A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/40/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 11 أبريل 2019

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الأربعون

جنيف، من 12 إلى 16 نوفمبر 2018

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة الدائمة[1]

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (المشار إليها فيما بعد بعبارة "اللجنة الدائمة" أو "اللجنة" أو "لجنة العلامات") دورتها الأربعين في جنيف في الفترة من 12 إلى 16 نوفمبر 2018.

2. ومُثلت الدول الأعضاء التالية في الويبو و/أو اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الاجتماع: ألبانيا، والجزائر، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وجزر البهاما، وبربادوس، وبوليفيا، والبرازيل، وبروناي دار السلام، وبلغاريا، وبوركينا فاصو، وكمبوديا، وكندا، وشيلي، والصين، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والدانمرك، والجمهورية الدومينيكية، وأكوادور، ومصر، والسلفادور، واستونيا، واثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وغابون، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، وأيسلندا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والعراق، وإسرائيل، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، والأردن، وكازاخستان، وكينيا، والكويت، وقيرغيزستان، ولاتفيا، ولبنان، وليتوانيا، وليبيا، وماليزيا، ومالطة، والمكسيك، وموناكو، ومنغوليا، والمغرب، ونيبال، وهولندا، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وعمان، وباكستان، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وسيشيل، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وجنوب افريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسودان، والسويد، وسويسرا، وتايلند، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وأوروغواي، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية،

[1] اعتُمد هذا التقرير في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات.

وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، واليمن، وزامبيا، وزمبابوي (103). ومُثل الاتحاد الأوروبي بصفته عضوًا خاصًا في اللجنة الدائمة.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: منظمة بنلوكس للملكية الفكرية (BOIP)، والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، ومركز الجنوب (SC)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (5).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الجمعية الأمريكية لقانون للملكية الفكرية (AIPLA)، الجمعية الفرنسية لممارسي العلامات التجارية والتصاميم الصناعية (APRAM)، وغرفة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية (CCUSA)، وجمعية العلامات التجارية الأوروبية (AIM)، والرابطة الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)، وبرنامج الصحة والبيئة (HEP)، وجمعية البلدان الأمريكية للملكية الصناعية (ASIPI)، والاتحاد الدولي للوكلاء الملكية الفكرية (FICPI)، والرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، والجمعية الدولية لقانون النبيذ (AIDV)، والجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)، والجمعية اليابانية للعلامات التجارية (JTA)، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)، ورابطة مالكي العلامات التجارية الأوروبيين (MARQUES)، والشبكة الدولية لأصحاب المؤشرات الجغرافية (oriGIn) (15).

5. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

6. وأشارت الأمانة إلى المداخلات التي تم تقديمها وسجلتها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتحت السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) ورحّبت بالمشاركين نيابة عن المدير العام.

8. وتولى السيد ماركوس هوبرغر(الويبو) مهمة أمين لجنة العلامات.

9. وأعلنت الأمانة أنه بسبب عدم تمكّن رئيس لجنة العلامات السيد عادل المالكي من المشاركة، سيتولى السيد ألفريدو ريندون، نائب الرئيس، مهمة رئيس الدورة الأربعين للجنة العلامات بالنيابة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

10. اعتمدت لجنة العلامات مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/40/1 Prov.3).

البند 4 من جدول الأعمال :اعتماد مشروع تقرير الدورة التاسعة والثلاثين

11. اعتمدت لجنة العلامات مشروع تقرير الدورة التاسعة والثلاثين (الوثيقة SCT/39/11 Prov.).

البيانات العامة

12. وتحدث وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) وشكر الأمانة على العمل التحضيري الممتاز للدورة الأربعين. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب وفد المجموعة عن أسفه لأنه خلال الجمعية العامة للويبو لعام 2018، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم (DLT). وأكد وفد المجموعة من جديد أن الدول الأعضاء بحاجة إلى معالجة هذا الموضوع بطريقة واقعية، مع توافر الإرادة السياسية

والمرونة، من أجل التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يفيد الجميع. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أفاد الوفد أن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على حماية أسماء البلدان. وفي هذا الصدد، شكر الوفد الأمانة على ملخص ممارسات الفحص المختلفة المتعلقة بالعلامات التجارية التي تتكون من أو تحتوي على أسماء البلدان، الواردة في الوثيقة SCT/40/3، على أساس الدورة الإعلامية التي عُقدت في إطار الدورة التاسعة والثلاثين للجنة. وأكد وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على وجهة النظر القائلة بأن أسماء البلدان هي أداة قيمة وفرصة للبلدان للاستفادة من نظام الملكية الفكرية وتوليد القيمة من خلاله، بما في ذلك تطوير العلامة التجارية للبلد. ولهذا السبب، ذكر الوفد إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ستشارك بنشاط في المناقشات حول هذا البند. كما ذكر الوفد أن الدليل على مشاركة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في هذا الموضوع هو الاقتراحات التي قدمها أعضاء المجموعة أو كانت برعايتها، مثل المقترحات المتعلقة بحماية أسماء البلدان الواردة في الوثيقة SCT/32/2 من المقدمة من جامايكا والاقتراح المشترك بمشاركة جامايكا والمكسيك وبيرو الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev. 2، وكذلك اقتراح بيرو بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها، الوارد في الوثيقة SCT/39/9. وأشار الوفد، علاوة على ذلك، إلى أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ترى أيضا أن التحديث المتعلق بنظام العلامات التجارية في نظام أسماء الحقول، الواردة في الوثيقة SCT/40/4 ذو قيمة عظيمة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب وفد المجموعة عن اعتقاده بأن تجميع الردود على الاستبيانات التي أعدتها الأمانة والواردة في الوثيقتين SCT/40/5 Prov. 2 و SCT/40/6 Prov. 2 كانت بمثابة مدخلات مهمة لتوجيه عمل اللجنة.

13. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على الجهود المبذولة في التحضير لأعمال الدورة الأربعين للجنة. وفي معرض إبراز أهمية الموضوعات التي نوقشت في إطار اللجنة الدائمة وديناميكية جميع المناقشات في العملية الحالية، أكد وفد المجموعة الافريقية على دعمه للعمل الجاري والمناقشات الجارية بشأن حماية أسماء البلدان من التسجيل أو الاستخدام غير المبرر كعلامات تجارية. وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/3 التي تلخص ممارسات الفحص المختلفة المتعلقة بالعلامات التجارية المكونة من أسماء البلدان أو تحتوي عليها، وأشار الوفد إلى أن المجموعة مقتنعة بفائدة تلك الوثيقة لإثراء فهم النقاش ومساعدة اللجنة على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. كما أعرب الوفد عن أسفه أنه خلال انعقاد الجمعية العامة للويبو لعام 2018، تم تأجيل قرار عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم إلى الجمعية العامة لعام 2019. وفي إشارة إلى أن الجهود الإضافية التي تبذلها جميع الدول الأعضاء ستسهم في التفاهم المتبادل وتمكن اللجنة من إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع، ذكر الوفد أن المجموعة لا تزال متفائلة بشأن إمكانية التوصل إلى حل ملائم لكل الأطراف وإلى توافق في الآراء في الجمعية العامة المقبلة بهدف المضي قدما نحو عقد مؤتمر دبلوماسي.

14. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، وذكر أنه في حين أن المجموعة ملتزمة بالعمل المثمر للدورة الأربعين، إلا أنه تم تأجيل المناقشات حول معاهدة قانون التصاميم إلى الجمعية العامة لعام 2019، وبالتالي لن ينعقد في هذه الدورة. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب الوفد عن تقدير مجموعته لمشروع الاستبيان الخاص بواجهة المستخدم الرسومية، المقدم في الوثيقة SCT/40/2، وتعتبره أساساً قوياً لمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع الهام. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، شكر وفد المجموعة الأمانة على تجميع الردود على كل من الاستبيان الأول بشأن الأنظمة الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر حماية معينة للمؤشرات الجغرافية، والاستبيان الثاني بشأن استخدام / إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على شبكة الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، الوارد في الوثيقة SCT/40/5 Prov. 2 والوثيقة SCT/40/6 Prov. 2. وأعرب الوفد عن اهتمام المجموعة بمناقشة نتائج الاستبيانات وتبادل الخبرات والممارسات بشأن أنظمة الحماية المختلفة، كما أعرب عن اعتقاد المجموعة بأن العمل الإضافي للجنة بشأن المؤشرات الجغرافية هو بمثابة أمر مهم، حيث توجد قضايا يتعين معالجتها على المستوى الدولي. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أشار وفد المجموعة إلى المناقشات المثمرة في الدورات السابقة للجنة الدائمة بشأن حماية أسماء البلدان من التسجيل واستخدامها كعلامات تجارية. وأعرب عن تقدير المجموعة للتبادل القيم بشأن الممارسات المختلفة والجهود المبذولة لتوضيح المسائل العملية والاقتراح التوافقي الجديد المتعلق بمسائل التنفيذ. وأخيرا، شكر الأمانة على ملخص ممارسات الفحص المختلفة

المتعلقة بالعلامات التجارية التي تتكون من أسماء البلدان أو تحتوي عليها، الواردة في الوثيقة SCT/40/3، وأفاد أن استنتاجات الوثيقة تمثل نظرة عامة موضوعية للممارسات المختلفة.

15. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على التحضير للدورة. وفي إشارة إلى أنه على الرغم من نضج مشروع النص، إلا أنه لم يتم التوصل إلى التوافق اللازم في الآراء لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم خلال الجمعية العامة لعام 2018، ذكر الوفد أن المجموعة باء تتطلع إلى تكريس وقت وتركيز دورة اللجنة لقضايا أخرى على جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن امتنان المجموعة للأمانة لإعداد الوثائق SCT/40/2 وSCT/40/3 وSCT/40/4، وكذلك إعداد وتوزيع الاستبيان الأول بشأن الأنظمة الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر حماية معينة للمؤشرات الجغرافية، والاستبيان الثاني بشأن استخدام / إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول. كما أعرب وفد المجموعة باء عن شكره للدول الأعضاء ومنظمات الملكية الفكرية الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة التي قدمت مداخلات كجزء من تطوير الاستبيان، وكذلك الدول الأعضاء والمراقبين الذين قدموا ردوداً على الاستبيانات. وأوصى الوفد بأن تظل الوثائق SCT/40/5 Prov. 2 و SCT/40/6 Prov. 2 مفتوحة لمزيد من التقديمات من الدول الأعضاء. وأخيرا، ذكر الوفد أن المجموعة باء مستمرة في الدعم القوي للجنة الدائمة كمحفل هام لمناقشة القضايا وتيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي لقانون الملكية الفكرية الدولي بشأن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

16. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وشكر الأمانة على التحضير للدورة. وفي إشارة إلى أن أحد محاور تركيز اللجنة هو إيجاد منطقة هبوط مشتركة بين الدول الأعضاء بشأن نص معاهدة قانون تصاميم محتملة، أشار الوفد إلى أنه مثلها مثل أي معاهدة دولية أخرى، ينبغي أن يقترن تنفيذ نظام معاهدة قانون التصاميم بتعزيز قدرة الدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (LDCs) لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدة الجديدة. كما أشار الوفد إلى أنه في حين يفضل معظم أعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ تقديم المساعدة التقنية في مشروع معاهدة قانون التصاميم المقترحة من خلال مادة في الجسم الرئيسي للمعاهدة، إلا أن الأعضاء الآخرين يتسمون بالمرونة إزاء وضع هذا النص. وأعرب الوفد عن أمله في أن يرى قرارا بشأن هذه المسألة من خلال توافق الآراء ورضا جميع الأعضاء. كما ذكر الوفد أن معظم أعضاء المجموعة يؤيدون مبدأ الكشف عن المصدر ويعتقدون أنه، بصفتهم دولا ذات سيادة في الويبو، ينبغي أن تتمتع البلدان بالمرونة لتضمين عناصر معايير أهلية التصميم التي تعتبر مهمة لإتمام الإجراء الرسمي للحماية في نطاق ولايتها القضائية، في حين أن أعضاء آخرين في المجموعة لديهم مواقف وطنية مختلفة. وبالإشارة إلى تفاؤل المجموعة بأنه سيتم التوصل إلى نتيجة متفق عليها بشكل متبادل بشأن معاهدة قانون التصاميم، ذكر الوفد أن مجموعته مستعدة للمشاركة بشكل بنّاء من أجل التوصل إلى حل كامل للقضايا المعلقة، لاسيما سد الفجوات في المواقف المتعلقة بالمواد 3 و22 من مشروع المعاهدة. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/2، كما أعرب أيضا عن تقديره للدول الأعضاء لمدخلاتها وأسئلتها، وكذلك لوفد إسبانيا لتقديم اقتراح دراسة حماية التصاميم الصناعية بالمعارض التجارية في الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بأسماء البلدان، أعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يرى تقدم نحو توافق في الآراء والعمل المقبول، مبرزا حقيقة أن هناك حاجة لاتخاذ إجراء دولي لمنع التسجيل غير المبرر واستخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية. وفي هذا الصدد، أيد وفد المجموعة اقتراح وفد جامايكا بشأن وضع واعتماد مستقبلي لتوصية مشتركة من جانب اللجنة الدائمة، مشيرا إلى أن هناك أمثلة كثيرة تثبت أن أسماء البلدان لم تحصل على الحماية الكافية في الممارسة العملية. وبالإضافة إلى ذلك، أيد وفد المجموعة اقتراح وفد بيرو بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها، واقتراح وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وإيطاليا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية. كما أعرب الوفد عن امتنانه للأمانة لإعداد الوثيقة SCT/40/3، وأعرب أيضا عن أمله في أن تتمكن اللجنة من إجراء مداولات هادفة نحو الاتجاه الإيجابي في هذا الموضوع. وبالنسبة للجوانب ذات الصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول، رأى وفد المجموعة أن التحديث الذي أعدته الأمانة يقدم معلومات مفيدة للغاية حول مختلف الخدمات

والإجراءات المتوفرة لمالكي العلامات التجارية لمنع تسجيل أو إساءة استخدام علاماتهم التجارية في نظام أسماء الحقول. وأعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى التقرير المرحلي عن دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية على النحو المتفق عليه في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، شكر وفد المجموعة الأمانة على إعداد الاستبيان الأول بشأن النظم الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر حماية معينة للمؤشرات الجغرافية والاستبيان الثاني بشأن استخدام / إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، كما شكر كذلك الدول الأعضاء والمراقبين الذين قدموا ردودًا على هذه الاستبيانات.

17. وشكر وفد الصين الأمانة على التحضير للدورة، وفي إشادة بالجهود الهائلة التي تبذلها اللجنة الدائمة في صياغة القواعد المتعلقة بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن استعداده لمواصلة دعم عمل اللجنة والقيام بدور في صياغة تلك القواعد وتحسينها. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز مزيد من التقدم في الدورة. وفيما يتعلق بموضوع معاهدة قانون التصاميم، دعا الوفد جميع الأطراف إلى الدخول في مناقشات مفتوحة وشاملة، وإبداء المرونة من أجل إحراز تقدم جوهري خلال الجمعية العامة المقبلة. وفي إطار المساعدة التقنية والكشف، أعرب الوفد عن أمله في أن يتم أخذ الاقتراحات المقدمة من البلدان النامية في الحسبان من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها وخلق ظروف مواتية لعقد مؤتمر دبلوماسي. واقترح الوفد النظر في إبداء التحفظات لجعل المعاهدة أكثر مرونة ومقبولة للبلدان. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى المتعلقة بالتصاميم الصناعية، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على إعداد مشروع الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط (GUI). ورأى الوفد أن الاستبيان سيساعد البلدان على التعرف على الاتجاهات السائدة في المجال ذي الصلة وأيضا التعرف على المشكلات التي تواجهها المكاتب، والاستفادة من الممارسات الجيدة، وكذلك دفع تحسين نظام التصاميم إلى الأمام. وأعرب وفد الصين عن تطلعه إلى تقاسم خبراته واقتراحاته والمشاركة بشكل استباقي في المناقشات. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد تمديد خدمة النفاذ الرقمي (DAS) لوثائق الأولوية لتغطي التصاميم الصناعية، لأن ذلك سيقلل من عبء مودعي الطلبات في إعداد وثائق الأولوية وتحسين كفاءة الفحص. وفي إشارة إلى أن الدورة الإعلامية بشأن أسماء البلدان التي عُقدت خلال الدورة الأخيرة للجنة كانت مفيدة للغاية، أفاد أن ممارسات الفحص التي قدمها الخبراء في تلك الدورة كانت قيّمة للغاية وتمنى أن تجري مناقشات أخرى بشأن ملخص الدورة. وبشأن المؤشرات الجغرافية، أيد الوفد إجراء مزيد من الدراسات على أساس المواقف الوطنية المختلفة. وفي الختام، شكر الوفد الأمانة على الجهود المبذولة في إعداد الاستبيانات وتجميع الردود، الامر الذي من شأنه أن يساعد في معرفة وتلخيص الأنظمة الخاصة للبلدان ويشكل أساسا مهما لمزيد من العمل.

18. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على العمل التحضيري الممتاز، وأشار بكل التقدير إلى الروح البناءة التي أبدتها جميع الوفود في الدورة السابقة للجنة. ورأى الوفد أن الانتهاء من الاستبيانات بشأن المؤشرات الجغرافية يمثل إنجازا كبيرا، وشكر الأمانة على مساعدتها الهامة في هذه العملية. وذكّر الوفد بأن هناك نتيجة مهمة أخرى تتمثل في الاتفاق على التركيز في العمل المستقبلي فيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، معربا عن رأي مفاده أن اللجنة قد اتخذت الخيار الصحيح في ترتيب أولويات القضايا المتعلقة بمتطلبات الربط بين تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والمنتج وتمثيل التصاميم المتحركة. كما أشار إلى أن اللجنة قد أحرزت تقدما في تعزيز التفاهم بشأن موضوع أسماء البلدان، سواء من خلال اجتماع مائدة مستديرة يناقش ممارسات المكاتب أو من خلال بدء مناقشات حول حل وسط جديد، وهو الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev. 2. وبالإشارة إلى المناقشة التي دارت حول معاهدة قانون التصاميم خلال الجمعية العامة لعام 2018، ذكر الوفد أنه على الرغم من استعداده للمشاركة في مناقشات حول نص الميسر، إلا أنه ينبغي أن يشير مع الأسف إلى أنه لا يوجد مرة أخرى قرار إيجابي بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. وأكد الوفد من جديد على وجهة النظر القائلة بأنه لا ينبغي عقد مناقشات حول معاهدة قانون التصاميم في اللجنة. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، شكر

الوفد الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/40/2 بطريقة واضحة ومتماسكة ومفصلة بما فيه الكفاية. وفي إشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد ساهم في مشروع الاستبيان بوصف الممارسة التي يطبقها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) والممارسة الشائعة في التمثيل البياني للتصاميم المطورة لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن شبكة التعاون الأوروبي، أعرب الوفد عن تأييده لمشروع الاستبيان كأساس لمزيد من العمل بشأن القضايا ذات الصلة بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، شكر الوفد الأمانة على إعداد ملخص ممارسات الفحص المختلفة المتعلقة بالعلامات التجارية التي تتألف من أسماء البلدان أو تحتوي عليها، الواردة في الوثيقة SCT/40/3، والتي عكست بدقة النقاط الرئيسية الناشئة عن المائدة المستديرة، مشيرا إلى أنه يتفق مع استنتاجاتها. أما فيما يتعلق بالاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، أشار الوفد إلى أنه قد قدم بعض التعليقات الأولية خلال الدورة الأخيرة للجنة من أجل الحصول على توضيح حول كيفية تنفيذها وتطبيقها من الناحية العملية. وأكد الوفد من جديد تقديره لروح السعي إلى تحقيق توافق في الآراء في الاقتراح وأشار إلى أنه مستعد للمشاركة في المناقشات المستمرة لمواصلة استكشاف المزايا المحتملة لها. كما أحاط الوفد علما بالاقتراح المتعلق بالاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها المقدم من وفد بيرو أثناء الدورة الأخيرة والواردة في الوثيقة SCT/39/9. وأخيرا، انتقل إلى المؤشرات الجغرافية، وأفاد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قدموا ردوداً على كلا الاستبيانين. ورحب الوفد بالتجميعات الأولية للردود على الاستبيانات، الواردة في الوثيقة SCT/40/5 Prov. 2 والوثيقة SCT/40/6 Prov. 2. وبالرغم من حقيقة أن التجميعات لا تشمل جميع المساهمات، شكر الوفد الأمانة على العمل المنجز حتى الآن وأعرب عن أمله في أن تكون الأمانة في وضع يمكنها من إنجاز المهمة في الوقت المناسب قبل انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة. كما أشار الوفد إلى أن هذه التجميعات ستكون مفيدة بالفعل في تنوير المناقشات حول المؤشرات الجغرافية في المنتدى الحالي وفي المنتديات الأخرى. وفيما يتعلق بالاستبيان الثاني، أشار الوفد إلى أنه على الرغم من وجود أنظمة حماية للمؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول وعلى الإنترنت بشكل محدود، إلا أنها ليست متطورة بشكل جيد. ورأى الوفد أنه بعد الانتهاء من الوثائق، سيكون من المناسب أن تستمر اللجنة الدائمة في العمل على تحسين حماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، بالنظر إلى أن هناك العديد من القضايا التي لا تزال بحاجة إلى معالجة على المستوى الدولي.

19. وأكد وفد تونس، تأييدا للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، على اهتمامه بالقضايا المطروحة على جدول الأعمال، لاسيما قانون معاهدة قانون التصاميم وحماية أسماء البلدان من التسجيل واستخدامها كعلامات تجارية وحماية المؤشرات الجغرافية. وأعرب عن أسفه لعدم تمكن الجمعية العامة للويبو لعام 2018 من التوصل إلى قرار بشأن معاهدة قانون التصاميم، كما أعرب عن أمله في إحراز تقدم بروح من التعاون والمرونة والمواقف البناءة لمصلحة الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية معاهدة قانون التصاميم كأداة لتبسيط ومواءمة إجراءات تسجيل التصاميم الصناعية لصالح المبدعين والشركات. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثائق التي تلخص مختلف الممارسات المتعلقة بأسماء البلدان وتنظيم الدورة الإعلامية ذات المناقشات المثمرة حول هذا الموضوع. وفي معرض إبراز الحقيقة بأن العلامات التجارية تقع في جوهر نظام الملكية الفكرية، ذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة عليها لأنها عنصر أساسي في أي استراتيجية تسويقية ناجحة. وفيما يتعلق باستخدام أسماء البلدان في نظام العلامات التجارية، أكد الوفد على التزام بلاده بالتوصل إلى حل توافقي في ضوء عرقلة هذا الاستخدام على نطاق دولي.

20. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن شكره للأمانة على الإعداد للجنة وأيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد الوفد إنه يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الدائمة ومناقشاتها بشأن الموضوعات المطروحة حاليا على جدول الأعمال، مشيرا إلى أن اللجنة الدائمة تمثل منتدى هاما، يقوم بدور هام ويحقق إنجازات ملحوظة في مجالات العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وبالإشارة إلى التصاميم الصناعية ومعاهدة قانون التصاميم، ذكر الوفد أن اتخاذ قرار نهائي يعتمد في المقام الأول على الاعتراف بأولويات جميع الأعضاء ويعتمد كذلك على النهج البناء والإيجابي من الجميع. كما ذكّر الوفد بأنه لا توجد طريقة أخرى غير المفاوضات لسد الفجوات القائمة

بشأن القضية المحددة نحو حل مقبول لجميع الاطراف. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن الإطار الحالي يوفر مرونة كافية للتصاميم التكنولوجية الجديدة. ولذلك يعتقد الوفد أن مواصلة النقاش حول هذه المسألة ينبغي أن يحافظ على حيز السياسة العامة للدول الأعضاء لتبني متطلباتها القانونية الوطنية على أساس احتياجاتها وأولوياتها. وتطلع الوفد إلى مناقشة الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا للدراسة المتعلقة بحماية التصاميم الصناعية في المعارض التجارية في الدول الأعضاء. والانتقال إلى العلامات التجارية، وفي تذكرة بأن اللجنة تناقش حماية أسماء البلدان من التسجيل واستخدامها كعلامات تجارية منذ عام 2009، أبرز الوفد حقيقة أنه ينبغي حماية اسم البلد، كعنصر لهويته الوطنية، والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية ضد الاحتكار من قبل طرف آخر. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى مواصلة المناقشة الشاملة والموضوعية بشأن حماية أكثر اتساقا وكفاية وفعالية لأسماء البلدان على سبيل الأولوية. وأحاط الوفد علما بالاقتراح الذي تقدم به وفد بيرو بشأن حماية العلامات التجارية الوطنية وتطلع إلى مناقشته. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أحاط الوفد علما بتجميع الردود على الاستبيانين. وفي الختام، أكد الوفد على وجهة النظر القائلة بأن مبادرة الاستبيان لا ينبغي أن تخلق أي توقع في المجالات التي يشملها بالفعل اتفاق لشبونة وقانون جنيف لاتفاق لشبونة.

21. وأعرب وفد الهند عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وشكر الوفد الأمانة على الجهود المبذولة في إعداد الوثائق لهذه الدورة من دورات اللجنة الدائمة. كما أعرب وفد الهند عن اعتقاده بأن اللجنة الدائمة تلعب دورا أساسيا في إيجاد أرضية مشتركة لحل الجمود في قضية معاهدة قانون التصاميم. ورأى الوفد أنه يجب إدراج الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية ومتطلبات الكشف الإلزامي في معاهدة قانون التصاميم لتمكين البلدان النامية من تشكيل أنظمتها وفقاً لمواطن المرونة المنصوص عليها في اتفاق تريبس. وبينما شكر الوفد الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط الوارد في الوثيقة SCT/40/2، عبّر عن وجهة نظر مفادها أن الموضوع المعني هو أحد قضايا السياسة المتعلقة بفرادى البلدان. وذكّر الوفد بأن هناك العديد من البلدان لديها نظام الفحص الموضوعي، بما في ذلك الهند. وصرّح بأنه في حالة الحماية بموجب مختلف حقوق الملكية الفكرية، يجب تحديد الخطوط البينية، على سبيل المثال بين حق المؤلف والتصميم الصناعي. وأعرب عن اعتقاده بأنه نظراً للطبيعة المحددة لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، فإنه لا يزال هناك جدل حول ما إذا كان ينبغي حماية الموضوع من خلال لائحة التصاميم الصناعية. كما أعرب عن تطلعه إلى دمج البيانات المتعلقة بالأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs) في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، على النحو المتفق عليه في الدورة التاسعة والثلاثين لهذه اللجنة. واعتبر الوفد أنه من الضروري التأكد من عدم تسجيل العلامات التجارية المشابهة للأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. وشكر الأمانة على التحديث المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول، وذكر أن نظام أسماء الحقول يثير عددا من التحديات لحماية الملكية الفكرية. كما ذكر أن تسجيل اسم حقل قد يتعارض مع علامة تجارية، وكما هو الحال في النظام الهندي، فإن استخدام اسم حقل مشابه إلى حد كبير لعلامة تجارية مسجلة قد يشكل انتهاكا للعلامة التجارية المذكورة. وبالإشارة إلى أسماء البلدان، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن استخدامها كعلامات تجارية، لا ينشئ روابط مع المنتجات أو الخدمات الأصلية فحسب، بل يؤثر أيضا على سيادة الدول. ولذلك أعرب الوفد عن أمله في أن تُجري اللجنة حوارا بناءً حول هذه المسألة في الدورة الحالية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، شكر الوفد الأمانة على تجميع الردود على الاستبيانين.

22. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب الوفد عن أسفه لعدم تمكن الجمعية العامة لعام 2018 من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نظام معاهدة قانون التصاميم. وأعرب عن أمله في أن تبدي الدول الأعضاء مرونة أكبر في المستقبل لإيجاد أرضية مشتركة والتوصل في النهاية إلى اتفاق حول الموضوع قبل انعقاد الجمعية العامة للويبو لعام 2019. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، ذكر الوفد أنه سيستمر في العمل على نحو بنّاء، ويتطلع إلى مشاركة ممارساته بشأن هذا الموضوع، بالإضافة إلى بذل قصارى جهده لتقديم الردود على الاستبيان. وفي إشارة إلى

العلامات التجارية، أشار الوفد إلى أن الدورة الإعلامية التي عُقدت خلال الدورة الأخيرة للجنة أوضحت أن مكاتب الملكية الفكرية قد اعتمدت ممارسات مختلفة في دراسة أسماء البلدان. وأكد الوفد على أن بلاده مستعدة لمواصلة تبادل الآراء حول المناهج المختلفة المعتمدة في هذا الموضوع. وإذ أشار الوفد إلى أنه يعلق أهمية خاصة على المؤشرات الجغرافية، ذكر أن بلاده البرازيل قد لاحظت نمواً هائلاً في تسجيل المؤشرات الجغرافية على مدار السنوات القليلة الماضية. وأفاد أنه في عام 2002، تم منح أول مؤشر جغرافي وسُجل حاليا 69 مؤشر جغرافي. وبالتالي، ونظراً للأهمية المتزايدة للموضوع في البرازيل، ذكر الوفد أنه قدم ردوداً على كلا الاستبيانين وسيواصل المشاركة بشكل بناء في المناقشات المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية.

23. وأعرب وفد ماليزيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم ، أشار الوفد إلى القرار المتخذ في الجمعية العامة لعام 2018 ، وأعرب عن أمله في أن تواصل جميع الدول الأعضاء العمل بشكل بناء للتغلب على الخلافات المتبقية وإيجاد توافق في الآراء لنقل النص إلى مؤتمر دبلوماسي. وفي تأكيده على حقيقة أن العلامات التجارية تشكل عنصرا أساسيا في نظام الملكية الفكرية وأداة تسويقية مهمة، أعرب عن أمله في تحقيق تقدم في عمل اللجنة بشأن حماية أسماء البلدان. وبينما أشار الوفد إلى أن أسماء البلدان محمية عموما بموجب قانون العلامات التجارية الماليزي، أكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي لمنع التسجيل غير المبرر لأسماء البلدان واستخدامها كعلامات تجارية. وذكّر الوفد بأن هناك أمثلة كثيرة قُدمت إلى اللجنة تبرز حقيقة أن أسماء البلدان ليست محمية بما فيه الكفاية. ولهذا السبب، رأى الوفد ميزة في المقترحات العديدة المقدمة في إطار بند جدول الأعمال المعني وأيد اقتراح وفد جامايكا بشأن توصية مشتركة تعتمدها اللجنة الدائمة. وأكد الوفد مجددا دعمه للاقتراح المتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية الوارد في الوثيقة SCT/39/8/Rev.2، التي كانت ماليزيا من بين المشاركين في تقديمه. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الوفد أنه يرى ميزة في الاقتراح الذي تقدم به وفد بيرو للاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها. وأخيراً، أقر الوفد بأهمية المؤشرات الجغرافية في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في المناطق التي تنتج هذه السلع، وأضاف أن المؤشرات الجغرافية، بالتالي، قادرة على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. واعتبر الوفد أن المعلومات المجسدة في مؤشر جغرافي تعتبر من الأصول التجارية القيمة التي تستحق الحماية القانونية ضد الاستخدام غير المرخص من قبل الأطراف. ولهذا السبب، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة بناءة تستند إلى الردود على الاستبيانين.

البند 5 من جدول الأعمال :التصاميم الصناعية

قانون التصاميم الصناعية وممارساته- مشروع مواد ومشروع اللائحة التنفيذية

24. أشار الرئيس إلى أن الجمعية العامة للويبو قررت في دورتها المنعقدة في سبتمبر 2018 أن تواصل في دورتها المقبلة التي ستنعقد في عام 2019 النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2020.

25. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأعرب عن دعمه المستمر للعمل الجاري للجنة فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية. وبالإشارة إلى الوثيقة SCT/40/2، رأى الوفد أن الموضوعين اللذين يركز عليهما مشروع الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وهما الربط أو عدم الربط بين التصميم والبند أو المنتج وطرق تمثيل التصاميم المتحركة يمثلان أهمية خاصة بالنسبة للمستخدمين، حيث استمرت التصاميم واستخدامها في الاقتصاد الحديث في التقدم والتطور. ولذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى النظر في مشروع الاستبيان. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد أنه يواصل اهتمامه بخطط الدول الأعضاء لتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي للويبو (DAS) لإيداع واسترداد وثائق الأولوية الإلكترونية لتسجيلات التصاميم الصناعية. وفي إشارة إلى أن العديد من الدول الأعضاء قد اتخذت خطوات مهمة ومشجعة إلى الأمام خلال العام الماضي، أعرب الوفد عن تطلعه إلى التعرف على التقدم الذي أحرزته تلك الدول فيما يتعلق بخدمة النفاذ الرقمي

والتصاميم. وأخيرا، وبالإشارة إلى بيانه الافتتاحي فيما يتعلق بمشروع قانون معاهدة قانون التصاميم، أشار الوفد إلى أنه من المخيب للآمال أنه لم يتم التوصل مرة أخرى إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الجمعية العامة للويبو لعام 2018. وفي إشارة إلى أنه لسوء الحظ، خلال تلك الجمعية، لم تكن بعض الوفود على استعداد للنظر في اقتراح الميسِّر للمضي قدماً - على الرغم من استعداد المجموعة باء للقيام بذلك، أكد الوفد مجدداً على استعداده للمشاركة مجدداً في الجمعية العامة المقبلة لعام 2019 عندما يتم النظر في مشروع معاهدة قانون التصاميم.

26. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن رأي مفاده أن الدورة الإعلامية عن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط كانت مفيدة للغاية في بناء فهم اللجنة للممارسات والتجارب الوطنية المختلفة لأصحاب المصلحة المعنيين، وأشار إلى أنه خلال المناقشات بشأن العمل المستقبلي الذي عُقد في الدورة الأخيرة للجنة، أعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والوفود الأخرى عن اهتمامها بالمزيد من العمل بشأن الصلة بين تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والمنتَج المادي الذي تنطبق عليه. وشكر الأمانة على إعدادها لمشروع الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/40/2، وأعرب عن استعداده لمواصلة العمل على أساس المشروع المذكور ومواصلة تحديد القضايا الأكثر صلة. وفي إشارة إلى أن القضايا المتعلقة بتصاميم العصر الجديد هي مسألة ذات منظور إضافي، أشار الوفد إلى أن الأولوية المباشرة للجنة ينبغي أن تركز على حل المشكلات القائمة ذات الصلة بالأشكال الحالية والراسخة لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. ولهذا السبب، أعرب الوفد عن دعمه لمقاربة مرحلية، مع منح الأولوية للفروق القائمة في مجال تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. كما أعرب عن استعداده لاستكشاف القضايا المتعلقة بتصاميم العصر الجديد، بما في ذلك الاستماع إلى وجهات نظر رابطات المستخدمين في مرحلة لاحقة بعد التوصل إلى فهم مشترك بشأن القضايا الحالية. وشكر وفد إسبانيا على اقتراحه لدراسة حماية التصاميم الصناعية في المعارض التجارية، وأعرب الوفد عن رغبته في تلقي تفسيرات إضافية حول طبيعة المشكلة المعروضة. وأخيرا، فيما يتعلق بمشروع معاهدة قانون التصاميم، اختتم الوفد بالإشارة إلى بيانه الافتتاحي.

27. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات أحاطت علما بكل البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن هذا البند. وفي حين ستبقى معاهدة قانون التصاميم مدرجة في جدول أعمال لجنة العلامات، فإن لجنة العلامات أحاطت علما حسب الأصول بقرار الجمعية العامة الداعي إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها في عام 2019.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

28. استندت المناقشات إلى الوثيقتين SCT/40/2 وSCT/40/2 Rev.

29. وعرضت الأمانة الوثيقة، التي تتضمن مشروع استبيان حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، على أساس المدخلات والأسئلة المقدمة من الأعضاء والمنظمات غير الحكومية.

30. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أنه بعد نجاح الدورة الاعلامية حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، نظرت اللجنة في مقترحات للعمل المستقبلي بدورتها الأخيرة. وذكّر الوفد بأن معظم الوفود، بما في ذلك وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، قد أيدوا المزيد من العمل حول الربط بين المنتج والتصميم وأثره على نطاق الحماية، وكذلك حول تمثيل تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط المتحركة. وبينما يتشاطر الفهم المشترك بأن الاختلافات القائمة حالياً ينبغي أن تُعالج مباشرة وأن المزيد من العمل بشأن هذه القضايا يمكن أن يمهد الطريق لنهج أكثر تنسيقاً، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أنه يمكن معالجة القضايا المتعلقة بالتصاميم التكنولوجية الجديدة في مرحلة لاحقة. وفي معرض التعبير عن ارتياحه للتقدم المحرز في الدورة الأخيرة للجنة العلامات، رأى أن اللجنة قد تمكنت من إيجاد المركز الصحيح لمزيد من العمل بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وإذ تلاحظ أنه وفقا للقرار المتخذ في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة، أعدت الأمانة مشروع

استبيان على أساس المدخلات والأسئلة والوارد في الوثيقة SCT/40/2، أبلغ الوفد اللجنة أن الاتحاد الأوروبي قد ساهم في المشروع المذكور من خلال تزويد الأمانة بوصف للممارسة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي والممارسة الشائعة بشأن التمثيل البياني للتصاميم الذي تم تطويره مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن شبكة التعاون الأوروبي. وبعد أن شكر الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان بطريقة واضحة ومتماسكة ومفصلة بما فيه الكفاية، أعرب عن تأييده لمشروع الاستبيان الذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لمزيد من العمل بشأن القضايا المختارة ذات الصلة فيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وفي إشارة إلى القرار المتخذ في الدورة الأخيرة للجنة العلامات بشأن التبادل الإضافي للآراء حول المسائل ذات الصلة، مثل التصاميم التكنولوجية الجديدة، أكد الوفد على الرأي القائل بأنه على الرغم من أن القضايا المتعلقة بالتصاميم التكنولوجية الجديدة مثيرة للاهتمام وذات صلة، إلا أن هناك حاجة إلى حل أولاً للمشكلات في مجال الأشكال الحالية لتصاميم واجهة المستخدم المصورة وتصاميم الأيقونات. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اهتمامه بسماع المزيد عن التصاميم التكنولوجية الجديدة من اتحادات المستخدمين. ومن وجهة نظر الوفد، يمكن لذلك أن يوجه العمل المستقبلي للجنة العلامات في الاتجاه المناسب، بعد التوصل إلى تفاهم مشترك حول القضايا الحالية والسائدة.

31. وشكر وفد شيلي الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، الذي يجمع بين الأسئلة والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، وأشار إلى أن الاستبيان يهدف إلى تغطية جانبين، هما: متطلبات الربط بين تصميم وبند وطرق تمثيل التصاميم المتحركة. وفي إشارة إلى أن التعليقات المقدمة من بلاده بشأن قانونها وممارسات مكتبها الوطني (المعهد الوطني للملكية الفكرية في شيلي) قد أُخذت في الاعتبار في الوثيقة SCT/40/2، رأى الوفد أن المعلومات المقدمة من شيلي وغيرها من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، يمكن أن تثري المناقشات وتساعد اللجنة على الاستفادة بشكل أفضل من التجميع. وفي الختام، رأى الوفد أنه ينبغي أن يظل الاستبيان مفتوحا لتمكين إدراج ردود إضافية.

32. وتقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر للأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/2، ورأى أن مشروع الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط كان بمثابة منتج عمل عظيم ويعالج بنجاح القضيتين قيد النظر، وهما شرط الربط بين التصميم والبند أو المنتج والطرق التي تسمح بها المكاتب لتمثيل الرسوم المتحركة. وأشار الوفد إلى أنه في الولايه القضائية لبلاده، وعلى الرغم من ضرورة وجود ربط ببند التصنيع، أجرى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة (USPTO) بحث جديد يغطي جميع أنواع البنود. ولذلك، اقترح الوفد تكرار السؤال رقم 11 للحصول على معلومات حول نطاق عمليات البحث التي تجريها مكاتب الفحص أيضا في الولايات القضائية التي تشترط ربط بين البند والتصميم. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الوفد اللجنة أن منتدى ID 5، وهو منتدى يجمع خمسة مكاتب هي الإدارة الوطنية للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية (CNIPA)، ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، ومكتب البراءات الياباني (JPO)، والمكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة، كان يدرس أيضا التصاميم في التقنيات الجديدة، لاسيما تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد أنه خلال اجتماعه السنوي الذي عُقد في سول (جمهورية كوريا) في الأسبوع المنصرم، وافق منتدى ID5 على أن ينشر على موقعه على الإنترنت نتائج دراسة أجرتها المكاتب المشاركة في منتدى ID5، والتي يمكن تكمل عمل لجنة العلامات والمعلومات المتاحة لكل من المكاتب والمستخدمين.

33. وأعرب وفد الصين عن شكره للأمانة على إعداد مشروع الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والوارد في الوثيقة SCT/40/2، كما شكر الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على مساهماتها. وأفاد أن تلك المدخلات ستساعد اللجنة على فهم الاتجاهات الناشئة والمشكلات القائمة في المجال. ورأى الوفد أن الاستبيان سيساعد أعضاء اللجنة على التعلم من بعضهم البعض لمعالجة القضايا الناشئة في مجال حماية التصاميم وتحسين نظم حماية التصميم. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الموضوع بدقة مع أعضاء لجنة العلامات والاطلاع على النتائج الإيجابية الناتجة عن ذلك، كما أعرب عن استعداده لتبادل خبراته داخل اللجنة. وفيما يتعلق بمحتوى الاستبيان، الذي كان مفصلا

للغاية ومستهدف بشكل جيد ويعكس بواعث قلقه بدقة، اقترح الوفد إضافة ثلاثة أسئلة، بحيث يتم جمع ردود فيما يتعلق بما يلي: (1) شرط أن تكون واجهة المصورة جزءا من المنتج وإمكانية تطبيق واجهة المستخدم المصورة على منتج افتراضي، (2) إمكانية ووسائل حماية جزء فقط من واجهة المستخدم المصورة، (3) إمكانية حماية واجهة المستخدم المصورة القائمة على السيناريو أو تصاميم الأيقونات التي تظهر، على سبيل المثال، في تطبيق التصفح. وأخيرا ، اقترح الوفد أيضا سؤال عما إذا كانت الحماية متوفرة في كل ولاية قضائية بالنسبة لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط.

34. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه للأمانة على مشروع الاستبيان، كما شكر الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على ملاحظاتها وتعليقاتها العميقة. وبعد أن أشار الوفد إلى رغبة الدول الأعضاء ورابطات المستخدمين في إجراء المسح على وجه السرعة وتبادل النتائج، أعلن أنه يجري حاليا تنقيح قانون التصاميم في اليابان، لاسيما لتوسيع نطاق واجهات المستخدم المصورة القابلة للحماية. وبما أن التعديلات المرتقبة على قانون التصاميم يمكن أن ترتبط إلى حد كبير بالأسئلة الواردة في الوثيقة SCT/40/2، تساءل الوفد عما إذا كان بإمكانه الرد على الاستبيان على أساس قانونه وممارساته المنقحة، وبالتالي، طلب بعض المرونة بما يسمح بالإجابات المتأخرة أو الإضافية.

35. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على تنظيمها للدورة الاعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وعلى إعداد الاستبيان، وأعرب عن امتنانه للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على مساهماتها، كما أعرب عن اعتقاده بأن أن الاستبيان الخاص بـ تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط لم يكن ذا صلة فحسب، حيث تتزايد شعبية الموضوع، بل يمثل أساسا جيدا لتمكين تبادل الخبرات. وفي معرض الإعراب عن استعداده للمشاركة في المناقشات حول الموضوع والاستماع إلى جميع التعليقات، رأى الوفد أن تبادل المعلومات من شأنه أن يعزز الفهم الأفضل للقضية وسيؤدي إلى فحص أفضل للطلبات. واختتم الوفد كلمته بإلقاء الضوء على أهمية المجال المشمول بالنظر، والذي ينبغي أن يستمر العمل بشأنه.

36. وصرح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه بالإضافة إلى النقاط الموضحة في بيانه الافتتاحي فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، فقد أحاط علما بالوثيقة SCT/40/2 التي تحتوي على مشروع استبيان يستند إلى المدخلات والأسئلة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وبما أن مشروع الاستبيان يتضمن مدخلات من 11 دولة عضو فقط، فقد أعرب الوفد عن اتفاقه مع وجهة نظر وفد شيلي بإبقاء الباب مفتوحاً لمزيد من المدخلات من جانب الدول الأعضاء. وفي حين أعرب الوفد عن استعداده لدراسة الوثيقة وتبسيط الاستبيان خلال الدورة، شدد على الحاجة إلى معالجة القضايا الهامة، مثل النظر فيما إذا كان هناك أي شرط، في ظل الاتفاقات الدولية القائمة، ينص على أن تعترف الدول الأعضاء بالحقوق في مثل هذه التصاميم. ورأي أنه، مع مراعاة طبيعة تلك التصاميم، ينبغي للجنة أيضا أن توضح ما إذا كان ينبغي حماية الموضوع المعني المنظور بلوائح التصاميم الصناعية أو بنوع جديد من اللوائح. وبالنظر إلى أنه ينبغي أن يكون لدى اللجنة فهم مشترك بشأن الموضوع الذي يشمله عملها في إطار هذا الموضوع ، أشار الوفد إلى أن معالجة هذه القضايا ينبغي أن تكون جزءا من عمل لجنة العلامات في المستقبل بشأن هذا الموضوع.

37. وأعرب ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية، الذي أثنى على الأمانة لإعداد مشروع الاستبيان على أساس المدخلات والأسئلة المقدمة من الوفود والمنظمات المراقبة، عن تقديره للوثيقة SCT/40/2. وبالإضافة إلى اقتراحه بتعديل صياغة الأسئلة 5 و6 و7 بشكل طفيف، اقترح الممثل أن يتم تحديد أو توضيح المصطلحات مثل مصطلح "الربط" بين تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والبند في السؤال رقم 1، ومصطلح "الجوانب الوظيفية" في السؤال رقم 4، ومصطلح "المواد الدائمة" في السؤال رقم 26، ومصطلح "الحالة النشطة" في السؤال رقم 29، في الحاشية. وفيما يتعلق بالتوافق مع اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن السؤال رقم 11، اقترح الممثل أيضا فصل إجابتين محتملتين، وهما "تركيب تصاميم واجهة المستخدم المصورة المحمية أو تصاميم الأيقونات المحمية" و"استخدام واجهة المستخدم المصورة المحمية أو تصاميم الأيقونات المحمية" في السؤال رقم 31.

38. وأعرب وفد المغرب عن شكره للأمانة على مشروع الاستبيان، كما شكر الدول الأعضاء على مساهماتها، وأفاد أن بلاده تعترف بأهمية تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وبأهميتها الناشئة، لاسيما وأن بلاده طرف متعاقد باتفاقية لاهاي، وبالتالي، سيتم تعيينها في الطلبات الدولية لتلك التصاميم المحمية في بلدان أخرى، حيث يتم تنفيذ وسائل تسجيلها. وأشار الوفد إلى أنه يمكن رفض تسجيل هذه التصاميم في المغرب بسبب نقص وسائل الحماية. وعلى الرغم من أن قانون الملكية الصناعية للمغرب لم يستبعد صراحة نوع التصميم قيد النظر لأنه يحتوي على تعريف واسع للتصميم الصناعي، أوضح الوفد أنه مع ذلك هناك قيود، لاسيما فيما يتعلق بالصلة بين التصميم والبند أو المنتج وتمثيل هذا النوع من التصميم. وفي الختام، أكد الوفد على فائدة الاستبيان، الذي يلقي الضوء على تجارب وممارسات المكاتب التي تمنح بالفعل الحماية لهذا النوع من التصميم.

39. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعدادها لمشروع الاستبيان، كما شكر الدول الأعضاء على إثرائها لمحتواه من خلال تقديم المدخلات، ورأى أن الاستبيان يهدف إلى تعزيز فهم اللجنة لنظام كل ولاية قضائية بشأن التصاميم التكنولوجية الجديدة. وفي معرض إعرابه عن رأي مفاده أن تصاميم المحارف/الخطوط يجب أن تُعتبر مختلفة عن تصاميم واجهة المستخدم المصورة أو تصاميم الأيقونات لأنها تؤدي وظائف مختلفة، أشار الوفد إلى أنه لا داعي لفحص ارتباطها ببند، ولهذا السبب، اقترح حذف مصطلحات "المحارف/ الخطوط" في الأسئلة رقم 1 و4 و10. وأضاف الوفد أن النص على أسئلة محددة لتصاميم المحارف/ الخطوط سيكون أكثر ملاءمة.

40. وطلب الرئيس من الأمانة أن تعد مشروع استبيان منقح يعكس التعليقات التي أبداها أعضاء اللجنة قبل انتهاء دورة لجنة العلامات.

41. وعاد الرئيس إلى مشروع الاستبيان، بصيغته المنقحة والوارد في الوثيقة SCT/40/2 Rev.، التي أتيحت للجنة أثناء الدورة.

42. ونظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/40/2 Rev.، وهي مشروع استبيان منقح بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أعدته الأمانة وفقا لطلب الرئيس.

43. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن مشروع الاستبيان المنقح ممتاز وأبرز مجالات الاهتمام لعدد من أعضاء لجنة العلامات.

44. وأعرب وفد الصين عن شكره للأمانة على عملها السريع واعتبر أن مشروع الاستبيان المنقح قد تحسن ويتصدى لشواغلها. وأضاف الوفد أن الردود على الاستبيان ستؤدي إلى أسئلة إضافية.

45. وتساءل وفد اليابان، مسترعيا انتباه اللجنة إلى عملية المراجعة الحالية لقانون التصاميم في بلاده، عما ما إذا كان بوسعه تقديم رده على أساس قانونه المحدث، بعد الموعد النهائي المقترح للرد على الاستبيان.

46. وأشارت الأمانة إلى أنه فيما يتعلق بالدورة التالية للجنة العلامات، ستقوم الأمانة بإعداد وثيقة مؤقتة تجمع الردود، وذلك لتمكين الوفود من تقديم تعليقات عليها أو تقديم ردود إضافية في وقت لاحق. كما أضافت الأمانة أنه سيتم الانتهاء من الوثيقة بعد الدورة الأربعين للجنة.

47. وخلص الرئيس إلى أنه التُمس من الأمانة ما يلي:

- تعميم الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/40/2 Rev. على أعضاء لجنة العلامات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب، للحصول على ردود في أجل أقصاه 31 يناير 2019 ؛

- وتجميع كل الردود في وثيقة كي تنظر فيها لجنة العلامات في دورتها الحادية والأربعين، علما بأن لجنة العلامات وافقت، بالنظر إلى الفترة المحدودة لإعداد تلك الوثيقة، على أن تُتاح الوثيقة في موعد أقصاه 8 مارس 2019.

مستجدات من الدول الأعضاء عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

48. قدمت الأمانة تحديثا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بنظام لاهاي. وفي إشارة إلى أن نظام لاهاي لم ينص على الاستلام والتواصل الفعليين من جانب المكتب الدولي للويبو بشأن وثائق الأولوية الصادرة عن المكاتب، ذكّرت الأمانة بأن مودعي الطلبات قد يشيرون، مع ذلك، في طلباتهم المقدمة طبقا لنظام لاهاي إلى كود خدمة النفاذ الرقمي المكون من أربعة أحرف الذي يتم توفيره من خلال مكتب الإيداع الأول، بحيث يتم السماح باسترجاع الوثائق لاحقاً من قبل مكتب الإيداع الثاني. وأفادت الأمانة أنه مع وجود ستة مكاتب، وهي مكتب شيلي والصين والهند وإسبانيا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم حاليا خدمة النفاذ الرقمي للتصاميم الصناعية، وحيث يخطط مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) لتقديم خدمة النفاذ الرقمي في عام 2019، وحيث يخطط مكتب البراءات الياباني أيضا لمثل هذا التقديم في المستقبل، فإنها تخطط لتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي بالكامل لتشمل إيداع واسترداد الطلبات المودعة وفقا لنظام لاهاي كوثائق ذات أولوية في بداية عام 2019.

49. وأقر وفد كندا، في معرض الإعراب عن دعمه لنظام خدمة النفاذ الرقمي، بالفوائد المحتملة لاعتماد الخدمة لكل من العملاء والمكتب الكندي للملكية الفكرية. ومن وجهة نظر الوفد، يمكن للخدمة تحسين قدرة مكتبه الوطني في الوصول بسرعة وسهولة إلى وثائق الأولوية لفحصها وتحديد صلاحية المطالبة الخاصة بالأولوية. وذكر أنه نظرا لانضمامه إلى اتفاق لاهاي، الذي تم في 5 نوفمبر 2018، تم تعديل قوانين التصاميم الصناعية في كندا، وأعلن الوفد أن هذه التعديلات ستمكن بلاده من استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي. وفي هذا الصدد، ذكر أن المكتب الكندي يقوم حاليا بتطوير نهج التنفيذ الخاص بنظام خدمة النفاذ الرقمي، بما في ذلك إنشاء حسابات للمستخدمين وتدريب الموظفين على البوابة الإلكترونية لمكتب نظام خدمة النفاذ الرقمي.

50. وأعرب وفد شيلي عن شكره للأمانة على التحديثات، كما أعرب عن سعادته بإعلان أنه منذ الأول من أكتوبر 2018، أصبح مكتبه الوطني، المعهد الوطني للملكية الفكرية (INAPI)، هو المكتب التاسع عشر الذي نفذ نظام خدمة النفاذ الرقمي. وفي إشارة إلى أن الخدمة تسمح لمودعي الطلبات والمكتب بالامتثال للمتطلبات المسبقة لاتفاقية باريس المتعلقة بالتصديق ويتسق مع سياسة الرقمنة والارسال الإلكتروني للمعهد الوطني للملكية الفكرية في شيلي، أفاد الوفد أن خدمة النفاذ الرقمي دخلت حيز التنفيذ في شيلي في 1 نوفمبر 2018، الأمر الذي مكن المستخدمين من الوصول إلى وثائق الأولوية إلكترونيا، بما في ذلك الطلبات الدولية المودعة وفقا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي أودعت لدى المعهد الوطني للملكية الفكرية في شيلي كمكتب استلام طلبات. وبالإشارة إلى أن نظام خدمة النفاذ الرقمي سيسمح بتقديم 29% من وثائق الأولوية فيما يتعلق بالمرحلة الدولية، أبرز الوفد الدور النشط للغاية للمعهد الوطني للملكية الفكرية في شيلي باعتباره مكتب استلام طلبات. وأخيرا، أضاف الوفد أن الخدمة مجانية بالنسبة للمستخدمين.

51. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على التحديث، كما هنأ وفود كل من شيلي والصين والهند وإسبانيا وجمهورية كوريا على إضافة أسمائها إلى قائمة الدول التي تستخدم نظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية. وعلى الرغم من الإشارة منذ فترة ليست ببعيدة، لم تستخدم أي دولة أو كانت هناك دولة واحدة تستخدم نظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، إلا أنه يرى أن القائمة المتزايدة للبلدان التي تشارك بالفعل في نظام خدمة النفاذ الرقمي أو على وشك القيام بذلك مشجعة للغاية، وأعرب عن تطلعه لمشاركتهم. وبالإشارة إلى أنه مستمر في دعم عمل لجنة العلامات في هذا المجال، أعلن أنه منذ 1 أكتوبر 2018، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية. ومن وجهة نظر الوفد، يعتبر نظام خدمة النفاذ الرقمي أداة مهمة لكل من المودعين والمكاتب في

تلبية مطالباتهم الخاصة بالأولوية. وأشار الوفد إلى أن نظام خدمة النفاذ الرقمي مفيد بطريقتين: فمن ناحية، يساعد المودعين على تلبية متطلبات مطالبات الأولوية من خلال تزويدهم بآلية بسيطة ومبسطة في شكل إلكتروني؛ ومن ناحية أخرى، تمكن الخدمة المكاتب من تعميم العملية. وحيث أنه في ولايته القضائية، هناك تصديق محدود ومركز إلى حد ما، فقد ذكر الوفد أن مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية يطلب نسخة ورقية من وثائق الأولوية، باستثناء في حالة النموذج الإلكتروني المعتمد مسبقا، مثل النموذج الذي يستخدمه نظام خدمة النفاذ الرقمي. كما أشار الوفد إلى أن النظام ساعد المكتب في استلام الوثائق دون الحاجة إلى التعامل مع التقديمات الفاشلة. وشدّد على حقيقة مفادها أنه بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، فإن نظام خدمة النفاذ الرقمي يشكل حلا عظيما، واختتم الوفد كلمته بالترحيب مع الارتياح بأعضاء لجنة العلامات الذين انضموا إلى النظام أو ينوون الانضمام إليه.

52. وشكر وفد أستراليا الأمانة على الوثائق الممتازة التي أعدتها للدورة. وبينما أفاد بأنه في بلاده، استُخدم نظام خدمة النفاذ الرقمي لبعض الوقت بالفعل في وثائق الأولوية فيما يتعلق بطلبات البراءات، أعرب الوفد عن تقديره لتمديد نظام خدمة النفاذ الرقمي إلى حقوق الملكية الفكرية الأخرى، وذلك لإزالة العبء الحالي على المكاتب والمودعين في الوصول إلى وثائق الأولوية. وذكر الوفد أنه في ولايته القضائية هناك نسخ ورقية موثقة مطلوبة حالياً لتأكيد المطالبة بالأولوية. ومع ذلك، بينما يتم التفكير بشكل نشط في توسيع نطاق خدمة النفاذ الرقمي لتشمل حقوق الملكية الفكرية الأخرى، أبلغ الوفد أن التغييرات التقنية والتشريعية اللازمة للسماح بهذا التمديد يجري تحليلها حاليا ويمكن أن تؤخر قدرة مكتبه على المشاركة في النظام. واقرارا بالفوائد المحتملة للمشاركة في نظام خدمة النفاذ الرقمي، أعرب الوفد عن أمله في الإعلان عن مشاركة مكتبه في النظام قريبا.

53. وأعرب وفد الصين عن شكره للأمانة على التحديث، كما أعرب عن تقديره وتهنئته لأعضاء اللجنة بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بنظام خدمة النفاذ الرقمي. وفي معرض إعلانه عن رغبته في مواصلة دعم تمديد نظام خدمة النفاذ الرقمي إلى التصاميم الصناعية، رأى أن هذا التمديد سيزيد من كفاءة الفحص ويقلل من عبء مودعي الطلبات عند إعداد وثائق الأولوية.

54. وشكر وفد جورجيا الأمانة على التحديث وأبرز فائدة الاستماع إلى تجربة المكاتب الأخرى من أجل تحليل أثر تنفيذ النظام. وحيث أن نظام خدمة النفاذ الرقمي يقلل من البيروقراطية ويوفر الوقت ويقلل التكاليف بالنسبة لمودعي الطلبات في إعداد وثائق الأولوية، فقد أعرب الوفد عن دعمه لتمديده ليشمل التصاميم الصناعية.

55. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن ارتياحه للعدد المتزايد من البلدان المهتمة بنظام خدمة النفاذ الرقمي وأبلغ اللجنة بأن جمهورية كوريا قد بدأت في تبادل الوثائق إلكترونياً مع الصين في 22 يوليو 2018، وكانت تخطط للقيام بذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من 1 ديسمبر 2018. واختتم الوفد كلمته معربا عن تطلع إلى رؤية المزيد من الدول الأعضاء التي تنفذ نظام خدمة النفاذ الرقمي وتتبادل الوثائق إلكترونياً في المستقبل القريب.

56. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن عدة وفود تخطط لتنفيذ نظام خدمة النفاذ الرقمي في السنوات القادمة، واعتبر أن الإبقاء على البند في جدول أعمال لجنة العلامات سيكون أمرا حكيما، لأنه سيمكن أعضاء اللجنة من إجراء تحديثات، إن وجدت، في كل دورة من دورات لجنة العلامات.

57. ورأى ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية أن آلية مثل منشور على موقع الويبو الإلكتروني أو إعلان من الأمانة يهدف إلى إعلام الجمهور بأي مشاركة جديدة للمكاتب في نظام خدمة النفاذ الرقمي سيكون أمرا مفيدا.

58. وأفاد الرئيس بأنه سيتم تجميع الاقتراحات المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية، وستقوم الأمانة دائما بتوفير معلومات عن المكاتب الجديدة المنضمة إلى نظام خدمة النفاذ الرقمي.

59. وأحاطت لجنة العلامات علما بالتقدم المحرز من جانب الأعضاء ومن قبل سجل لاهاي في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية.

60. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات ستطلب تزويدها بمعلومات محدثة حول هذا البند في دورتها القادمة.

اقتراح من وفد إسبانيا

61. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/40/8.

62. وعرض وفد إسبانيا اقتراحه مشيرا إلى أنه يهدف إلى فك تشابك معاني وتفسيرات المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس) بشأن الحماية المؤقتة للملكية الصناعية في المعارض التجارية والمعارض الأخرى. وذكّر الوفد بأن المعارض كانت تشكل المصدر الرئيسي للإلهام بالنسخ في نهاية القرن التاسع عشر، والذي كان أحد الأسباب لتعزيز اعتماد اتفاقية باريس. ورأى أنه ربما ليس الوضع مختلف في أيامنا هذه. كما ذكّر الوفد أيضاً أنه بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس، يتعين على جميع بلدان اتحاد باريس الالتزام بسن وتنفيذ تشريع بشأن الحماية المؤقتة للملكية الصناعية للمنتجات المعروضة في معارض معينة، ولكنها تتمتع بحرية تقرير أفضل الطرق لتوفير هذه الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن المادة 3 (1) (ثامنا) من مشروع قانون معاهدة قانون التصاميم إشارة إلى المادة 11 من اتفاقية باريس، والتي تعتبر ذات صلة من وجهة نظر الوفد، حيث أن التصاميم الصناعية يمكن أن تتأثر بالنسخ خاصة عند تقديمها في المعارض والمعارض التجارية. وأفاد أن كل هذا دعا إلى تسليط الضوء على المادة 11 من اتفاقية باريس، لاسيما العنصرين اللذين يمكن فهمهما بطرق مختلفة. وذكر أن العنصر الأول يتعلق بالوسائل المختلفة للحماية المؤقتة التي ينص عليها قانون كل دولة من دول اتحاد باريس للملكية الصناعية والمبينة في المعارض التجارية أو المعارض: حيث أنه في بعض البلدان، يتم ضمان الحماية المؤقتة من خلال حق الأولوية؛ بينما في بلدان أخرى يتم ضمان ذلك من خلال فترة سماح يكون خلالها الكشف غير ضار؛ وأخيرا، في بلدان أخرى يتم ضمانه من خلال مزيج من الأخير. ويتعلق العنصر الثاني باختلافات تتعلق بنوعية المعارض التجارية أو المعارض الدولية التي يتم النظر فيها: حيث في بعض البلدان، يتم النظر فقط في المعارض الدولية وفقا للاتفاقية المتعلقة بالمعارض الدولية التي تم التوقيع عليها في باريس، وفي بلدان أخرى، يتم نشر قائمة مغلقة بالمعارض المقبولة والتي تتوافق مع بعض الشروط المسبقة، في النشرات أو الجرائد الرسمية. وأخيرا، في بعض البلدان، يتم النظر في أي نوع من أنواع المعارض دون أي شرط مسبق. وبالنظر إلى الممارسات المتباينة، رأى الوفد أن اللجنة ينبغي أن تحاول معالجة حاجة المستخدمين إلى مزيد من المواءمة بين وسائل الحماية ونوع المعارض التي يتم النظر فيها. ولهذا السبب، اقترح الوفد توزيع استبيان يهدف إلى جمع معلومات عن الممارسات المختلفة بين أعضاء اللجنة وتوفير تشخيص للحالة، والذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لمزيد من المناقشات التي تجريها لجنة العلامات من أجل التوصل إلى موقف مشترك.

63. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لوفد إسبانيا على اقتراحه، وذكر أن استخدام خبراء التصميم الصناعي الذين يحضرون دورات اللجنة من أجل المضي قدماً هو ممارسة جيدة. وأوضح الوفد أن تشريعاته الوطنية تنص على فترة سماح قوية تغطي أي كشف عام، بافتراض الوفاء بالمتطلبات السارية. وإذ أعرب عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن ممارسات البلدان الأخرى والاختلافات الحالية، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة مناقشة المسألة.

64. وأفاد وفد إيطاليا أن اقتراح وفد إسبانيا جيد، لأن حماية التصاميم الصناعية في المعارض التجارية مسألة مهمة. وفي إشارة إلى أن قانونه الوطني ينص على الحماية المؤقتة للعلامات التجارية المعروضة في المعارض التجارية، ولكن ليس على التصاميم الصناعية، أعرب الوفد عن اهتمامه بالاقتراح وأيد المسح الذي يهدف إلى معالجة مسألة معنى " المعارض الدولية المعترف بها رسميا" أو "الاعتراف الرسمي بالمعارض الدولية".

65. وأفاد وفد المغرب أنه على الرغم من أن التشريعات المعمول بها في المغرب تتضمن أحكاما بشأن الحماية المؤقتة للاختراعات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية التي تظهر في المعارض، إلا أن هذه الأحكام لم تُستخدم إلا بالكاد من قبل الجهات العارضة. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح وفد إسبانيا لدراسة الحماية المؤقتة للتصاميم الصناعية المعروضة في المعارض التجارية، لاسيما إجراء مسح بين الدول الأعضاء بهدف جمع معلومات عن الممارسات ونوع التدابير المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية باريس.

66. وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لاقتراح وفد إسبانيا وطلب توضيحا لنطاقه. وإذ أشار إلى أن المادة 11 من اتفاقية باريس لا تتناول التصاميم الصناعية والعلامات التجارية فحسب، بل تغطي أيضا الاختراعات ونماذج المنفعة، تساءل الوفد عما إذا كان الاقتراح يقتصر على العلامات التجارية والتصاميم الصناعية فقط أو من المزمع أن يغطي نماذج المنفعة والاختراعات التي لم تكن مدرجة في ولاية لجنة العلامات. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالهدف النهائي للمقترح، تساءل الوفد عما إذا كان يهدف إلى تشكيل نشاط لوضع القواعد والمعايير، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي شكل.

67. ورأى وفد هنغاريا ميزة كبيرة في عملية تقصي الحقائق المقترحة، حيث أن المسألة تشكل موضوعا شديد الأهمية في مجال ملكية التصاميم الصناعية، كما تساءل عما إذا كان الاقتراح يتعلق بأشكال أخرى من الملكية الصناعية، وما إذا كان ذلك يتماشى مع ولاية اللجنة. ولهذا السبب، اقترح الوفد تحديد نطاق الاقتراح لتجنب التضارب مع لجان الويبو الدائمة الأخرى.

68. وشكر وفد سويسرا وفد إسبانيا على الاقتراح وأبرز أهمية الحماية المؤقتة للملكية الصناعية للمنتجات المعروضة في بعض المعارض التجارية. وأفاد الوفد بأن تشريعه الوطني يحتوي على حكم يتناول الكشف غير المجحف والذي ينص على أنه: في ظل ظروف معينة، لا يمكن الاحتجاج بالكشف عن التصميم ضد صاحب الحق خلال فترة 12 شهر قبل تاريخ الإيداع أو تاريخ الأولوية. وبالإشارة إلى أن مشروع قانون معاهدة قانون التصاميم، كما هو وارد في الوثيقة SCT/35/2، ينص على حكم مماثل بشأن فترة سماح للإيداع في حالة الكشف، تساءل الوفد عما إذا كان إجراء مسح بين الدول الأعضاء أمر سابق لأوانه ما دامت معاهدة قانون التصاميم لا تزال معلقة.

69. وأفاد وفد إسبانيا أن المسح المقترح سوف يقتصر على التصاميم الصناعية والعلامات التجارية فقط، مع مراعاة ولاية لجنة العلامات. وبالإضافة إلى ذلك، رأى الوفد أن الاختراعات، رغم أنها مشمولة أيضا بالمادة 11 من اتفاقية باريس، إلا أنها أقل تأثراً بها، حيث أنه من الأصعب بكثير نسخ الاختراع في معرض تجاري. وفيما يتعلق بمشروع معاهدة قانون التصاميم المعلق حاليا، أشار الوفد إلى أنه في حين أن المادة 3 (1) (ثامنا) من مشروع معاهدة قانون التصاميم واضحة للغاية، إلا أن ما ستشمله بالفعل للمستخدمين أقل وضوحا. ومن ثم، شدد الوفد على فائدة فهم هذا الحكم. وفيما يتعلق بهدف الاقتراح، أفاد الوفد أن القصد هو الحصول على صورة واضحة للوضع. واعتمادا على نتائج المسح، يمكن للجنة أن تنظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من العمل. وذكر أنه إذا لم يكشف المسح عن أي مشكلة، فسيبقى الوضع كما هو. وأعرب عن اعتقاده أنه بالنسبة لمستخدمي القرن الحادي والعشرين، فإن فهم الطريقة التي تعمل بها المادة 11 من اتفاقية باريس في جميع البلدان ستكون مفيدة.

70. وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) وشكر وفد إسبانيا على التوضيح، وأشار إلى أن الاقتراح يهدف إلى جمع المعلومات دون اشتمال أي نشاط لوضع القواعد والمعايير في المرحلة الحالية وفيما يتعلق بنطاق الاقتراح، ذكر الوفد أنه قد يحتاج إلى إجراء بعض المشاورات لتحديد طريقة معالجة جزء محدد فقط من المادة 11 من اتفاقية باريس.

71. وأعرب ممثل جمعية البلدان الأمريكية للملكية الصناعية عن شكره للأمانة على الكم الهائل من المعلومات التي تم جمعها وإتاحتها للجنة، وأعلن أنه كممثل للقطاع الخاص في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، يؤيد اقتراح وفد اسبانيا. وأشار الوفد إلى أن عدداً متزايداً من بلدان أمريكا اللاتينية يشارك في المعارض التجارية الدولية، وأفاد بأن التصاميم الصناعية لعملاء جمعية البلدان الأمريكية للملكية الصناعية يتم نسخها بشكل متكرر في المعارض، حيث يتم عرض بضائعهم. ورأى ممثل

الجمعية أن هذه المشكلة المعروفة والمتكررة نتجت عن التباينات في تفسير المادة 11 من اتفاقية باريس في كل دولة. ولذلك، رأى ممثل الجمعية أن اقتراح وفد إسبانيا سيحسن من شفافية النظام ويقدم توصيات فعالة بشأن طريقة التعامل مع القضية في كل بلد. وبالنظر إلى أن الاقتراح مهم للغاية وأنه سيثري إمكانات التجارة بدرجة كبيرة بالنسبة للمؤسسات، أضاف ممثل الجمعية أن المسح يمكن أن يكون بمثابة مساعدة كبيرة بالنسبة للشركات التي تشارك في المعارض.

72. وطلب وفد إندونيسيا توضيحًا حول نطاق المسح.

73. وأفاد وفد إسبانيا أن اللجنة هي التي تقرر ما إذا كان المسح ينبغي أن يشمل كل من العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، أو يشمل الأخيرة فقط.

74. وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده إجراء مسح يقتصر على التصاميم الصناعية.

75. وقال ممثل الجمعية الأمريكية لقانون للملكية الفكرية أن مودعي الطلبات أعربوا عن تقديرهم للاقتراح المتعلق بإمكانية تجنب التنازل عن حقوق الملكية الفكرية بسبب أسبقية الكشف المتقدم في المعارض التجارية. ومع ذلك، كما أشار بعض الوفود، أبرز ممثل الجمعية التطبيق المحدود للمادة 11 من اتفاقية باريس في الوقت الحاضر، حيث تم الكشف عن العديد من المنتجات عبر شبكة الويب العالمية، ولكن ليس في المعارض التجارية. كما أشار ممثل الجمعية إلى أن العديد من المعارض التجارية ليست تجارة رسمية، مثل قيام ستيف جوبز بكشف النقاب عن جهاز أيفون في مؤتمر ومعرض ماك وورلد في سان فرانسيسكو. وبالإشارة إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أشار ممثل الجمعية إلى أن فترات السماح غالباً ما تلغي الحاجة إلى المادة 11 من اتفاقية باريس. وبالإشارة إلى المادة 6 من مشروع معاهدة قانون التصاميم، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/35/2، خلص ممثل الجمعية إلى أن المضي قدماً نحو فترة سماح تتراوح بين 6 إلى 12 شهراً لجميع الدول الأعضاء يمكن أن يكون نهجاً أكثر شمولاً لاستكشاف سبل المضي قدماً.

76. وخلص الرئيس إلى أن الأمانة ستعد مشروع استبيان بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/40/8 كي تنظر فيه اللجنة في دورتها القادمة.

البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

77. نظرت اللجنة في الوثائق SCT/32/2 وRev.2 SCT/39/8 وSCT/39/9 وSCT/40/3.

78. وعرضت الأمانة الوثيقة SCT/40/3.

79. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على تنظيم الدورة الإعلامية وعلى ملخص ممارسات الفحص المختلفة المتعلقة بالعلامات التجارية المكونة من أسماء البلدان أو التي تحتوي عليها الواردة في الوثيقة SCT/40/3، وأعرب عن رأي مفاده أن الدورة الإعلامية كانت مفيدة للغاية في بناء فهم لجنة العلامات حول الممارسات الوطنية المختلفة والخبرة المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين، ويمكن أن تساهم بشكل إيجابي في إجراء مزيد من المناقشات حول أسماء البلدان في دورات اللجنة.

80. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأفاد أن الدورة الإعلامية في شكل اجتماع مائدة مستديرة معتدل الذي نظمته الأمانة في الدورة الأخيرة كانت فرصة مهمة للتعرف على الممارسات المختلفة المطبقة والأساس المنطقي الذي يؤكد هذه الممارسات. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/3، التي عكست بدقة

النقاط الرئيسية التي انبثقت عن اجتماع المائدة المستديرة، وأعرب عن اتفاقه مع استنتاجاتها. وفيما يتعلق بالاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.، أشار الوفد إلى أنه في الدورة الأخيرة للجنة العلامات، قدم الوفد بعض التعليقات الأولية من أجل الحصول على توضيحات بشأن كيفية تنفيذها وتطبيقها من الناحية العملية. وعلى وجه الخصوص، أشار الوفد باهتمام إلى أن الاقتراح لا ينطوي على أي ممارسة تشريعية أو أي تعطيل للممارسات القائمة بشأن الوصفية. وأكد من جديد تقديره لروح التوافق الواردة في الاقتراح، وأعرب عن استعداده لمناقشة هذا الأمر بهدف مواصلة استكشاف المزايا المحتملة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الاقتراح الجديد الذي قدمه وفد بيرو في الدورة الأخيرة بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها (الوثيقة SCT/39/9) يهدف إلى حماية العلامات التي لا تتألف من أسماء البلدان فحسب، بل قد تشمل عناصر تصويرية. ولذلك، رأى الوفد أن المفهوم الأساسي لـ "العلامة التجارية الوطنية" سيوسع إلى حد كبير من الاعتبارات التي أُخذت في الاعتبار عند حماية رموز السيادة بالمعنى الدقيق. وعلاوة على ذلك، أفاد أن حماية العلامات التجارية الوطنية لن تقتصر على أي منتج أو خدمة محددة وستكون غير محددة الوقت ولن تخضع لأي متطلبات استخدام كشرط للحفاظ عليها. ورأى الوفد أن هذه الحماية ستكون قوية بشكل غير عادي دون أي أرصدة لحماية مصالح أصحاب العلامات التجارية والأسماء التجارية واللافتات والشعارات والمؤشرات الجغرافية وغيرها من العلامات، والتي يمكن رفض تسجيلها حتى بحكم وضعها. وأفاد الوفد أنه كما هو مذكور في الاجتماعات السابقة، من الواضح من العمل الذي قامت به اللجنة بالفعل أن هناك وسائل قانونية متاحة لحماية أسماء البلدان في التشريعات الوطنية، وأن إنشاء أداة لـ "وضع القواعد والمعايير" الجديدة قد لا يكون أنسب طريقة لمعالجة المشكلة. ولذلك رأى الوفد أنه بالإضافة إلى اكتساب مزيد من المعرفة بالقضايا المعنية، ينبغي أن تأخذ اللجنة وأعضائها في الاعتبار إجراءات أخرى مثل رفع مستوى الوعي، مع التركيز بوجه خاص على توافر أسباب رفض أو إلغاء العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان، وعلى إمكانية معالجة القضايا ذات الصلة في أدلة فحص العلامة التجارية. وفي هذا السياق، أبلغ الوفد اللجنة بأن مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) قد عقد مؤخراً اجتماع مائدة مستديرة مع مكاتب الملكية الفكرية للاتحاد الأوروبي بشأن أسماء البلدان في إطار اجتماع الاتصال بشأن العلامات التجارية. وأفاد أن المناقشات تتعلق بمسائل التميُّز والوصف، وتم الأخذ في الاعتبار كيفية مراعاة معيار سمعة الدولة فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات المحددة في الطلب. وأشار الوفد إلى أنه سيبقي اللجنة على علم بأي تطورات أخرى بشأن هذه العملية الجارية.

81. وشكر وفد شيلي الأمانة على الوثيقة SCT/40/3 التي تلخص الدورة الإعلامية التي أتيحت له الفرصة للمشاركة فيها. وبالنظر إلى أن الوثيقة تشكل أداة قيمة لإحراز التقدم، أكد الوفد من جديد على اهتمامه بمواصلة المناقشة حول هذه المسألة.

82. وشكر وفد كازاخستان الأمانة على ملخص ممارسات الفحص المختلفة المتعلقة بالعلامات التجارية المكونة من أسماء البلدان أو تحتوي عليها، والتي يمكن في رأيه استخدامها في المستقبل كأساس للعمل المعياري. وأوضح الوفد أن التشريعات الوطنية في كازاخستان تحظر التسجيل كعلامات تجارية لعلامات مضللة بشأن مكان إنتاج السلع. وذكر الوفد أن مكتب كازاخستان للملكية الفكرية توخى الحذر في عدم تسجيل العلامات التجارية التي تتضمن التسميات التي تشير مباشرة إلى مكان إنتاج السلع أو بلد المنشأ أو التسميات التي قد تحفز المستهلكين على ربط السلع بأماكن إنتاج زائفة. وأفاد أن مودعي الطلبات الذين تلقوا مثل هذه الإخطارات بالرفض كثيراً ما يطلبوا تطبيق هذه القواعد على العلامات التجارية التي تحتوي على مؤشرات مباشرة على مكان إنتاج السلع، ولكن ليس على العلامات التجارية التي تحتوي على تسميات قد يربطها المستهلكون بدولة أو بأخرى.

83. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على تنظيم الدورة الإعلامية المثيرة للاهتمام والتي زادت من فهم الأنظمة في مختلف الولايات القضائية. وأفاد أن الدورة الإعلامية قدمت أيضا رؤية جيدة للتفكير في التحضير للدورة الحالية للجنة، حيث يتطلع الوفد إلى إجراء مداولات ذات مغزى بشأن القضايا المطروحة. كما رحب الوفد بالوثيقة SCT/40/3، لاسيما استنتاجاتها، والتي تمثل نظرة عامة موضوعية لمختلف الممارسات. وبالإضافة إلى

ذلك، أعرب الوفد عن تقديره للمقترحات الواردة في الوثيقتين SCT/39/8 Rev.2 وSCT/39/9. وفيما يتعلق بالوثيقة SCT/39/8 Rev. 2، أشار الوفد باهتمام إلى أن الاقتراح يتعلق بالاقتراح المشترك بشأن حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول، كما هو وارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.8، والذي تبناه بعض أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وبعد بعض التوضيحات بشأن علاقة الصك المقترح بالإطار القانوني الحالي، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة مناقشة اقتراحه. وفيما يتعلق بالوثيقة SCT/39/9 بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها، رأى الوفد أنه من المتوقع أن تكون الأدوار والحالات المتوقعة للعناصر الجديدة المقترحة للحماية غير واضحة بشكل تام. وفي الختام، رأى الوفد أنه يمكن معالجة حماية أسماء البلدان، ليس من خلال التركيز على المقترحات المعيارية الجديدة ولكن من خلال استخدام التشريعات الوطنية الحالية لضمان استخدامها على نطاقها الكامل.

84. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/3، التي ساعدت على فهم ممارسات الفحص المختلفة المتعلقة بالعلامات التجارية المكونة من أسماء البلدان أو تحتوي عليها. وأفاد الوفد أن ممارسته الوطنية صارمة للغاية من أجل تقليل احتمال حدوث ارتباك من جانب المستهلك ومراعاة للسيادة الوطنية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن هناك ثلاثة استثناءات حيث يتم قبول علامات تجارية تتكون من أسماء البلدان أو تحتوي عليها: أولا، إذا كانت الحكومة قد سمحت بالعلامة التجارية؛ ثانيا، إذا كانت العلامة التجارية لها معان أخرى ولن تضلل الجمهور؛ ثالثا، إذا كانت هناك عناصر مميزة أخرى في العلامة التجارية وكان اسم البلد مستقلا أو منفصلا عن تلك العناصر، فيتم استخدامه فقط للإشارة إلى مصدر المنتج أو الخدمة. وأضاف الوفد أنه عند فحص تلك العلامات التجارية، لم يكن لدى المكتب قائمة محددة مسبقا واعتمد على الفاحصين.

85. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/3، ورحب بالملخص وكذلك بتجميع التشريعات والممارسات الخاصة بالدول الأعضاء، والتي تمثل استكمال للأعمال السابقة التي اضطلعت بها اللجنة بشأن أسماء البلدان. وذكر الوفد أنه في حين أظهر الملخص أنه يمكن البحث عن الحماية القانونية لأسماء البلدان، فإن بعض الاختلافات في ممارسات الفحص ما زالت موجودة. وأكد الوفد مجددا على التزامه بمواصلة المناقشات فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ألأن تضع اللجنة توصية عامة بشأن حماية أسماء البلدان وتعتمدها في المستقبل. ورأى الوفد أنه لا توجد حاجة إلى طلب دورة إعلامية أخرى أو تجميع لممارسات الدول الأعضاء.

86. وأكد وفد إكوادور على أهمية حماية أسماء البلدان من التسجيل غير الملائم وسوء الاستخدام كعلامات تجارية، من أجل السماح للبلدان بإدارة استخدام اسم بلدها. وأضاف الوفد أن التشريع الإكوادوري ينص على حماية أسماء البلدان على المستوى الدستوري. وأفاد أن النصوص تشير إلى أسماء الدول، التي لا تأخذ في الاعتبار الاسم الرسمي لبلد ما فحسب، بل أيضا السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي. وفي إشارة إلى أن إكوادور وضعت ضمانات لتسجيل أسماء البلدان كعلامات تجارية عندما لا تؤدي إلى الارتباك فيما يتعلق بوجود صلة بين مودع الطلب والدولة المعنية، ذكر الوفد أنه يتعين تحليل العلامة التجارية التي تحتوي على اسم بلد وفقا للانطباع الذي تنشئه في ذهن المستهلك. وأبدى الوفد تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد بيرو في الوثيقة SCT/39/9، وأشار إلى أن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها قد أثير على المستوى الإقليمي، حيث تم إحراز تقدم في اتخاذ قرار مستقبلي لدول الأنديز.

87. وأعرب وفد المغرب عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة SCT/40/3، وذكر أن تشريعاته الوطنية لا تنص على استبعاد صريح من التسجيل للعلامات التي تتشكل من اسم البلد، والتي تعتبر أسماء جغرافية. ومع ذلك، ذكر أن تلك العلامات تكون مرفوضة عندما تتكون فقط من اسم البلد. وعلى نحو متناسق، يتم رفض العلامات التي تحتوي على أسماء البلدان مصحوبة بعناصر لفظية أو رمزية أخرى عندما تكون خالية من أي شخصية مميزة تصف المنشأ الجغرافي للسلعة أو الخدمة أو من المحتمل أن تضلل الجمهور، لاسيما فيما يتعلق بالمنشأ الجغرافي للسلع والخدمات. وأفاد أن المكتب يعتبر أن خطر الارتباك يكون أكثر وضوحا عندما تكون البلد معروفة بجودة منتجات معينة. وأخيرا، ذكر الوفد أنه يتابع باهتمام كبير مناقشة القضية قيد النظر.

88. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحه البالغ للتحليل الوارد في الوثيقة SCT/40/3، الذي يوضح النُهج المختلفة التي تتبعها الدول في دراسة أسماء البلدان. وأشار إلى أن الاستنتاج يعكس على وجه الخصوص ما يفهمه وفد بلاده بأنه اتباع للدورة الإعلامية. وفي إشارة إلى أنه من خلال الاستنتاج، استطاع أن يرى أن بعض الدول استبعدت أسماء البلدان من الموضوع المؤهل، بينما البعض الآخر لم يستبعدها، وفي إشارة إلى أن العديد من المقترحات قيد المناقشة قد بدأت من الأساس المنطقي لاستبعاد أسماء البلدان من الموضوع المؤهل، أعرب الوفد عن قلقه. وأوضح الوفد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك استبعاد للموضوع المؤهل للأعلام والأختام السيادية ومعاطف الأسلحة. وأفاد أنه لا يمكن لأحد أن يسجلها كعلامة تجارية. ونتيجة لهذا الاستبعاد، استمعت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار السنوات العشر الماضية إلى شكاوى من حكومات محلية وولايات محلية وحتى من حكومات أجنبية، بأنها ترغب في تسجيل أعلامها وأختامها السيادية ومعاطف أسلحتها. وذكر أنه يجري تفسير الحكم بشكل ضيق للغاية، وتم رفض استخدام الأعلام أو الأختام السيادية أو معاطف الأسلحة التي تقترح الموافقة السيادية للدول، في حين لم يتم رفض التباين أو المحاكاة لأنها مميزة وغير خادعة حيث لا تشير بشكل فريد إلى الدولة. وأضاف الوفد أنه حتى عند تفسير ذلك الحكم وتطبيقه على نطاق ضيق في فحص مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الامريكية، فإن الحظر المطلق المشار إليه كان إشكاليا، حيث أرادت بعض الحكومات استخدام هذه الرموز ربما لإنشاء عائد ترخيص أو علامة تجارية وطنية. وأفاد الوفد إنه تم تقديم بعض الشكاوى من حكوماته المحلية تشير إلى أنه قد تم تلقي بعض الطلبات من تلك الحكومات من أجل حماية قانونية خاصة لأختامها وأعلامها، حتى تتمكن من تسويق العلامات التجارية كمالك خاص للعلامات التجارية، واستخدام سلطة الدولة لفرضها على المستخدمين غير المرخصين. ولتفادي تلك المطالب المستمرة بالحماية القانونية الخاصة الواقعة خارج نظام العلامات التجارية، ذكر الوفد أن مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية يدرس تعديلا قانونيا من شأنه تغيير موقف الأعلام والأختام السيادية ومعاطف الأسلحة، مما يجعلها موضوعا مؤهلا ولكن في إطار ظروف معينة. ورأى الوفد أن هذه الرموز يجب أن تبقى ضمن نظام العلامات التجارية لأن إنشاء نظام منفصل لحماية رموز الدول أو أسماءها خارج نظام العلامات التجارية قد يمثل مشكلة. كما أفاد الوفد أن لديه نفس المخاوف بشأن اقتطاع أسماء البلدان أو أي اسم جغرافي آخر تم تحديده من الموضوع المؤهل لعلامة تجارية. وذكر أنه إذا تم استبعادها كعلامات تجارية، فسيتم استبعادها بالنسبة للجميع، حتى الحكومة، وإذا تم استبعادها من نظام العلامات التجارية فسيتعين إنشاء نظام خاص آخر للحكومات، بالإضافة إلى سجل خاص للعلامات التجارية بالقواعد الحكومية. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء هذا النهج، لاسيما بشأن التكاليف بالنسبة للمكاتب والوفود للتفاوض بشأن هذه القوائم، وعدم اليقين بالنسبة للشركات لتحديد ما هو محمي أو غير محمي، ونطاق تلك الحماية، فضلاً عن الزيادة في عبء العمل في وجود قاعدة بيانات أخرى للفاحصين للنظر فيها. وأفاد الوفد أنه أثار المسألة لكي يشير إلى بعض مخاوفه بشأن الأساس المنطقي الذي تستخدمه الحكومات أو الوفود للنهوض بمقترحات الحماية الخاصة بهم. كما ذكر الوفد أنه ما زال يعتقد أن المناقشات ينبغي أن تركز على اختبار الفحص عندما ينظر المستهلكون لاسم البلد وعندما لا يكون اسم البلد مميزا أو قد يكون وصفيا. وفي الختام، أعرب الوفد عن سعادته للمشاركة بالمزيد من الاقتراحات بشأن مقترحات محددة، لكنه أعرب عن رغبته في تحديد مخاوفه بشأن التقدم المنطقي في السياسات.

89. وأعرب وفد جامايكا عن تقديره للملخص الوارد في الوثيقة SCT/40/3، وأفاد أن التمثيل في اللجنة في الدورة الإعلامية كان مزيجا جيدا من البلدان المتقدمة والنامية. وأشار الوفد أن المبادئ التوجيهية للفاحصين التي أشار إليها أعضاء اللجنة تباينت في بعض الحالات، مما يبرز الحاجة إلى الاتساق. ولذلك، أعرب الوفد عن التزامه بمقترحه المنقح الوارد في الوثيقة SCT/32/2، والاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8، والذي يدعو إلى توفير حماية أكثر اتساقا وملاءمة وفعالة لأسماء البلدان على غرار ما هو منصوص عليه في اتفاقية باريس بالنسبة لرموز الدول التي لا تقل أهمية مثل الأعلام وشعارات النبالة. وأعرب الوفد عن شكره لجميع الوفود التي دعمت المبادرة، وأفاد بأنه لا يزال منفتحا وملتزما بالعمل مع جميع الدول الأعضاء والأمانة لإيجاد حلول للحماية الفعالة لأسماء البلدان، والتي ستتمتع بتوافق آراء جميع الأعضاء. وأخيرا، أعرب الوفد عن تطلع إلى استمرار التركيز على المناقشات ومواصلة التقدم بشأن جميع القضايا المطروحة داخل اللجنة.

90. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى ضرورة منع التسجيل غير المشروع وإساءة استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية، وأشار إلى أن أسماء البلدان محمية في بلاده من خلال قانون العلامات التجارية وقواعد المنافسة غير العادلة في كوريا. وفي سبيل دعمه لإنشاء قاعدة بيانات لأسماء البلدان لتحديد ما إذا كان اسم البلد قابلاً للتسجيل كعلامة تجارية أم لا، أوضح الوفد أنه بدون قواعد البيانات، أجرى الفاحصون أبحاثاً على الإنترنت وربما لا ينتجون النتائج الكاملة من حيث ترجمة ونقل اسم البلد. ورأى الوفد أن قاعدة بيانات لأسماء البلدان ستوفر معلومات كافية وتكون أكثر قابلية للتطبيق. وفضلاً عن ذلك، رأى الوفد أن مدى معرفة اسم البلد يجب اعتباره عاملاً في تحديد مدى إمكانية تسجيله. وأضاف الوفد بأنه على الرغم من أنه بموجب قانون العلامات التجارية في كوريا، لا ينبغي إلا تسجيل علامة تتألف حصرا من علامة خالية من أي شخصية مميزة إلا إذا اكتسبت التميز عن طريق الاستخدام قبل تاريخ تقديم الطلب، وهذا يكاد يكون مستحيلا في حالة أسماء البلدان، حيث يتم اعتبار أسماء البلدان موجودة في الملك العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام اسم البلد في علامة تجارية سيؤدي بالمستهلك إلى النظر للعلامة التجارية كمؤشر على أصل البضاعة وسيكون غير مقبولا إذا لم يأت المنتج من ذلك المكان. ومع ذلك، إذا لم يكن اسم البلد المدرج في علامة تجارية هو العنصر الأكثر أهمية في العلامة التجارية، فسيتم فحص العلامة التجارية ككل لتحديد ما إذا كانت مميزة وقابلة للتسجيل. وبالنظر في ضرورة تجنب القيود المفرطة وكذلك مراعاة التوافق مع حقوق العلامات التجارية السابقة، أوصى الوفد بعدم المطالبة بالحماية إذا كانت العلامة التجارية مطبقة أو مسجلة قبل أن يصبح المستهلك على علم باسم البلد المعني. وذكر أن من شأن هذه الحماية أن توفر اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ.

91. وأعرب وفد آيسلندا عن امتنانه للأمانة لإعدادها للدورة الاعلامية الممتازة والمفيدة للغاية حول أسماء البلدان خلال الدورة الأخيرة، كما أعرب عن تقديره البالغ لملخص الدورة الإعلامية الوارد في الوثيقة SCT/40/3. وأفاد الوفد أن الممارسات المختلفة الواضحة تعكس الموقف، الذي تناقشه اللجنة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، لاسيما ما إذا كان ينبغي اعتبار اسم البلد كعنصر يتعلق بسيادة دولة ما أو ككلمة يمكن تسجيلها كعلامة تجارية مميزة. واذ أشار إلى أن الدورة الإعلامية قد ألقت الضوء بشكل واضح على المجال الذي تختلف فيه البلدان على أرض الواقع، أفاد الوفد بأنه يرغب في إجراء مناقشة بناءة حول هذه المسألة خلال الدورة، وأعرب عن استمرار التزامه بالمضي قدما في هذه المسألة، لاسيما فيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev. 2.

92. وسلط وفد سويسرا الضوء على ثلاثة جوانب من الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8، والذي يرجح أن ييسر اعتماده من قبل اللجنة. أولا، يهدف الاقتراح فقط إلى الاعتراف بالمبدأ البسيط المتمثل في أن أي اسم بلد أو اسم جغرافي ذي أهمية وطنية لا ينبغي أن يحتكره فرد خاص، ما لم تأذن به الدولة المعنية. ثانيا، لم يتضمن الاقتراح أي التزامات فيما يتعلق بتنفيذ ذلك المبدأ، وترك الحرية للدول لتحديد شروط تسجيل العلامات التجارية وفقا للتشريعات الوطنية. ثالثا، لم يشمل الاقتراح سوى أسماء البلدان المنصوص عليها في القوائم المعترف بها دوليا، وبالتالي تناول المسألة الحساسة المتعلقة بتعريف اسم البلد. أفاد أن الاقتراح أولا وقبل كل شيء مسألة احتكار أسماء البلدان أو المناطق أو العواصم أو الأسماء الجغرافية الأخرى في إطار الإسناد إلى أسماء الحقول العامة ذات المستوى الأعلى. وذكّر الوفد بأن أسماء الحقول ذات المستوى الأعلى فريدة من نوعها ولا يمكن أن تُنسب إلا إلى شخص واحد. وذكر أنه تم منح الاحتكار من قبل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، وهي شركة خاصة تحدد قواعدها الخاصة. وبما أن الأيكان أظهرت قابلية لقبول توصيات الويبو، رأى الوفد أن اعتماد الاقتراح من شأنه أن يرسل إشارة قوية لمراعاة مخاوف البلدان عند وضع القواعد لإسناد أسماء الحقول. كما أشار الوفد إلى أن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة تخطط حاليا لموجة جديدة من إسناد أسماء الحقول ذات المستوى الأعلى بحلول عام 2020، وذكر أن لجنة العلامات ستحتاج بالتالي إلى العمل بسرعة من أجل تفعيل الاقتراح. وأشار الوفد إلى أن التنوع الجغرافي للبلدان الثلاثة عشر التي شاركت في رعاية الاقتراح أظهر أن المخاوف بشأن احتكار أسماء البلدان أو المناطق أو العواصم يمثل قضية مشتركة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وفي إشارة إلى

أن مسألة حماية أسماء البلدان قد نوقشت في لجنة العلامات لفترة طويلة، رأى الوفد أن الاقتراح يمثل طريقة لإنهاء هذه العملية الطويلة، كما رأى أن الوقت قد حان للاتفاق على الأقل على المبدأ الذي صيغ في الوثيقة SCT/39/8.

93. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشاد بروح التوافق في الآراء الواردة في الاقتراح. كما أشار باهتمام إلى أنه لا ينطوي على أي ممارسة تشريعية ولا يتوخى أي تعطيل للممارسات القائمة بشأن الوصفية. وأعرب عن استعداده للمشاركة في المناقشات المستمرة لمواصلة استكشاف المزايا المحتملة للاقتراح، بما في ذلك أثناء المشاورات غير الرسمية.

94. وأفاد وفد كازاخستان، مشيرا إلى الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.، بأنه يتفهم أن الجزء ألف من الوثيقة يصف حالات اختلاس كيانات خاصة للأصول الوطنية ويقدم بعض الأمثلة عن الشركات التي تم منعها من باستخدام اسم بلادهم لتسويق سلعها أو خدماتها، بينما يشارك الجزء باء بالمعلومات من وثيقة مرجعية أعدتها الأمانة في نوفمبر 2015، والتي طبقا لها تم استبعاد أسماء البلدان من تسجيلها كعلامات لفظية، ولكنها حصلت على حماية محدودة غير مباشرة. وأشار الوفد إلى أن التشريعات الكازاخستانية تستبعد أسماء البلدان وغيرها من مؤشرات مكان المنشأ من التسجيل كعلامات تجارية، ما لم تكن تلك الأسماء أو المؤشرات جزءا من علامة تجارية مركبة في وضع غير مهيمن، وشريطة أن يتوافق العنوان القانوني لمودع الطلب مع هذا البلد أو مكان المنشأ. وذكر أنه قد تم فحص هذا الواقع بشكل إلزامي من قبل المكتب. كما أشار الوفد الى الجزء جيم من الوثيقة الذي تطرق إلى حماية أسماء البلدان من التسجيل أو الاستخدام من قبل الأشخاص الذين لا صلة لهم بسلطات الدولة في البلد المعني. وفي إشارة إلى أن الاقتراح يتعلق بقوائم محددة فقط من البلدان ولا يتطلب أي إجراء تشريعي من الدول الأعضاء، تساءل الوفد عن مدى فعالية تلك الحماية وكيفية عملها.

95. وذكر وفد إندونيسيا أنه يعلق أهمية كبيرة على الملكية الفكرية باعتبارها حافزا هاما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. واعتبر الوفد أن إضافة القيمة في الاقتصادات المعولمة الحالية أمر بالغ الأهمية ويشمل السمعة والعلامة التجارية للمنتج. وأفاد أنه طالما أن المنشأ الجغرافي للمنتجات هو واحد من المصادر الرئيسية للسمعة، فإنه يعتقد بقوة أن اسم الدولة ذات السيادة أو الأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية لا ينبغي أن تحتكرها المصالح الخاصة أو الملاك العاديين، خصوصا عندما يمكن أن تضلل العملاء أو تمنع المجتمعات في بلد أو منطقة معينة من استخدام اسم بلدها وأسماءها الإقليمية. وأفاد الوفد أن أحد الأسباب الرئيسية وراء مشاركة إندونيسيا في الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 هو أن المشكلة نفسها قد تحدث في نظام أسماء الحقول. وذكر أن اسم الحقل ذي المستوى الأعلى يصبح فريدا من نوعه بمجرد تحديده. ولذلك، يجب حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية من تسجيلها كأسماء حقول عالية المستوى في نظام أسماء الحقول، وكعلامات مميزة مثل العلامات التجارية إذا كانت العلامة تتكون حصريا من هذه الأسماء أو إذا كان استخدامها يرقى إلى احتكار الاسم المعني. وفي معرض تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا وإبراز حقيقة أن الاقتراح يتعلق بالمبادئ، أعرب الوفد عن استمرار انفتاحه للمناقشة، سواء في الجلسة العامة أو الاجتماعات غير الرسمية، كما أعرب عن تفاؤله بأن اللجنة ستكون قادرة على الاتفاق على قرار إيجابي نحو اعتماد المبادئ الواردة في الاقتراح.

96. وشدد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على الحاجة إلى استكمال المناقشات الموضوعية بشأن حماية أكثر اتساقا وملاءمة وفعالية لأسماء البلدان، على سبيل الأولوية، لمصلحة جميع الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن عدد المقترحات المقدمة من البلدان من مختلف المناطق ومع مستويات التنمية المختلفة يُعد مؤشرا على ظهور توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن حماية أسماء البلدان. وقال الوفد إنه درس تلك المقترحات باهتمام كبير، ورأى أنها تشكل أساسا جيدا لمناقشة اللجنة. وفي هذا الصدد، رحّب بالاقتراح المشترك بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، وأعرب عن تقديره للتحديث الذي قدمه وفد سويسرا. وأشار الوفد إلى الاقتراحات الثلاثة المختلفة والمكملة المطروحة حاليا، ورأى أنه ينبغي على اللجنة اتباع نهج شامل لمناقشة العناصر الرئيسية لهذه الاقتراحات.

97. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للاقتراح المقدم من الرعاة المشاركين البالغ عددهم ثلاثة عشر وأعرب عن استعداده لدراسته. ومع ذلك، فإنه لم يعتبر ذلك بمثابة حل وسط. وأشار الوفد إلى الفَرق، الذي تم إبرازه أثناء اجتماع المائدة المستديرة بشأن أسماء البلدان، بين الأنظمة التي تستبعد أسماء البلدان من موضوع مؤهل وغيرها التي لا تستبعد، ولم ير أن الاقتراح يتبع المنهج الأول بوضوح. وأفاد الوفد بأن الاقتراح يبدو أنه يعامل قائمة الأيزو الخاصة بأسماء البلدان كقاعدة بيانات حكومية أو سجل حكومي، لها تأثير قانوني على المستوى الدولي. ورأى الوفد أن الاقتراح يهدف إلى أن تأخذ شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) هذه القائمة في الاعتبار لمنع تفويض تلك الأسماء على أنها نطاقات للحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة (gTLDs)، وأن التأثير الدولي سيؤثر أيضا على أنظمة العلامات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون قائمة الأسماء طويلة جدا وتترتب عليها آثار سياسية. وكرر الوفد الإعراب عن قلقه في هذا الصدد، لكنه مع ذلك أبدى موافقته على المشاورات غير الرسمية لفهم الاقتراح بشكل أكثر شمولا وللمشاركة البناءة.

98. وشكر وفد الإمارات العربية المتحدة الأمانة على الوثيقة التي تلخص مختلف الممارسات المتعلقة بالعلامات التجارية بما في ذلك أسماء البلدان، التي أظهرت أهمية استكمال مناقشة الموضوع. وأيد الوفد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا إندونيسيا وسويسرا ورأى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 يشكل مساهمة إيجابية، في محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان ومنع أي احتكار في استخدام تلك الأسماء. وأشار إلى أنه منذ أن بدأت اللجنة مناقشة هذا الموضوع في دورتها الحادية والعشرين، بدا واضحا وجود العديد من الآراء والاتجاهات، على سبيل المثال فيما يتعلق بعناصر السيادة أو سمعة البلدان. ولذلك، رأى الوفد أنه ينبغي دعم العمل المتعلق بحماية أسماء البلدان، مع مراعاة جميع المناقشات والدراسات السابقة.

99. وأوضح وفد اليابان أنه في بلده، ينبغي رفض العلامات التجارية المودعة التي تتكون من أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية إذا اعتُبرت أنها تشير إلى مكان منشأ أو بيع السلع أو الموقع الذي تقدم فيه الخدمات، أو إذا كان من المحتمل أن يساء فهمها من قِبل المستهلكين فيما يتعلق بنوعية السلع والخدمات. ومع ذلك، فقد رأى الوفد أن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 يطالب الدول الأعضاء بحماية الأسماء الجغرافية وأسماء البلدان دون النظر إلى تعرف المستهلك عليها أو خطر الخلط. وإذا كان هذا الفهم صحيحا، رأى الوفد أن الاقتراح سيضع عبئا هائلا على مودعي الطلبات الذين يحاولون تسجيل العلامات التجارية المكونة من أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من شأنه أن يقيّد استخدام العلامات التجارية المسجلة من قِبل أصحابها، وذلك لتجنب التضارب مع أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية المشمولة بالحماية. ورأى الوفد أن وضع قيود كثيرة على التسجيل واستخدام العلامات التجارية يمكن أن يعوق النشاط الاقتصادي من جانب الشركات، ولذلك ينبغي مناقشة المسألة بعناية وعلى نحو بناء.

100. وأشار وفد جامايكا إلى أنه دعا باستمرار داخل اللجنة إلى توفير حماية أكثر اتساقا وكفاية وفعالية لأسماء الدول، على غرار رموز الدولة. وذكر الوفد أنه على الرغم من أن حماية أسماء البلدان متاحة نظريا من خلال قوانين العلامات التجارية الوطنية القائمة، إلا أن هذه الحماية غير كافية، مما يترك فرصة كبيرة للأشخاص والكيانات لأن يستغلوا بحرية النوايا الحسنة لاسم البلد وسمعته دون وجود أي صلة حقيقية بالبلد المسمى. وشدد الوفد على أن الافتقار إلى الحماية الدولية لأسماء البلدان تفاقم بسبب تطور أسماء نطاقات المستوى الأعلى الجديدة، التي تشمل أسماء البلدان أو صفاتها أو رموزها، مع اضطرار الدول الأعضاء للتعامل مع التملك غير المشروع لأسماء البلدان في أسماء النطاقات. وأعرب الوفد عن سروره باستكمال المناقشات بهدف إيجاد حلول مناسبة لتلك المشكلة العالمية، بعدما تمت دراسة مجالات التقارب المحتملة، التي مكنت من إجراء تحليل أفضل لمقدار الفجوات الموجودة في هذه المسألة. ورأى الوفد أن مخاوف بعض الدول الأعضاء بشأن اليقين يمكن معالجتها باستخدام قائمة رسمية بأسماء الدول، وكذلك قوائم ذات صلة بالرموز والاختصارات والصيغ المختلفة المتعلقة بأسماء البلدان. وكذلك قال الوفد إنه على غرار قاعدة البيانات الخاصة بالرموز الرسمية وشعارات النبالة للدول التي يحتفظ بها المكتب الدولي للويبو بموجب اتفاقية باريس، سيكون من المفيد لمكاتب الملكية الفكرية، في سياق فحص طلبات العلامات

التجارية، الرجوع إلى قاعدة بيانات مركزية لأسماء الدول ينشئها المكتب الدولي للويبو. واقترح الوفد أن ترسل الدول الأعضاء رسميا إلى المكتب الدولي للويبو أسماء البلدان الخاصة بها وصيغها المختلفة التي من المطلوب حمايتها. ورأى الوفد أيضا أنه ينبغي مطالبة مودعي الطلبات بتقديم الترجمة والترجمة الصوتية عندما لا تكون العلامة التجارية باللغة (اللغات) المستخدمة في مكتب الملكية الفكرية. وأوضح أن ذلك ممارسة قائمة بالفعل في العديد من مكاتب الملكية الفكرية، بما في ذلك مكتب جامايكا للملكية الفكرية. وذكر الوفد أن العلامات التجارية المكونة فقط من اسم البلد ينبغي رفضها في حد ذاتها على أنها وصفية، ما لم يتم تطبيق تسجيل العلامة من قِبل الدولة نفسها أو كيان مخول من قبل الدولة كجزء من مخطط العلامة التجارية للدولة. ورأى الوفد أن أي استخدام لاسم بلد في علامة تجارية قد يعتبر وصفيا للسلع والخدمات. وأشار إلى أنه منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة العلامات في عام 2014، طرحت جامايكا على الطاولة مشروع توصية مشتركة لاتحاد باريس والجمعية العامة للويبو من أجل حماية أسماء البلدان، وذلك لتيسير النقاش داخل لجنة العلامات بشكل أكثر تركيزا على الحلول الممكنة لهذه المشكلة. وذكر الوفد أنه تم تقديم العديد من الحلول الممكنة إلى لجنة العلامات، وأن على اللجنة الآن تصور أفضل حل عملي لهذه المشكلة. وأضاف الوفد أنه من خلال التفكير في أحكام مشروع التوصية المشتركة، يمكن للجنة ضمان إدراج مجالات التقارب المقبولة في مشروع التوصية وإمكانية البحث عن لغة مناسبة لتناول المجالات التي لا يوجد فيها تقارب وتحتاج إلى المرونة وحسن التقدير على المستوى الوطني، على أساس وجود ظروف خاصة. وأشار إلى أن المادة 2 من مشروع التوصية المشتركة الواردة في مقترح جامايكا المعدل في الوثيقة SCT/32/2 تقترح موافقة الدول الأعضاء على "منع استخدام المؤشرات التي تتكون من أو تحتوي على أسماء البلدان فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد". ومع ذلك، إدراكا من جاميكا بأن هناك ظروفا استثنائية، بموجب معظم قوانين العلامات التجارية الوطنية، والتي يمكن فيها مع ذلك تسجيل علامة تجارية تحمل اسم بلد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المذكور، فإن مشروع التوصية المشتركة المقدم من جامايكا يقترح لغة توفر بعض المعايير المتفق عليها لتلك الظروف الاستثنائية. ولذلك، تسعى المادتان 6و7 من مشروع التوصية المشتركة إلى تحديد تلك الظروف الاستثنائية التي ينبغي فيها رفض أو قبول العلامات التجارية التي تتألف من اسم بلد أو تحتوي عليه. وكرر الوفد أن الهدف من مشروع التوصية المشتركة ليس تحديد القواعد التي يجب أن تتبعها مكاتب الملكية الفكرية أو وضع التزامات إضافية، ولكن لوضع إطار متماسك ومتسق لتوجيه تلك المكاتب وغيرها من السلطات المختصة والمتداولين الدوليين في استخدامهم للعلامات التجارية وأسماء النطاقات ومعرّفات الأعمال التي تتألف من أسماء البلدان أو تحتوي عليها. وأشار الوفد إلى أنه أحد الرعاة المشاركين في الاقتراح المشترك المقدم من وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وإيطاليا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، وقال إنه ملتزم بإيجاد حل للمشكلة قيد النظر وأبدى مرونته فيما يتعلق بالشكل والنهج اللذين سيتخذهما الحل. ولذلك شجع الوفد الدول الأعضاء على إعادة النظر في مشروع التوصية المشتركة مرة أخرى، بهدف الاتفاق على لغة محتملة تستوعب مجالات التقارب، مع ترك حيز سياساتي للنُهج المتباينة.

101. وأشار وفد آيسلندا إلى أنه شارك في الاقتراح المتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، وشكر الوفود على التعليقات الإيجابية والبناءة الشاملة على هذا الاقتراح. وأعرب الوفد عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها المشاركون الآخرون مشددا على حقيقة أنه على الرغم من الاختلافات، فإن جميع الممارسات تستند إلى الأسس نفسها، مثل المادة 6 خامسا من اتفاقية باريس، التي تنص على أنه لا يجوز رفض تسجيل العلامات التجارية ولا يجوز إبطالها، إلا في جملة أمور، عندما تكون عبارة عن علامات أو مؤشرات قد تقوم في التجارة بتحديد مكان منشأ السلع. ورأى الوفد أن هذا هو بالضبط دور أسماء البلدان، سواء كان البلد معروفا أم لا لدى العملاء المعنيين، أو ما إذا كان معروفا بمنتجات أو خدمات محددة وليس بغيرها. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي إتاحة الفرصة والمرونة للبلدان لتطوير إنتاجها، وأن الحقوق الاستئثارية اليوم قد تكون عائقا غدا، كما ثبت بالفعل في حالة آيسلندا. وأكد الوفد على حقيقة أن الاقتراح يهدف فقط إلى وضع مبادئ لمنع تسجيل أسماء الدول كعلامات نصية أو تفويضها كأسماء نطاقات عالية المستوى في أسماء النطاقات، بما

يتماشى مع القواعد الأساسية التي تم تحديدها مسبقا منذ فترة طويلة والتوصيات المدعومة من قبل اللجنة في عام 2002. ومن هذا المنطلق ذكر الوفد أنه لا يزال ملتزما بطرح هذه المسألة.

102. وأعرب وفد أستراليا عن قلقه إزاء الأخذ باللوائح الدولية المتعلقة بالموضوع المتاحة في العديد من البلدان بشكل عام للاستخدام على المستوى الوطني. ورأى الوفد أنه من السابق لأوانه وضع لوائح ضد استخدام أسماء البلدان وأسماء الأماكن الجغرافية في أسماء النطاقات، عندما لا تكون مثل هذه اللوائح معمولا بها في أرض الواقع حتى الآن. واعتبر الوفد أن نطاق الحماية المطلوبة في الاقتراح واسع للغاية ويمكن أن يسبب مشكلات أكبر من المشكلة التي يحاول معالجتها. وأشار الوفد إلى أن وجود مستودع لأسماء البلدان والأسماء ذات الأهمية الجغرافية من شأنه أن يفرض عبئا إداريا كبيرا على الدول ومودعي الطلبات، وتساءل الوفد عن كيفية تعامل هذا المستودع مع الأسماء المشمولة بالحماية بالفعل في مختلف الولايات القضائية أو التي لها أكثر من معنى. ورأى الوفد أن مبادئ الوجود المشترك يمكن أن تنطبق في مثل هذه الحالات، في حين أن إنشاء مستودع يخلق حقوقا قانونية بحكم الواقع لبعض المصطلحات التي لا يوجد لها أساس قانوني حاليا، مما قد ينطوي على تحديات أمام التجارة المشروعة. وحدد الوفد أنه بموجب القانون الوطني، سيكون من الصعب تبرير حظر الاستخدام المشروع للمصطلح، لأنه ببساطة يمثل دولة أو اسما جغرافيا.

103. وشكر وفد سويسرا جميع الوفود التي قدمت تعليقات وطرحت أسئلة حول الاقتراح. وردا على السؤال الذي طرحه وفد كازاخستان، أوضح الوفد أن الاقتراح ليس ملزما وأن فعاليته العملية ستعتمد على تنفيذه في البلدان. وشدد الوفد أيضا على أن الاقتراح يتناول العلامات التجارية التي تتألف بشكل حصري من أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية الهامة، من أجل تجنب الاحتكار وترك هذه الأسماء تحت التصرف الحر للجميع. وذكر الوفد أنه على الرغم من أن العلامة التجارية يمكن أن تكون مميزة للجمهور، إلا أن هناك حاجة إلى إتاحة عدد محدود من الأسماء الجغرافية. وشدد الوفد على أن الاقتراح لا يركز على العلامات التجارية بما في ذلك الاسم الجغرافي والعنصر المميز واستخدامه فيما يتعلق بالمنتجات التي لا تأتي من المكان المشار إليه، وذكر أن هذه الحالة، التي قد تكون مضللة، تم تناولها في الاقتراح المقدم من وفد جامايكا. وأشار إلى أنه يؤيد هذا الاقتراح والبيان الذي أدلى به وفد جامايكا، حيث أنه من المهم مواصلة المناقشات حول مسألة العلامات التجارية المضللة، وقال الوفد أنه في كثير من الأحيان، يكون اسم بلد المستخدم مع المنتجات التي لم تأت من كان المكان المشار إليه مضلِّلا للمستهلكين الذين يتوقعون أن تأتي المنتجات من البلد المشار إليه. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي هذا الاستخدام إلى خسائر اقتصادية كبيرة للمنتجين من المناطق المعنية. وأعرب عن اعتقاده أنه من الممكن مكافحة هذه المشكلة في وقت التسجيل، على النحو الموضح في اقتراح وفد جامايكا.

104. وقال وفد بيرو إن اقتراحه لا يهدف إلى حظر استخدام أسماء البلدان، بل يلفت الانتباه إلى حقيقة أن العديد من البلدان، بما فيها بيرو، تستخدم بالفعل علامات للترويج للصادرات والسياحة، ولجذب الاستثمارات إلى بلدانهم، باستخدام علامة تجارية وطنية. ولا تحتوي هذه العلامات بالضرورة على اسم البلد بل عدد من العناصر الأخرى، مثل الألوان أو العناصر التصويرية وأحيانا الكلمات. فعلى سبيل المثال، لا تتضمن العلامة التجارية الوطنية لكولومبيا كلمة "كولومبيا"، بل تتضمن أول حرفين "كو" والعناصر التصويرية واللونية الأخرى. وذكر الوفد أن الاقتراح يتناول عنصرا جديدا لا يهدف إلى تحديد مالك تجاري أو فردي، بل يستخدم في الترويج للأنشطة المرتبطة بالبلد. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى نظام مخصص لحماية العلامات التجارية الوطنية لأن أنظمة حماية العلامات التجارية الحالية غير كافية ومكلفة لحماية العلامات التجارية الوطنية. وأوضح الوفد أن بيرو حاولت حماية علامتها التجارية الوطنية في البلدان التي تقيم معها أنشطة تجارية. ومع ذلك، فإن حماية علامة تجارية وطنية في 45 دولة وتوظيف محامين لتطبيق ذلك أمر باهظ الثمن. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تتغير العلامات التجارية الوطنية بمرور الوقت وأن أنظمة العلامات التجارية الحالية لا تهدف إلى حماية المصالح التجارية للبلد، وإنما لحماية المالكين الأفراد والشركات. واقترح الوفد نظام إيداع متبادل للعلامات التجارية الوطنية مجانا لحمايتها. ومع أن الوفد أوضح أنه يدرك أن حماية العلامات التجارية الوطنية مسألة جديدة، فقد أعرب عن رغبته في اقتراح دراسة لرسم خرائط أولية في كل دولة معنية، لتحديد الوضع الحالي للطريقة التي تحمي بها البلدان العلامات التجارية الوطنية والنُظم

المستخدمة لحمايتها، بما في ذلك على المستوى الدولي. وعلى أساس هذه الدراسة، يمكن تقديم اقتراح إلى اللجنة للبدء في مناقشة مسألة حماية العلامات التجارية الوطنية.

105. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للاقتراح، وأشار إلى أن المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس تنص على إجراء يتعلق بالإبلاغ عن شعارات الدولة واللافتات الرسمية لها والإخطار بها. ومع ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي على اللجنة إجراء دراسة لتقصي الحقائق قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن أفضل طريقة لحماية العلامات التجارية الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح الوفد أن يلتمس من الأمانة إجراء مسح وتقديم مزيد من المعلومات، لا سيما بشأن الإطار القانوني الوطني والدولي القائم. وبفهم أفضل للوضع القائم، يمكن للجنة أن تنظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع صك ملزم قانونا بطبيعته في هذا الصدد.

106. وأعرب وفد الأرجنتين عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووجه الشكر إلى وفد بيرو على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/9. واتفق الوفد في الرأي على أن العلامة التجارية الوطنية تشكل بطبيعتها علامة مميزة وأداة مفيدة لتنمية البلدان، وهي قيمة خاصة لجذب الاستثمار وتطوير السياحة وتشجيع الصادرات. وقال الوفد إنه يفهم الاقتراح، في تلك المرحلة، كمرجع مفاهيمي يؤدي إلى مناقشة وتبادل الخبرات بشأن أفضل طريقة لضمان حماية العلامات التجارية الوطنية، قبل أن تتمكن اللجنة من المضي قدما لمعالجة النُهج الممكنة. وأعرب عن استعداده للإسهام بشكل بنّاء في المناقشات المستقبلية حول هذه المسألة.

107. وأشار وفد كازاخستان إلى أن الاعتراف بالعلامات التجارية الوطنية وحمايتها يمثلان في الوقت الحاضر سؤالا موضوعيا، وقال إن تلك العلامات تختلف عن العلامات التجارية، التي هي وسيلة لتمييز السلع والخدمات الخاصة بأحد المشاريع عن غيرها الخاصة بالمشاريع الأخرى. وأعرب الوفد عن اهتمامه بوجود وثيقة مرجعية تعدها الأمانة بشأن الخبرات في مجال حماية العلامات التجارية الوطنية على المستوى الدولي.

108. ورأى وفد إيطاليا، في ضوء الاقتراح الذي تقدم به وفد بيرو بالإضافة إلى الاقتراحات المختلفة التي قدمها وفد جامايكا والاقتراح المشترك المقدم من مختلف البلدان بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الأهمية الوطنية، أن هذه العلامات التجارية الوطنية هي مرادفات لعلامات التصديق وفقا لقانونه الوطني. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من الصعب إيجاد تقارب في القوانين الوطنية بشأن العلامات التجارية الوطنية، ورأى أن الاقتراح سيتطلب تغييرات في القوانين الوطنية لتقديم تعريف للعلامات التجارية الوطنية.

109. وقال وفد النرويج إنه درس المقترحات في إطار بند جدول الأعمال، بما في ذلك الاقتراح المقدم من وفد بيرو الوارد في الوثيقة SCT/39/9. ورأى الوفد أنه من الضروري وجود أنظمة علامات تجارية فعالة ومرنة للمستخدمين، مع منع الاحتكار غير الملائم وسوء استخدام أسماء البلدان في الوقت ذاته. ورأى أن التشريعات القائمة في معظم الدول الأعضاء تمنع تسجيل العلامات التجارية الوصفية والمضللة، وتمنح الحماية الكافية من الاحتكار وسوء الاستخدام. ورأى الوفد أن هذا يكفي لمنع الاحتكار غير المبرر وسوء استخدام أسماء البلدان، وبالتالي لم ير ميزة إدخال شروط لتوفير وثائق عن المنشأ أو موافقة السلطات المختصة على استخدام أسماء البلدان، لأن هذا عبء مفروض على أنظمة العلامات التجارية والمكاتب المختصة. وأفاد الوفد بأن استخدام أسماء البلدان يختلف عن استخدام الأعلام وشعارات الدولة، التي تتمتع بالحماية من تسجيل العلامات التجارية بموجب المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس، وأشار إلى أن الشركات لديها احتياجات أقوى لاستخدام أسماء البلدان كجزء من علامات تجارية بدلا من شعارات الدولة. وأكد الوفد أنه لا يؤيد أي نشاط لوضع قواعد ومعايير فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان. وأفاد بأنه، على مدى سنوات عديدة، جمعت لجنة العلامات معلومات ونظمت جلسة إعلامية، ويقدم الموجز الوارد في الوثيقة SCT/40/3 معلومات كافية عن الوضع الراهن. وقال الوفد إنه ينبغي على لجنة العلامات أن تركز على مبادرات زيادة الوعي، استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها بالفعل، بشأن تطبيق أسباب

الرفض و/أو البطلان القائمة، من أجل منع سوء الاستخدام والتملك غير المشروع. وقال الوفد إنه لا يمكن أن يحل أي نص محل تقييم الحالات الفردية فيما يتعلق بأسماء البلدان، على أساس القانون المعمول به.

110. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إنه درس الاقتراح بشكل كامل وفهمه على أنه يوفر الحماية للعلامات، ليس فقط التي تتألف من أسماء البلدان، بل التي تشمل أيضا العناصر التصويرية. ورأى الوفد بالتالي أن المفهوم الأساسي للعلامة التجارية الوطنية سيوسع إلى حد كبير الاعتبارات التي تؤخذ في الاعتبار عند حماية رموز السيادة بالمعنى الدقيق. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية المزمع تقديمها للعلامات التجارية الوطنية لن تقتصر على أي منتج أو خدمة محددة، بل ستكون غير محددة في الوقت المناسب، بينما في الوقت نفسه، لن تخضع العلامات التجارية الوطنية لأي متطلبات استخدام كشرط للحفاظ على الاعتراف بها وحمايتها. ورأى الوفد أن هذه الحماية ستكون قوية للغاية دون أي أرصدة يمكن تصورها لحماية مصالح أصحاب العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو اللافتات أو الشعارات أو المؤشرات الجغرافية أو غيرها من العلامات، ويمكن رفض تسجيلها حتى بطبيعتها. وأكد الوفد على أن إنشاء أداة لوضع القواعد والمعايير قد لا يكون أنسب طريقة لمعالجة هذه المسألة.

111. وذكّر وفد بيرو بأن اقتراحه يختلف عن المقترحين المقدمين من وفدي جامايكا وسويسرا، ولا يهدف إلى تنظيم حظر استخدام أسماء البلدان، وإنما إلى ضمان حماية الاستثمارات التي تقدمها البلدان للترويج لأنشطتها الاقتصادية. وقال الوفد إنه، كما هو الحال في الشركات والأفراد الذين يستخدمون نظام العلامات التجارية لحماية علاماتهم، فإن الملكية الفكرية ينبغي أن تؤدي إلى التنمية المتوازنة للبلدان. ولذلك، ينبغي أن يكون من حق البلدان، مثلما الحال مع الشركات، حماية مصالحها، وليس فقط أسماء البلدان ولكن أيضا جميع العناصر المستخدمة فيما يتصل باسم البلد والتي تتطلب الاستثمار في الترويج لها على المستوى الدولي.

112. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لوفد بيرو لإعداده الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/9. وأشار إلى أنه، فيما يتعلق بنظام العلامات التجارية الياباني، فإن نطاق الحماية المقترحة للعلامات التجارية الوطنية قد يكون واسعا للغاية، حيث قد ينطوي على إلغاء العلامات التجارية المسجلة التي تتكون من علامات تجارية وطنية حتى إذا لم تكن مضللة فيما يتعلق بجودة السلع أو خدمات. ورأى الوفد أن الاقتراح سيفرض عبئا ثقيلا على مودعي طلبات العلامات التجارية أو يقيد استخدام العلامات التجارية المسجلة أو يؤدي إلى إلغاء العلامات التجارية المسجلة. وقال إن وضع قيود كثيرة على تسجيل العلامات التجارية واستخدامها يمكن أن يعوق الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشركات وعلى هذا النحو، رأى الوفد أنه ينبغي مناقشة المسألة بعناية وبالتفصيل، وذلك للسماح بإجراء مناقشة بناءة.

113. وقال ممثل جمعية الأمريكتين للملكية الصناعية إن الجمعية تعمل منذ خمس سنوات في مسألة العلامات التجارية الوطنية، واتفق في الرأي مع وفد بيرو بأن العلامة التجارية الوطنية تختلف عن اسم البلد وأنه يجب تمييز كلا المسألتين. وأشار إلى أن العلامة التجارية الوطنية لها هدف مختلف تماما عن حماية أسماء البلدان، وأوضح أن العلامة التجارية الوطنية تهدف إلى إعطاء صورة إيجابية عن البلد في التجارة الدولية وإلى الترويج للصادرات والاستثمار والسياحة، وكذلك إلى نشر قيَم البلد. ورأى الممثل أن العلامات التجارية الوطنية تختلف اختلافا كبيرا عن رموز الدولة مثل الأعلام أو شعارات النبالة، التي تعتبر جديرة بالحماية في دساتير العديد من البلدان وهي مشمولة بالحماية بموجب المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس. وليست العلامات الوطنية شعارات للدولة ولا علامات تصديق لأنها لا تُصدق على أي منتج معين. وقال الممثل إن العلامات التجارية الوطنية هي علامات مميزة فريدة ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بسبب عولمة التجارة الدولية وهي مصممة لتمكين البلدان من الترويج لصادراتها. وقد أجرت جمعية الأمريكتين للملكية الصناعية دراسة للوضع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووجدت تباينات في المعاملة التشريعية وحماية العلامات التجارية الوطنية. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن الاقتراح المقدم من بيرو سيمكّن اللجنة من المضي قُدما في إجراء تحليل لحالة حماية هذا النوع من العلامات

الفريدة، ويمكن أن يكون نقطة انطلاق جيدة بالنسبة للبلدان نحو فهم أفضل للطريقة التي تعمل بها الأنظمة ومحاولة إيجاد آليات مرنة للحماية في هذا المجال.

114. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن الاقتراح يسمح للبلدان بإخطار المكتب الدولي للويبو بعلاماتها التجارية الوطنية، والتي ينبغي تحديدها في كل إقليم ويمكن أن تشمل أنواعا مختلفة من العلامات. وأشار إلى أن الاقتراح يفترض أن يقوم المكتب الدولي للويبو عندئذ بإخطار أعضائه بتلك العلامات، مما يؤدي إلى توفير الحماية التلقائية لجميع السلع والخدمات، وعدم وجود معارضة للحقوق القائمة. وسيكون على البلدان التي أُخطرت الالتزام بإنفاذ الحماية، بينما تعتبر الحكومة الطالبة هي صاحب الحق، دون أن يكون عليها أي التزام باستخدام العلامة أو إنفاذ الحق. وأبرز الوفد أنه بما أنه لن يتم إدراج أي سلع أو خدمات في الطلب، فإن نطاق الحماية سيكون واسعا جدا، وبالتالي لا يمكن تحديد معيار للانتهاك. وذكر الوفد أنه، بالإضافة إلى ذلك، في ظل التأثير المحتمل للاقتراح على الأنظمة القضائية وأنظمة الفحص الخاصة بالبلدان التي تم إخطارها وعلى أصحاب العلامات التجارية الحاليين، فإنه لا يمكنه تأييد الاقتراح. ورأى الوفد أن البلدان المعنية يمكن أن تخطر البلدان الأخرى بعلاماتها التجارية الوطنية إما بموجب المادة 6 (ثالثا) من اتفاقية باريس أو بموجب أنظمة العلامات التجارية الوطنية أو نظام مدريد. وقال الوفد إن مكتبه الوطني ليس لديه السلطة لتنظيم العلامات التجارية في حالة عدم وجود خداع أو إرباك للمستهلك، ولا يمكنه حجز العلامات التجارية لفائدة الحكومات الأجنبية.

115. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره العميق لبيرو على إعداد الاقتراح المتعلق بحماية العلامات التجارية الوطنية، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان، معتبرا أن نطاق الحماية في الاقتراح واسع وغامض، وقد يسبب ارتباكا وإضعافا لحقوق المستخدمين والفرص المحتملة.

116. وعلّق الرئيس المناقشة.

[تعليق الجلسة]

117. بعد استئناف المناقشات، أعطى الرئيس الكلمة لوفد سويسرا من أجل عرض مشروع جديد للاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/38/8 Rev.2.

118. وشكر وفد سويسرا جميع الوفود التي قدمت تعليقات وملاحظات بناءة في الجلسة العامة والاجتماعات غير الرسمية بشأن الوثيقة SCT/39/8 Rev.2. وأشار الوفد، عند تقديمه للاقتراح المشترك المعدل، إلى أنه يحتوي على بعض التغييرات فيما يتعلق بالوثيقة SCT/39/8 Rev.2، وأن الصيغة قد تم تكييفها لتعكس الانتقادات والاعتراضات التي قُدمت على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، ولا سيما في الاجتماع غير الرسمي. وهكذا، تم فصل البنود المتعلقة بالعلامات التجارية وأسماء النطاقات، ووضعت العلامات التجارية تحت (أولا) وأسماء النطاقات تحت (ثانيا). وأشار الوفد إلى أن (أولا) مخصص فقط لقانون العلامات التجارية، وأنه تم حذف كلمة "يجب" التي كانت تعتبر مفرطة في التقييد. وبالإضافة إلى ذلك، من أجل تحديد علاقة مبدأ عدم احتكار أسماء البلدان في قانون العلامات التجارية، تم التأكيد على الصياغة المتعلقة بطبيعة أسماء البلدان غير المميزة بشكل عام. وأفاد الوفد بأن (ثانيا) مخصص فقط لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، وأضاف أنه تم تحت (ثالثا) الاحتفاظ بالقوائم ولم تتغير عن المقترح الوارد في الوثيقة SCT/3/8 Rev.2، حيث أنها لا تتكون إلا من المراجع التي تشير بموضوعية إلى ما هو اسم البلد أو الاسم الجغرافي ذي الأهمية الوطنية. وعلى الرغم من أن بعض الوفود أبدت بعض التعليقات بشأن تلك القوائم، رأى الوفد أنها في صميم العملية التي تقوم بها اللجنة وأنه ينبغي مواصلة مناقشتها في اللجنة. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن تأييده الكامل للنهج البناء المتبع في مناقشة الموضوع بمزيد من التفصيل.

119. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الرعاة المشاركين على أخذ الآراء والملاحظات التي أثارتها المجموعة في الاعتبار عند تنقيح الاقتراح. وأشار الوفد إلى أنه نظرا لأن المجموعة لم يتبلور لديها موقف جماعي، فإن الوفود المختلفة ستأخذ الكلمة بصفتها الوطنية.

120. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للجهود التي بذلها وفد سويسرا والرعاة المشاركون لأخذهم في الاعتبار، في الورقة غير الرسمية، بعض الشواغل التي أثارها الوفد وآخرون. وأعرب الوفد عن تقديره للروح البناءة في محاولة إيجاد طريقة للمضي قدما في الاقتراح المحدد قيد النظر، ولكنه قال إنه رغم ذلك لا يزال لديه مخاوف بشأن اتساع الاقتراح وتأثيره على أنظمة العلامات التجارية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى التأثير على مودعي طلبات نطاقات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وأفاد الوفد بأن الإشارة إلى تقارير عمل الويبو الثانية عن أسماء النطاقات قد تم تقديمها في الورقة غير الرسمية، وذكر أن الوفد أنه على علم بكيفية إصدار تلك التوصيات، وأشار إلى أن وفده قد نأى بنفسه عن تلك التوصية، مع وفدين آخرين. وأوضح أن التوصية تنص على أن "معظم الوفود تفضل نوعا من الحماية لأسماء البلدان من تسجيل أو استخدام (أسماء النطاقات) من قبل أشخاص غير مرتبطين بالسلطات الدستورية للبلد المعني وعندما يتسبب هذا التسجيل في حدوث لبس فيما يتعلق بالمصدر". وأقر الوفد بأنه من الضروري أن يقتصر التحليل على حيث سيحدث لبس فيما يتعلق بالمصدر؛ ومع ذلك، فإن قائمة الحظر لا تعالج اللبس وقائمة الحجز لا تأخذ في الاعتبار تصور المستهلك أو خداع المستهلك، وتقتصر قائمة الحظر على حجز الأسماء إلى الأبد وتتجاهل أي تحليل لتصور المستهلك. وأخذ الوفد ذلك في الاعتبار، وأوضح أنه عند النظر في الورقة غير الرسمية المقسمة إلى جزئين - جزء للعلامات التجارية وجزء لأسماء النطاقات - وعند فحص جزء العلامات التجارية، يبدو أن تسجيل أسماء البلدان غير ممكن إذا كان هو اسم البلد حصريا أو من شأنه أن يصل إلى حد الاحتكار. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل الوفد عن أين سيكون التحليل على المستوى الوطني لتصور المستهلك إذا كانت الأسماء الواردة في القائمة تُعتبر أسماء بلدان. وقال الوفد إن المستهلك ربما لا يرى جميع الأسماء الواردة في القائمة باعتبارها أسماء بلد. ورأى الوفد أن قول ماذا يجب أن تكون تلك الأسماء يتجاهل تصور المستهلك على المستوى الوطني. ورأى الوفد أنه من الممكن أن يُنظر دائما إلى الاسم المختصر للبلد على أنه اسم بلد على المستوى الوطني من قِبل المستهلكين في تلك البلدان، ولكن ليس من الممكن القول إن القائمة بأكملها سيُنظر إليها دائما على أنها أسماء بلدان من قِبل المستهلكين في كل بلد، ومن شأنه أن يخلق افتراضا بأن كل اسم في تلك القائمة هو اسم بلد، وبالتالي، يجب اعتباره احتكارا في نظام العلامات التجارية الذي يتجاهل التحليل الذي يجريه كل بلد لتحديد ما إذا كان يُنظر إلى هذه الأسماء على أنها أسماء بلدان وأنها موضوع مؤهَل أم لا. وفيما يتعلق بجانب أسماء النطاقات، أشار الوفد إلى أن الورقة غير الرسمية تنص على أن جميع الأسماء المدرجة في تلك القائمة ستُستخدم كأساس لقائمة الحظر، في حين أن جميع الأسماء المدرجة في القائمة ليست معروفة. على سبيل المثال، فإن قائمة اليونسكو مفتوحة لأسماء جديدة في أي وقت، وتساءل الوفد عن الكيفية التي ستخدم بها الأساس لقائمة حظر يتم تنفيذها في شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأوضح الوفد أنه عند تنفيذ قائمة الحظر في شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأوضح الوفد أنه عند تنفيذ قائمة الحظر في شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، يجب تحديد ما تم حظره. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل الوفد عن اللغات التي سيتم بها حظر العناصر الواردة في القائمة. وإذا تم حظر العناصر في كل لغة من اللغات الموجودة في العالم، فإن هذا يعني حظر عدد هائل من الأسماء من عملية إيداع الطلبات الخاصة بنطاقات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وأكد الوفد أيضا أنه يمكن التغلب على قائمة الحظر في حال وجود موافقة من الحكومة؛ وبعبارة أخرى، على الحكومة أن تشير إلى كل اسم موجود على تلك القائمة بما إذا كان يمكن أن يكون موضوع لطلب خاص بنطاقات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة أم لا. وأكد الوفد أنه يدرك النفوذ الهائل للحكومة في هذه الحالة، وأكد على العيب الذي قد يمثله ذلك لكثير من أصحاب الحقوق السابقين الذين يرغبون في التقدم للحصول على سجل لنطاقات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وأضاف الوفد أنه من أجل إنشاء القائمة، ينبغي إنشاء عملية معارضة على جميع المستويات الوطنية. ونظرا للتأثير الكبير على جانبي العلامات التجارية وأسماء النطاقات، أعرب الوفد عن عدم تأييده للاقتراح. وذكَّر الوفد اللجنة بأنه في عام 2002 أقرت التوصيات المقدمة إلى شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة بأن هناك حاجة للنظر في حدوث لبس لدى المستهلك، وأكد من جديد موقفه بأن قائمة

الحظر، سواء بشأن العلامات التجارية أو على أسماء النطاقات، تستبعد تصور المستهلك تماما من التحليل. وفي الختام، قال الوفد إنه مستعد لإجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة، وأعرب عن تقديره للروح التي قُدم بها الاقتراح الجديد.

121. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر المؤيدين على النسخة المعدلة من النص الوارد في الوثيقة SCT/39/8/Rev.2، وأيد البيان. أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأثنى الوفد على روح المشاركة البناءة في السعي للتوصل إلى توافق في الآراء، ورحّب بالتحسينات التي أُدخلت، والتي نتج عن إحداها قسمين مختلفين في النص، وفقرة ديباجة تتناول المقدمة والأهداف الرئيسية للاقتراح، ومقطع ثان يُعتبر هو الجزء المنطوق من المشروع. وفي القسم الثاني، أقر الوفد بالفصل بين مجالات العلامات التجارية والجزء المتعلق بشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وأعرب الوفد عن مخاوف مماثلة لتلك التي أبرزها وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجزء الأول في (أولا). ورأى الوفد أيضا أن هناك مشكلة مع نهج قائمة الحظر وتجاهل تصور المستهلك. ورأى أن الجزء الثاني تحت (ثانيا) أكثر قبولا من الأول؛ ومع ذلك، فبالرغم من استبدال كلمة "يجب" بصيغة أخرى، فإنه رأى أن النتيجة ستكون هي نفسها. وأشار الوفد أيضا إلى أن الفقرة الثانية في الديباجة تمثل مشكلة، لأنها تتماشى مع المبدأ المنصوص عليه في الجزء الأول، ولكن ليس مع الفقرة الثالثة. وأكد الوفد استعداده لمناقشة الاقتراح، رغم عدم تأييده له بالطريقة التي عليها.

122. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن امتنانه للرعاة المشاركين على تحسين مقترحهم، وقال إن المجموعة تُقدر بشكل إيجابي الجهود الرامية إلى صياغة لغة فيما يتعلق بنطاقات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة وعمليات شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. ومع ذلك، ذكر الوفد أن بعض أعضاء المجموعة لديهم شواغل مماثلة لشواغل وفد الاتحاد الأوروبي، ولكنهم يؤيدون استمرار المناقشة حول هذا الأمر في المستقبل.

123. وقال وفد سويسرا، ردا على وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتصور المستهلك في أسماء النطاقات، إن لجنة العلامات عليها أن تضع في اعتبارها أن أسماء النطاقات عالمية. ولذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا التصور فقط في بلد واحد، بل في العالم بأسره. ورأى الوفد أن قواعد الإسناد الحالية لأسماء البلدان كنطاقات للحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة تُنحي جانبا أسماء البلدان التي بجميع اللغات الوطنية، مثلما تفعل قائمة اليونسكو. وهذا هو الأمر نفسه في الاقتراح الأولي، باستثناء النقطة الأخيرة، التي لا يتم تحديدها حاليا في قواعد شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. واعتبر الوفد أن الاقتراح لا يذهب أبعد بكثير مما هو في قواعد شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

[تعليق الجلسة]

124. شكر وفد بيرو جميع الوفود التي أعربت عن تأييدها للاقتراح المتعلق بالعلامات التجارية الوطنية وتلك التي قدمت ملاحظات بشأن الاقتراح. ورأى الوفد أن هذه التعليقات تستحق التعامل معها بطريقة مناسبة، ولذلك أعلن أنه سيقدم نسخة معدلة من اقتراحه في الدورة الثانية والأربعين لجنة العلامات، على أبعد تقدير.

125. وخلص الرئيس إلى ما يلي:

- أحاطت لجنة العلامات علما بالوثيقة SCT/40/3؛

- وستتواصل المناقشات حول الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.2 في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات؛

- وسيقدم وفد بيرو نسخة معدّلة من الوثيقة SCT/39/9 كي يُنظر فيها في إحدى الدورات المقبلة.

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

126. أبلغت الأمانة لجنة العلامات بما طرأ مؤخرا من مستجدات بخصوص تبادل بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية بين منظمة الصحة العالمية والويبو، وبإبرام مذكرة تفاهم في هذا الشأن بين المنظمتين، وقدمت عرضا عن دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات الويبو العالمية لأدوات التوسيم.

127. وأعرب وفد شيلي عن امتنانه للعرض، وشكر الأمانة على العمل المنجز خلال السنوات الماضية لتيسير وصول مكاتب الملكية الصناعية الإقليمية والوطنية إلى قائمة الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية، وكذلك شكر منظمة الصحة العالمية لتحديث وتحسين الوصول إلى تلك القوائم. وصرح الوفد بأن دمج قاعدتي البيانات مهم للغاية وهو السبيل الصحيح الذي يجب اتباعه.

128. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره للأمانة على العمل المنجز والمعلومات المقدمة، وأبلغ اللجنة بأن مفتشي مكتب البراءات الروسي يراجعون دائما، في عملهم، المعلومات المتعلقة بالأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية التي تقدمها منظمة الصحة العالمية ويتواصلون من خلال المكتب الدولي للويبو. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي الوظيفة الجديدة لقاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم إلى تسهيل إجراءات الفحص التي يقوم بها المكتب.

129. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات أحاطت علما بهذا النشاط، وبأنه التُمس من الأمانة تقديم معلومات محدثة في هذا الخصوص في الدورة القادمة للجنة العلامات.

البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

130. استندت المناقشات إلى الوثيقتين SCT/40/5 Prov.2 وSCT/40/6 Prov.2.

131. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على تجميع الردود على الاستبيان الأول عن النظم الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر حماية خاصة للمؤشرات الجغرافية والاستبيان الثاني عن استخدام/سوء استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على شبكة الإنترنت و في أسماء النطاقات. وكرر الوفد أن الوثيقتين تمثلان مدخلات ذات مغزى كبير لتوجيه عمل اللجنة، ورأى أنه من المهم إعطاء الفرصة لمزيد من الأعضاء للمشاركة في تلك العملية والسماح لهم بإرسال ردودهم على الاستبيانات. وأبلغ الوفد اللجنة بأن بعض أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ما زالوا يعدون ردودهم، ورأى أنه من الحكمة إبقاء الوثائق مفتوحة لمزيد من المدخلات. وفي الختام، اقترح الوفد إيجاد طريقة أكثر سهولة في عرض المعلومات وشجع الجميع على تقديم اقتراحات بناءة في هذا الصدد إلى الأمانة.

132. وتحدث وفد أستراليا وشكر جميع الدول الأعضاء التي ساهمت في الردود على الاستبيانات الخاصة بالمؤشرات الجغرافية، وأقر بإنجاز قدر كبير من العمل في فترة زمنية قصيرة. وأعرب الوفد عن امتنانه للأمانة على تجميع المدخلات بسرعة من أجل الاجتماع، وأعرب عن تأييده للبيان الافتتاحي الذي قدمته المجموعة باء ومفاده أن يتم ترك الاستبيانات مفتوحة للحصول على ردود إضافية. وأعرب الوفد عن سروره لوجود مجموعة كبيرة من الردود حتى الآن، وأشار إلى النهج الشامل والذي يقوده الأعضاء في هذا الموضوع. ورأى الوفد أن الردود زُودت بثروة من المعلومات المتزامنة حول النُهج الوطنية والإقليمية المتعلقة بجوانب قانون المؤشرات الجغرافية وسياستها وممارساتها، وقال إن المؤشرات الجغرافية لا تزال تمثل مجالا غير مستقر في قانون الملكية الفكرية الدولي لما لديها من مجموعة من النُهج المختلفة، وأكد على أنه لا يمكن أن تكون هناك مزايا إلا في تفسير وفهم الأساس المنطقي للنُهج الوطنية والإقليمية المختلفة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة هذه النُهج في الاجتماعات القادمة، وعن اهتمامه بالاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن الموضوعات التي تهم الجميع.

133. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره للعمل المثمر الذي قامت به اللجنة في الدورة الماضية، مما أسفر عن استبيانات المؤشرات الجغرافية وجمع المعلومات من أجل مناقشة ذات مغزى لفائدة

المستخدمين والصناعة. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقتين SCT/40/5 Prov. 2 وSCT/40/6/Prov. 2 اللتين تجمعان الردود على الاستبيان الأول والاستبيان الثاني. ورأى أنه ينبغي على اللجنة مواصلة عملها بشأن المؤشرات الجغرافية، وأشار إلى أن الردود على الاستبيان الثاني أشارت إلى أنه قد يكون هناك حاجة إلى المزيد من العمل بشأن حماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت وفي أسماء النطاقات.

134. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على إعداد التجميع المؤقت للردود على الاستبيانين الأول والثاني. وأعرب عن سروره بوجود ثروة من المعلومات عن النظم والأدوات المستخدمة لحماية المؤشرات الجغرافية في الردود على الاستبيان الأول، وقال الوفد إنه على الرغم من أن هذا لم يكن أول مسح من هذا النوع، إلا أنه بالتأكيد أكثرها حداثة، ومن شأنه أن يكون مفيدا في إثراء المناقشات حول المؤشرات الجغرافية في هذا المنتدى وفي محافل أخرى. وفيما يتعلق بالاستبيان الثاني، أشار الوفد إلى أنه على الرغم من الوجود المحدود لأنظمة حماية للمؤشرات الجغرافية في أسماء النطاقات وعلى الإنترنت، إلا أنها ليست متطورة بشكل جيد. ونظرا لأن الوثائق مؤقتة وتم الانتهاء من خطة العمل التي اعتمدت في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، رأى الوفد أنه ينبغي إنجاز العمل المتعلق بالمؤشرات الجغرافية في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات وأنه من المفيد النظر في الخطوات التالية. وشار الوفد إلى أن هناك العديد من القضايا التي لا تزال بحاجة إلى معالجتها على المستوى الدولي، ولذلك رأى أنه من الضروري أن تواصل اللجنة عملها بشأن مواضيع محددة تتعلق بحماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت وفي أسماء النطاقات. وأثنى الوفد على عمل لجنة العلامات والأمانة فيما يتعلق باستبيانات المؤشرات الجغرافية، وأعرب عن تطلعه إلى الاطلاع على النسخ النهائية للوثيقتين SCT/40/5 وSCT/40/6.

135. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للأمانة على تجميع الردود على الاستبيانات الخاصة بالمؤشرات الجغرافية، وعن تأييده المستمر لفحص تلك المسائل داخل لجنة العلامات، مشيرا إلى أنها أنسب منتدى في الويبو لمناقشة المؤشرات الجغرافية. واتفق الوفد على إبقاء الاستبيانات مفتوحة للحصول على ردود إضافية، وخلص إلى أن هذه الدراسات ستساعد أعضاء اللجنة على تعميق فهمهم للقضايا المختلفة المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية.

136. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أنه قد تم إنجاز الكثير من العمل في مجال حماية المؤشرات الجغرافية، وقال إن تشريعات الاتحاد الروسي لا تنص حتى الآن على حماية المؤشرات الجغرافية، ولكن فقط لأغراض تسمية المنشأ. وأبلغ الوفد اللجنة بأن المشرع يعمل على دمج المؤشرات الجغرافية في التشريع الوطني، وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد الأحكام الجديدة قريبا. وأقر الوفد بالعمل الذي أنجزته الأمانة وجميع الدول الأعضاء التي قدمت ردودا على الاستبيانات، وقال إن الردود مفيدة للغاية وأن الممارسة المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية التي تقوم بها المكاتب الأخرى للملكية الفكرية ستؤخذ بعين الاعتبار في بناء ما يقوم به من عمل فيما يخص المؤشرات الجغرافية.

137. وأعرب وفد الصين عن تقديره للأمانة على إعداد الوثائق وللدول الأعضاء على تقديمها الردود على الاستبيانات الخاصة بالمؤشرات الجغرافية، وقال إن هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان التي تقوم بتسجيل المؤشرات الجغرافية وتهدف إلى تحسين النظام. وأبلغ الوفد اللجنة أنه في عام 2018، قامت الحكومة الصينية بتوحيد عمل الملكية الفكرية المتعلق بالمؤشرات الجغرافية تحت إدارة واحدة مسؤولة عن صياغة وتنفيذ نظام الاعتماد الموحد للمؤشرات الجغرافية، وفي نفس الوقت، عن تحسين النظام والتعلم من أفضل الممارسات في البلدان الأخرى. وبحلول 30 يونيو 2018، قامت الصين بحماية 2395 مؤشرا جغرافيا، بما في ذلك 61 مؤشرا جغرافيا أجنبيا، وسجلت 3995 علامة جماعية وعلامة تصديق، بما في ذلك 171 من مودعي الطلبات الأجانب. وقال الوفد أيضا أنه تم إنشاء 24 موقعا إرشاديا وطنيا للمنتجات التي تحمل مؤشرات جغرافية مشمولة بالحماية، حيث تستخدم 8 081 شركة علامات خاصة تحدد المنشأ الجغرافي لمنتجاتها وتتجاوز قيمة الناتج ذي الصلة تريليون يوان. وأكد الوفد على حقيقة أن جميع هذه الأرقام تبين أن المؤشرات الجغرافية هي مجال هام للغاية وعلى الأهمية الكبيرة المرتبطة بها، وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة بفاعلية في عمل لجنة العلامات.

138. وشكر وفد كازاخستان الأمانة على إعداد الوثائق، وأعرب عن رغبته في إبلاغ اللجنة بأن تشريعات كازاخستان تنص في الوقت الراهن على حماية تسميات المنشأ فقط وأنه ليس لديه أي معلومات بشأن ما إذا كان سيتم توفير مثل تلك الحماية للمؤشرات الجغرافية. وأشار إلى أنه استنادا إلى إدراك أنه، على المستوى العالمي، يتم الاعتراف بحماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية وحمايتها، تسمح التشريعات الوطنية لأصحاب الحقوق الأجانب بالتماس إدراج كل من تسميات المنشأ الأجنبية والمؤشرات الجغرافية الأجنبية في السجل الوطني، وفقا لحمايتها في بلد المنشأ.

139. وأثنى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على تجميع الردود على الاستبيان الأول والاستبيان الثاني، وأثنى على الدول الأعضاء لمساهماتها وشكر الأمانة على عملها. وأعلن الوفد تأييده للاقتراح الداعي إلى إبقاء الاستبيانات مفتوحة للحصول على ردود إضافية، وقال إنه سيكون من المفيد الحصول على صورة كاملة للتشريعات الوطنية والإقليمية للمؤشرات الجغرافية والنُسخ المحدثة من الوثائق بطريقة أكثر سهولة. وكرر الوفد أن مبادرة استبيانات المؤشرات الجغرافية ومداولة اللجنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال لا ينبغي أن تؤديان إلى أي توقع بخصوص وضع القواعد في المجالات التي تغطيها بالفعل المعاهدات أو النظم القائمة التي تديرها الويبو.

140. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للأمانة على تجميع كمية كبيرة من البيانات المتعلقة بقوانين وممارسات البلدان بشأن المؤشرات الجغرافية، ورأى أن الوثائق ستكون أساسا جيدا للمناقشات المستقبلية بشأن المؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن 39 دولة عضو فقط شاركت في المسح، واتفق في الرأي مع الدول الأعضاء الأخرى التي طلبت إبقاء الاستبيانات مفتوحة للحصول على ردود إضافية، وخلص إلى أنه سيكون من المفيد إذا قدمت دول أعضاء إضافية معلومات عن المبادئ التوجيهية لقوانين المؤشرات الجغرافية وفحصها.

141. وأعرب ممثل الشبكة الدولية لأصحاب المؤشرات الجغرافية عن شكره لجميع البلدان التي استجابت لاستبيانات الاستبيان الجغرافي وتلك التي أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في المستقبل، وأعرب عن تقديره للأمانة لتجميع الردود وأكد من جديد على أهمية حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء النطاقات. وأشار الممثل إلى أن المؤشرات الجغرافية لا يمكن أن تستفيد من تطبيق نُظم تسوية المنازعات، وأعرب عن الحاجة الملحة إلى فتح الباب للمؤشرات الجغرافية في تطبيق الآليات التصحيحية، ولا سيما السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات (UDRP)، مع الأخذ في الاعتبار أنه هناك أكثر من 1200 نطاق من نطاقات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة وظهور عدد من النزاعات. وأشار الممثل إلى قانون السوابق القضائية الأخير، ولا سيما إلى المؤشرات الجغرافية لريوخا وغورغونزولا المشمولة بالحماية عن طريق نظام العلامات التجارية، وقال إن المطالبات المستندة إلى العلامات التجارية المسجلة ليست ناجحة دائما في إجراءات السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات. وفي تلك الحالات، تكون المطالبات غير كافية لاسترداد أسماء نطاقات المستوى الثاني، حيث أن التعيينات تُعتبر وصفية. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن المؤشرات الجغرافية تنطوي على التمييز والحرمان، مما يؤثر على المصالح الاقتصادية، وشجع الدول الأعضاء في الويبو على العمل على هذا الموضوع البالغ الأهمية.

142. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للوفود الأخرى التي أعربت عن امتنانها لأعضاء لجنة العلامات على تقديم الردود على الاستبيانين، وشكر الأمانة على تجميع الردود في هذا الوقت القصير. وأعرب عن تطلعه إلى تقديم ردود إضافية من أعضاء آخرين في لجنة العلامات. وتساءل الوفد عما إذا كان من الممكن تقديم الوثائق بطريقة أكثر سهولة في المناقشات القادمة.

143. وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على تجميع الردود وقال إن المؤشرات الجغرافية تهم الأرجنتين كثيرا. وأشار إلى أن الاستبيانات توفر الفهم والمعرفة بشأن مختلف الممارسات وتشكل أساسا جيدا للمناقشات القادمة، وأعرب عن أمله في أن تظل مفتوحة للردود الجديدة. وأوضح الوفد حقيقة أن التشريع الأرجنتيني ينص على حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات

المنشأ فيما يتعلق بالخمور والمشروبات الروحية والمنتجات الزراعية، وأعرب عن اهتمامه بمناقشة الردود في دورات لجنة العلامات القادمة وأشار إلى أن الأرجنتين ستقدم ردودها بعد الاجتماع مباشرة بوقت قصير.

144. وأبلغ وفد المغرب اللجنة بأن الإطار القانوني الوطني لديه ينص على حماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية والحرفية، وشكر الأمانة على إعداد الوثائق وأعرب عن أمله في أن يتم تحديثها بالممارسات الوطنية والإقليمية الأخرى. وأيد الوفد الوفود الأخرى التي اقترحت أن تواصل اللجنة عملها بشأن المؤشرات الجغرافية، لا سيما فيما يتعلق بحمايتها على الإنترنت.

145. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحه لعدد الردود على الاستبيانات الخاصة بالمؤشرات الجغرافية ونوعية الردود وحسن النية التي تم تقديمها بها، وأعرب عن تقديره لجميع أعضاء لجنة العلامات الذين قدموا ردودهم. وأشار الوفد إلى أنه انتظر هذا التبادل للممارسات لمدة 15 سنة وأن المعلومات مفيدة للغاية. وأشار إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة في النُظم الوطنية أكثر مما كان متوقعا، وأعرب عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن هذه الاختلافات. وعلى وجه الخصوص، أعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة أسباب السياسة العامة لهذه الاختلافات في أنظمة المؤشرات الجغرافية الوطنية، من أجل فهمها بشكل أفضل. كما قام الوفد بتعداد بعض الاختلافات التي لاحظها في الردود، بدءا بالموضوع المؤهَل. وأدرك الوفد من الردود أن الموضوع المؤهل يمكن أن يشمل أسماء الأماكن الحالية والأسماء التاريخية والألقاب والشعارات والألوان وأنواع أخرى من العلامات، وأعرب عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن نطاق الموضوع الذي يتم استخدامه لتحديد مُعرِّف المصدر الجغرافي. وأشار الوفد إلى أصول نشأة حماية المؤشرات الجغرافية والسياسة الزراعية، وتساءل عما إذا كانت تلك الأصول لها بعض التأثير على الموضوع المقيَّد بأسماء أماكن معينة وما هو أثر ذلك على حماية المؤشرات الجغرافية في أنظمة مختلفة عندما تم توسيع نطاق الموضوع المؤهل. وأفاد الوفد أيضا بأن اتساع نطاق السلع والخدمات التي تشملها حماية المؤشرات الجغرافية يختلف ويبدو أن هناك مصلحة في الانتقال من السلع الزراعية إلى الحرف اليدوية والمنسوجات وحتى الخدمات. وفي هذا السياق، تساءل الوفد عما إذا كان منشأ حماية المؤشرات الجغرافية والسياسة الزراعية يشكل عائقا وعن كيفية التغلب على ذلك عند توسيع نطاق الحماية ليشمل السلع الأخرى وحتى الخدمات. وأشار الوفد أيضا إلى أن دور الهيئات المختصة يختلف في الولايات القضائية المختلفة وأن هناك العديد من الأدوار المختلفة التي يبدو أن الهيئات تلعبها في نُظم حماية المؤشرات الجغرافية. في بعض الأحيان يشاركون في إنشاء أو تنظيم المؤشر الجغرافي؛ وفي بعض الأحيان يشاركون بالتطبيق؛ وفي بعض الأحيان، بالمراقبة المستمرة أو الإنفاذ، وحتى بالتماس الحماية في الخارج. وأفاد الوفد بأن فهم دور الهيئات المختصة أمر مهم، وأن التعمق في هذه المسألة سيكون مفيدا لأنه مع متابعة إجراءات الإنفاذ في المحاكم الأجنبية من المهم معرفة من لديه المكانة القانونية لاتخاذ إجراءات إنفاذ. ورأى أن فهم تلك الأدوار المختلفة من شأنه أن يوفر بعض اليقين لأصحاب المصلحة عند النظر في خيارات الإنفاذ. وتساءل الوفد، بالإضافة إلى ذلك، عن كيفية تحديد ما إذا كانت المجموعة المنتجة مودعة الطلب تمثل في الواقع المنتجين في منطقة ما، مشيرا إلى أن القضية تطرح بعض الصعوبات في الولايات المتحدة الأمريكية. ورأى الوفد أنه عندما تشارك الحكومة، فإن القضية لا تثير الكثير من المخاوف. ومع ذلك، عندما تتقدم جمعية خاصة بطلب للحصول على الحماية، فإن القلق يتمثل في معرفة كيفية تقييم هذا التمثيل. كما أعرب الوفد عن اهتمامه بسماع المزيد عن ردود سويسرا. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد أن تبين للوفد من خلال الردود أنه يبدو أن هناك تنوعا في مقدار وطبيعة البرهان المطلوب لإثبات رابط الجودة، قال الوفد إنه سيكون من المفيد للغاية، خاصة لمالكي المؤشرات الجغرافية، إجراء مناقشة حول ما المطلوب في مختلف الولايات القضائية. كما أعرب الوفد عن اهتمامه بسماع المزيد من المصطلحات العامة والشائعة، على سبيل المثال ما الأهمية الممنوحة لتلك المصطلحات العامة في تقييم الانتهاك أو النزاع وكيف يتم وضع هذا المصطلح العام في التحليل. وأشار الوفد إلى بعض الوثائق المقدمة التي أشارت إلى أن الاستخدام مطلوب في غضون سبع سنوات أو أن المؤشر الجغرافي عرضة للإبطال، وأعرب عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن متطلبات الاستخدام وإجراءات الإبطال. وفيما يتعلق بإجراء الإبطال، أعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة ما إذا كان بطبيعته أو بناء على طلب من أطراف ثالثة أو من المستفيدين وما إذا كان الإجراء مفتوحا لأشخاص آخرين. وأشار الوفد إلى وجود بعض الفروقات المثيرة للاهتمام بين متطلبات الحفاظ

على نظام العلامات التجارية ومتطلبات الحفاظ على نظام المؤشرات الجغرافية، وقال إن استكشاف هذه الفروق، بالإضافة إلى الحفاظ على تسجيلات المستخدمين المرخص لهم، سيكون أمرا مثيرا للاهتمام. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان من المفترض أن يكون رصد الأنشطة منتظما ومستقلا، وعن المسؤول عنه والقدر المطلوب منه. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في سماع المزيد عن سجلات المستخدمين المرخص لهم، حيث أن هناك العديد من الولايات القضائية التي لديها تلك الميزة في نظامها. وعلى وجه الخصوص، تساءل الوفد عن عبء وفوائد امتلاك تلك السجلات وما إذا كان ذلك مفيدا في النظام. وأخيرا، أشار الوفد إلى وجود العديد من الردود المختلفة حول نطاق التعدي والإنفاذ والحماية والفحص، وأعرب عن اهتمامه بالاستماع إلى كيفية تطبيق الاختبارات المختلفة. وأعرب عن امتنانه للبلدان المهتمة بتقديم المزيد من الردود، وتوقع أن تأتي المزيد من الردود. وقال الوفد أيضا إن قاعدة البيانات المخصصة لعرض الردود ستكون مفيدة للغاية، مع ملاحظة أن عرض مربعات التأشير "نعم" أو "لا" لن يكون مفيدا بشكل خاص دون فهم الأسباب. ورأى الوفد أن مربعات الصيغة الحرة هي الأكثر فائدة، حيث يتعذر تقطيع الأنظمة القُطرية عن طريق مربعات التأشير، مشيرا إلى أن هذا هو السبب في رغبته في رؤية تلك المربعات موجودة في قاعدة البيانات. ودعا الوفد إلى تقديم اقتراحات بشأن هيكل المناقشة القادمة، وأكد مجددا أنه انتظر هذه المناقشة لمدة 15 عاما وأنه مسرور لرؤية أعضاء لجنة العلامات بدأوا ذلك الطريق.

146. وأشار الرئيس إلى ثلاثة عناصر نشأت من المناقشة: "1" الدعوة إلى ردود إضافية، و"2" الطريقة التي تُقدم بها الردود، و"3" العمل في المستقبل والمقترحات التي سيتم مناقشتها. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، اقترح الرئيس فتح الاستبيانات للحصول على ردود إضافية حتى نهاية يناير، وفي هذه الحالة ستتاح الوثائق المحدّثة قبل شهر من بدء الدورة القادمة للجنة.

147. وتحدث الأمانة، بدعوة من الرئيس للتعليق على الطريقة التي تقدم بها الردود على الاستبيانات، وقالت إنها ستبحث طرقا لعرض المعلومات التي يتم جمعها في قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت والسماح باسترداد المعلومات بحسب البلد وبحسب الموضوع. ودعت الأمانة أعضاء لجنة العلامات إلى مراجعة المعلومات التي قاموا بإنتاجها، والتي سيتم تجميعها في وثيقة نهائية. وبالتوازي مع ذلك، ستبدأ الأمانة العمل على تجميع المعلومات في قاعدة بيانات يتم إتاحتها عبر الإنترنت من خلال المنتدى الإلكتروني للجنة العلامات أو صفحة لجنة العلامات على الويب، وستظل هناك كأداة موارد يمكن تحديثها في المستقبل. وأشارت الأمانة إلى أنه على الأقل سيكون النموذج الأولي جاهزا لعرضه في الدورة القادمة للجنة العلامات.

148. وردّ وفد الولايات المتحدة الأمريكية على تعليق الرئيس على العمل والهيكل المستقبلي للمناقشة، وقال إن إحدى الطرق الممكنة لتنظيم العمل هي النظر في عقد سلسلة من الجلسات الإعلامية بشأن مواضيع منفصلة، ما سيمكن الوفود من إيجاد طريقة مناسبة للتحاور وتعزيز التفاهم.

149. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح ووافق على أن فكرة عقد سلسلة من الجلسات الإعلامية حول مواضيع محددة نهج عملي ومعقول. وفيما يتعلق بالمواضيع، اقترح الوفد العودة إلى هذا الموضوع في الدورة القادمة للجنة العلامات.

150. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تأييده لإجراء مناقشة منظمة، مشيرا إلى تطلعه إلى الاقتراحات الخاصة بمواضيع محددة وخريطة طريق لمعالجتها.

151. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأبدى استعداده للقيام بدور نشط في الجلسة الإعلامية القادمة من خلال تبادل خبرات وممارسات جمهورية كوريا.

152. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتأييد الذي أبدته مختلف الوفود لفكرة عقد سلسلة من الدورات الإعلامية بشأن ممارسات فحص المؤشرات الجغرافية، وأعرب عن رغبته في تبادل بعض الأفكار حول الموضوعات المحتمل

تناولها في الدورات الإعلامية القادمة. وبعد تجميع اقتراحات للموضوعات المحتملة من مختلف أعضاء لجنة العلامات، أعرب الوفد عن رغبته في البدء في الدورة القادمة للجنة العلامات والاستراتيجية بجلسة إعلامية لمدة نصف يوم مع احتمال وجود مجموعتي نقاش وموضوعين من المواضيع التي تم تحديدها حتى الآن. ولهذا الغرض، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الموضوعات التالية يمكن أن تكون مثيرة للاهتمام لجميع الوفود: "1" طبيعة ومدى البرهان الضروري لإنشاء رابط الجودة في التطبيق، و"2" نطاق الحماية فيما يتعلق بالنزاعات بين المعرّفات، و"3" تقييم إمكانية التأثير المضاد للمنافسة لممارسة مودع الطلب للتحكم في المصطلح الجغرافي، و"4" كيف تقوم البلدان بتقييم العمومية وما هي الاختبارات والعناصر المطبقة، و"5" المؤشرات الجغرافية المتشابهة وتحديد الكيفية التي يمكن استخدامها بها. وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، قال الوفد إن الفكرة من وراءه هي تبادل الخبرات بشأن مختلف مجالات الحماية الوطنية المستخدمة عند تقييم التعارض بين العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية أو المؤشرات الجغرافية والمؤشرات الجغرافية أو المؤشرات الجغرافية والأسماء التجارية. وأشار الوفد إلى أن احتمالية اختبار اللبس تُطبق عموما فيما يتعلق بالعلامات التجارية، وتساءل عما تكون عليه الاختبارات وعناصر تلك الاختبارات التي تطبقها البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بالموضوع الثالث، أعرب الوفد عن اهتمامه بسماع الكيفية التي مرت بها البلدان الأخرى في عملية تقييم إمكانية حدوث تأثير مضاد للمنافسة لممارسة مودع الطلب للتحكم في المصطلح الجغرافي. وقال الوفد إن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يقوم بتقييمه الخاص لقدرة مودع الطلب على التحكم في استخدام المصطلح، بينما يرسل مكتب أستراليا للملكية الفكرية طلبات التقييم إلى مكتب مكافحة المنافسة. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن يوافق أعضاء اللجنة على اختيار هذين الموضوعين لمناقشتهما في الدورة القادمة للجنة العلامات، وأن تبحث الوفود المزيد من الموضوعات.

153. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر وفد الولايات المتحدة على الاقتراح وعلى قائمة الموضوعات المطروحة للمناقشة، وقال إنه يحتاج أولا إلى إجراء مشاورات داخل المجموعة الإقليمية.

154. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وطلب وقتا للتنسيق مع أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن القائمة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية والموضوعات الشاملة المطروحة للعمل عليها في المستقبل.

155. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعر ب عن رغبته أيضا في التشاور مع أعضاء المجموعة قبل مواصلة المناقشة.

156. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وطلب أيضا إمكانية التشاور مع أعضاء المجموعة.

157. وطلب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) تعميم قائمة الموضوعات مع المنسقين الإقليميين كتابة، ورأى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في كل من الفكرتين، وهما عقد سلسلة من الدورات الإعلامية وقائمة المواضيع.

158. وقام الرئيس بتعليق الاجتماع.

[تعليق الجلسة]

159. بعد استئناف الجلسة، أبلغ الرئيس اللجنة أنه تم إجراء مشاورات غير رسمية بين الوفود، وفتح الباب للتعليق على الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

160. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح المتعلق بالمواضيع المحتمل تناولها في الدورة إعلامية. وأعرب عن موافقته على أن عقد جلسات إعلامية سيكون وسيلة مفيدة لمواصلة المناقشات بشأن المؤشرات الجغرافية، وأفاد بأنه ينبغي أن يظل أعضاء لجنة العلامات منفتحين أيضا لوسائل أخرى ممكنة في سياق العمل المستقبلي. وفيما يتعلق بالطريقة الملموسة لمواصلة العمل، اقترح الوفد اتخاذ مثل هذا

القرار فيما يتعلق بالدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات في مرحلة لاحقة، استنادا إلى مناقشات إضافية وأكثر شمولا تُجرى خلال الاجتماع القادم للجنة العلامات. وأشار إلى رغبته في الحصول على المزيد من الوقت لدراسة الاقتراح بشكل شامل وأيضا اقتراح بعض الموضوعات، وأعرب عن تطلعه إلى الانتهاء من تجميع الردود، مشيرا إلى أن الوثائق المحدثة ستيسر المناقشات حول العمل لجنة العلامات في المستقبل.

161. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن موافقته على عقد جلسة لتبادل المعلومات بشأن بعض الموضوعات في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات، وقال إنه سيعلن لاحقا الموضوعات التي يهتم بها.

162. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن استعداده لإجراء مناقشة منظمة، لكنه طلب مزيدا من الوقت لاتخاذ قرار بشأن قائمة الموضوعات. واقترح الوفد تأجيل المناقشة إلى الدورة القادمة للجنة العلامات.

163. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن موافقته على عقد سلسلة من الدورات الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية. وفيما يتعلق بالمواضيع، تساءل الوفد عما إذا كان ينبغي اختيارها من موضوع الاستبيانات أو خارج نطاقها. وأعرب عن تفضيله لاختيار الموضوعات من الاستبيانات، ومناقشتها خلال الدورة القادمة للجنة العلامات.

164. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتراحه يتمثل في التوسع في الموضوعات التي تم السؤال عنها والإجابة عليها في الاستبيانات.

165. وأعرب وفد شيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى أن العديد من الأعضاء أعربوا عن رغبتهم في تقديم ردود إضافية على الاستبيانات. وأعلن الوفد تأييده لاقتراح عقد جلسة إعلامية في الدورة القادمة للجنة، من أجل مناقشة بعض الموضوعات المختارة من الاستبيانات، دون استبعاد إدراج مواضيع أخرى في القائمة.

166. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه على الرغم من أن المجموعة أعربت عن تفضيلها لعقد دورة إعلامية في الاجتماع القادم للجنة العلامات، إلا أنها لا تزال مستعدة لمناقشة هذه المسألة في الدورة القادمة، نظرا لحقيقة أن الوفود الأخرى تحتاج إلى مزيد من الوقت لتحديد الموضوعات المزمع مناقشتها.

167. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادي ورحّب بالعمل المقترح بشأن المؤشرات الجغرافية. ولفت الوفد إلى أن المجموعة لا تزال لديها أسئلة حول الموضوعات التي ستتم مناقشتها في الجلسات الإعلامية، وقال إن البيانات الفردية لأعضاء المجموعة سيتم إلقاؤها فيما يتعلق بقائمة الموضوعات والتخطيط لعقد الجلسات الإعلامية القادمة.

168. والتمس الرئيس من الأمانة ما يلي:

- دعوة الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب إلى تقديم ردود إضافية أو معدّلة على الاستبيانين الأول والثاني حتى 31 يناير 2019؛

- واستكمال الوثيقتين SCT/40/5 Prov. 2 وSCT/40/6 Prov. 2 كي تنظر فيهما لجنة العلامات في دورتها الحادية والأربعين؛

- وعرض المعلومات الواردة في كلا الوثيقتين في قاعدة بيانات.

169. وخلص الرئيس كذلك إلى أنه ستُنظّم جلسات إعلامية تدوم نصف يوم بشأن المؤشرات الجغرافية في إطار لجنة العلامات، وستُناقش موضوعاتها في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات. ولهذا الغرض، طُلب من الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية اقتراح موضوعات ممكنة لأغراض الجلسات الإعلامية المذكورة قبل انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات.

البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

170. وافقت لجنة العلامات على ملخص الرئيس كما ورد في هذه الوثيقة.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

171. تحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وهنأ الرئيس على نجاحه في توجيه الوفود من خلال جدول أعمال لجنة العلامات. وأشار أيضا مع التقدير إلى أن اللجنة تقدمت في جميع المواضيع الرئيسية في الدورة. ورحّب الوفد باستكمال مشروع الاستبيان الذي يركز على القضايا ذات الصلة فيما يتعلق تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/ الخطوط، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لإدراج جميع التعليقات التي أدلت بها الوفود في الاجتماع، كما هو مبين في الوثيقة SCT/40/2 Rev. وأشار الوفد إلى أن لجنة العلامات حققت بعض التقدم في البحث عن حل وسط فيما يتعلق بمسألة أسماء البلدان، وقال إن المناقشات غير الرسمية ساعدت على تحديد بعض القضايا المعلقة ذات الصلة بالاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2. وشكر الوفد المؤيدين، ولا سيما وفد سويسرا، على جهودهم الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء وعلى إعداد الورقة غير الرسمية التي نوقشت في الدورة، وذكر أنه لا يزال مستعدا لمواصلة المناقشات حول هذه المسألة. وفيما يتعلق بموضوع المؤشرات الجغرافية، أشار الوفد إلى أن جميع الوفود توافق على أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل استنادا إلى ثروة من أحدث المعلومات التي جمعتها الأمانة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم استكمال التجميعات المؤقتة المعدة للدورة الحالية في الدورة القادمة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في شكر الرئيس على توفيره المرونة في مناقشات لجنة العلامات لتناول مسألة استمرار العمل، لا سيما فيما يتعلق بالمنهجية واختيار الموضوعات، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الخطوات التالية في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات. وفي الختام، شكر الوفد جميع الوفود على التحلي بالروح الإيجابية في الدورات الأخيرة للجنة العلامات، وأعرب عن أمله في أن تستمر اللجنة في إجراء مناقشات مثمرة بشأن جميع المجالات الرئيسية الثلاثة في الاجتماع القادم.

172. وتحدث وفد سالفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الرئيس على قيادته وجهوده التي أسفرت عن تحقيق نتائج مهمة فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمال لجنة العلامات. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة على ما تم من عمل ممتاز في إعداد الدورة والوثائق التي كانت بمثابة أساس للمداولات. وأعرب عن اعتقاده بأن الدورة أرست أساسا جيدا للمناقشات القادمة، ولا سيما بشأن موضوع حماية أسماء البلدان فيما يتعلق بالعلامات التجارية وأسماء النطاقات، وأعرب عن أمله في أن تستمر المناقشات بطريقة مثمرة وتسمح بتحقيق نتائج في الجلسة القادمة للجنة العلامات. وعلاوة على ذلك، هنأ الوفد الأمانة على مبادرة دمج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم، حيث أنه سيسهل عمل مكاتب الملكية الصناعية في فحص العلامات التجارية، بما يتماشى مع حماية الصحة والمستهلكين. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يبدأ المشروع العمل قريبا جدا، وأعرب أيضا عن اهتمامه بوجود إطار زمني للعمل من أجل تنفيذه. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن سروره الشديد وترحيبه بمبادرة الأمانة لتجميع جميع المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات في قاعدة بيانات، معتبرا أنها ستشكل معلومات قيمة ومفيدة للغاية. وكرر الوفد التزام مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي بمواصلة المشاركة من خلال إجاباتها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة، كما تم الاتفاق عليه، من التوصل إلى اتفاق حول الموضوعات التي ستتم مناقشتها خلال الجلسات الإعلامية التي ستعقد في الدورات القادمة للجنة العلامات، مما يسمح بتعميق فهم الموضوعات التي يتم بحثها في الاستبيانات. وشكر الوفد

الوفود على مشاركتها في المناقشات وعلى تقديم الوثائق التي تمكن اللجنة من التقدم في المناقشات والتوصل إلى نتائج في المستقبل، كما أثنى على المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات على مهنيتهم وتيسيرهم لعمل لجنة العلامات.

173. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الرئيس على جهوده في سبيل المضي قدما في عمل اللجنة، وكذلك الأمانة على ما قدمته من إسهامات قيمة في التحضير للدورة. وشكر الوفد أيضا المترجمين الفوريين وخدمة المؤتمرات على عملهم الدؤوب. وأعرب عن ارتياحه للمناقشات الموضوعية التي أجريت خلال الدورة، وعن تقديره لعمل اللجنة بشأن واجهات المستخدم المصورة، وكذلك أعرب عن سروره لاعتماد الاستبيان لأنه سيشكل أساسا متينا لمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بأسماء البلدان، أعرب الوفد عن تقديره للمشاركات البناءة للرعاة المشاركين في الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 ومحاولاتهم لاستيعاب مخاوف الوفود التي تم التعبير عنها خلال الدورة. وأثنى الوفد على الأمانة لما قامت به من أعمال التجميع المثيرة للإعجاب، وأعرب عن ارتياحه للتطورات التي حدثت فيما يخص العمل المتعلق بالمؤشرات الجغرافية، وأعرب عن تطلعه إلى استكمال مناقشة المسألة، التي يعتبرها عدد كبير من الوفود مهمة، استنادا إلى إسهامات الدول الأعضاء. وفي الختام، شكر الوفد جميع الوفود على روحها البناء وتطلع إلى مواصلة المناقشات حول جميع مجالات العمل الرئيسية الثلاثة في الدورة القادمة.

174. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشكر الرئيس على قيادته في توجيه اللجنة نحو خاتمة ناجحة. وأعرب الوفد عن تقديره للتقدم المحرز في جميع بنود جدول الأعمال، ولا سيما في مشروع الاستبيان بشأن تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/ الخطوط (الوثيقة SC/40/2 Rev)، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء المزيد من مناقشات المثمرة حول أسماء البلدان والعلامات التجارية، بما في ذلك جميع المقترحات المقدمة في إطار هذا الموضوع، في الدورات القادمة للجنة العلامات. ورحب الوفد بالقرار الخاص بالمؤشرات الجغرافية، وأعرب عن اهتمامه بمناقشة الموضوع في إطار الجلسات الإعلامية. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد جميع الوفود على الروح الإيجابية والبناءة التي أظهرتها طوال الدورة، وأعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي اضطلعت به الأمانة من أجل النجاح في عقد الاجتماع. كما شكر خدمة المؤتمرات والمترجمين الفوريين الذين ساهموا في عقد اجتماع سلس وناجح. وأخيرا، أعاد الوفد تأكيد التزامه بمواصلة عمل اللجنة وولايتها.

175. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الرئيس على قيادته القديرة والحكيمة خلال الدورة، والأمانة على عملها الشاق قبل الدورة وخلال الأسبوع والمترجمين الفوريين وخدمة المؤتمرات على مهنيتها وتوفرها. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن تأييد المجموعة باء وروحها البناءة لمواصلة المناقشات المثمرة في إطار اللجنة.

176. وشكر وفد الصين الرئيس على قيادته والمترجمين الفوريين وخدمة المؤتمرات على عملهم والأمانة على ما قامت به من عمل هائل في التحضير للاجتماع وعقده. وأثنى الوفد على عمل اللجنة في صياغة القواعد المتعلقة بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تؤديه لجنة العلامات. وشدد الوفد على النتائج الإيجابية في العديد من بنود جدول الأعمال، ولا سيما مشروع الاستبيان الخاص بتصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/ الخطوط، والذي يُظهر كفاءة الأمانة. وأشار الوفد إلى بنود جدول الأعمال التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، وأفاد بأنه، بعد الاجتماع، سوف يدرس بعناية تلك البنود المعلقة في جدول الأعمال حتى يتمكن من المشاركة في المناقشة في الدورات القادمة. واختتم الوفد كلمته بالأمل في أن تواصل الدول الأعضاء في المستقبل إبداء المرونة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بنود جدول الأعمال المعلقة هذه.

177. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الرئيس على الطريقة الممتازة التي أدار بها العمل خلال الدورة. ورحّب الوفد بالمناقشات التي جرت خلال الدورة، والتي ساعدت على فهم مختلف المواضيع على نحو أفضل. وأعلن عن عزمه المشاركة في المناقشات خلال الدورات القادمة، بهدف تحقيق نتائج ملموسة بشأن تلك الموضوعات الهامة. كما

شكر الأمانة على إعداد الدورة، وكذلك على جميع الوفود لمساهماتها في إثراء المناقشات. وتطرق الوفد إلى المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان، وأعرب عن تفاؤله بشأن إمكانية التوصل إلى حل تتفق عليه الأطراف وعن أمله في أن تكون الدورات القادمة فرصة لتسريع المناقشات بشأن مختلف البنود.

178. وشكر وفد أوكرانيا الرئيس على قيادته والأمانة على مهنيتها في إعداد وتسيير أعمال اللجنة. ورحّب بالمداولات التي جرت في إطار البند 6 من جدول الأعمال (العلامات التجارية)، وأعر ب عن رغبته في لفت انتباه الوفود إلى مسألة تتعلق بعمل نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات. وأوضح الوفد أن هناك مشكلة تتعلق ببعض التطبيقات الدولية للعلامات التجارية وفقا لنظام مدريد، لأنها تحتوي على عناوين المودعين الموجودة في الأراضي المحتلة مؤقتا في بلد آخر. وعلى وجه الخصوص، في الطلبات المقدمة من إقليم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، الجمهورية الأوكرانية المتمتعة بالحكم الذاتي، يتم الإشارة إلى دولة مودع الطلب باسم الاتحاد الروسي. وفي حين أعرب الوفد عن امتنانه للمكتب الدولي للويبو على رد فعله على شواغله في هذا الشأن وعلى إدخال آلية قانونية تحذيرية جديدة على المنصة الإلكترونية لشبكة مدريد للرصد، رأى الوفد أن الحل بعيد عن الاكتمال. وقال الوفد إن الويبو، باعتبارها مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يجب أن تتقاسم وجهات النظر هذه المنظمة الدولية العالمية وتتقيد بمبادئها. ورأى الوفد مرارا وتكرارا أن تلك التسجيلات تتناقض مع موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا، كما هو معلن في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/262، المعتمد في 27 مارس 2014. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد للجنة العلامات على أن المشكلة لا تزال قائمة عند الإشارة إلى عناوين مودعي الطلبات والملاك من الأراضي المحتلة مؤقتا لدولة أخرى في التسجيلات الدولية للعلامات التجارية. ورأى الوفد أنه من المناسب طرح مسألة محتوى الطلبات الدولية والتحقق منها من قِبل المكتب الدولي للويبو أمام الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات. وفي الختام، دعا الوفد جميع وفود الدول الأعضاء، وكذلك ممثلي المنظمات الدولية والحكومية الدولية، لاستخدام جميع الآليات القانونية المتاحة لرفض تسجيل هذه الطلبات الدولية.

179. واختتم الرئيس الدورة في 16 نوفمبر 2018.

[يلي ذلك المرفقان]

F - E

OMPI | WIPO
ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

SCT/40/INF/1
ORIGINAL : FRANÇAIS/ANGLAIS
DATE : 16 NOVEMBRE 2018 / NOVEMBER 16, 2018

Comité permanent du droit des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques

Quarantième session
Genève, 12 – 16 novembre 2018

Standing Committee on the Law of Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications

Fortieth Session
Geneva, November 12 to 16, 2018

LISTE DES PARTICIPANTS
LIST OF PARTICIPANTS

établie par le Secrétariat
prepared by the Secretariat

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Tshenolo Elizabeth KEKANA (Ms.), Junior Manager, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria
tjakoba@cipc.co.za

ALBANIE/ALBANIA

Fatjon DEMNERI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
fatjon@demneri@mfa.gov.al

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadjia DJEDJIG (Mme), examinatrice contrôleuse, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
ndjedjig@gmail.com

Souhila GUENDOUZ (Mme), examinatrice contrôleuse, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger

Bakir MOHAMED (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève
bakir@mission-algeria.ch

ALLEMAGNE/GERMANY

Annika HÖRSTER (Ms.), Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Sabine LINK (Ms.), Legal Examiner, Trademarks and Designs Department, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich
sabine.link@dpma.de

Stefan GEHRKE (Mr.), Expert, Trademark Law, Law Against Unfair Competition, Design Law, Combating of Product Piracy, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin
gehrke-st@bmjv.bund.de

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Intellectual Property and WIPO Matters, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Rana AKEEL (Ms.), International Trade Officer, Ministry of Commerce and Investment, Geneva
rakeel@mci.gov.sa

Abdulaziz Mohammed F ALJTHALEEN (Mr.), Legal Counsellor, Ministry of Energy, Industry and Mineral Resources, Riyadh
jabaleen@hotmail.com

Amer AL KHODIRY (Mr.), Legal Advisor, Legal Department, Saudi Authority for Intellectual Property, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Verónica LÓPEZ GILLI (Sra.), Delegada, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires
vrl@mrecic.gov.ar

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Andrew Charles SHANNON (Mr.), Assistant Director, Trademarks and Designs Group, IP Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Robert ULLRICH (Mr.), Head, International Trademark Affairs Department, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna
robert.ullrich@patentamt.at

Manuela RIEGER BAYER (Ms.), Legal Expert, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna

Carina ZEHETMAIER (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Ramin HAJIYEV (Ms.), Head, Trademark, Design and Geographical Indications Examination Department, Intellectual Property Agency of the Republic Azerbaijan, Baku
hacra1000@gmail.com

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister-Counsellor, Permanent Mission, Geneva
bbutler@bahamasmission.ch

BARBADE/BARBADOS

Chad BLACKMAN (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Inniss DWAINE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
dwaineinniss@icloud.com

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy José FLORES MONTERREY (Sr.), Representante Permanente Alterno, Encargado de Negocios, Misión Permanente, Ginebra
rflores.rree@gmail.com

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
fernandoescobar@gmail.com

Ursula GONZÁLEZ SÁNCHEZ (Sra.), Attaché, Misión Permanente, Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

Rafaela DI SABATO GUERRANTE (Ms.), Head, Articulation and Promotion of Intellectual Property and Innovation, National Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Foreign Trade and Services (INPI), Rio de Janeiro
rafaelaguerrante@gmail.com

BRUNEI DARUSSALAM

Shahrinah YUSOF KHAN (Ms.), Deputy Registrar, Brunei Darussalam Intellectual Property Office, Ministry of Energy, Manpower and Industry (BruIPO), Bandar Seri Begawan
shahrinah.yusofkhan@bruipo.gov.bn

Dk Siti Nurul Adibah PG OMAR (Mr.), Executive Assistant, Patent Formalities Examiner**,** Brunei Darussalam Intellectual Property Office, Ministry of Energy, Manpower and Industry (BruIPO), Bandar Seri Begawan

BULGARIE/BULGARIA

Deyan MARTINOVSKY (Mr.), Expert, Examination and Opposition of Marks and Geographical Indications Directorate, Patent Office of the Republic of Bulgaria (BPO), Sofia
dmartinovski@bpo.bg

BURKINA FASO

S. Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée, Mission permanente, Genève

CAMBODGE/CAMBODIA

Sombo HENG (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Department (IPD), Ministry of Commerce (MOC), Phnom Penh
hengsombo@gmail.com

CANADA

George ELEFTHERIOU (Mr.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Ottawa

Andrea FLEWELLING (Ms.), Senior Policy Advisor, Strategy and Innovation Policy Sector, Innovation, Science and Economic Development, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Gatineau
andrea.flewelling@canada.ca

Iyana GOYETTE (Ms.), Manager, Policy and Legislation, Innovation, Science and Economic Development, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Industry Canada, Gatineau

Nicolas LESIEUR (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Gabriela ALEGRÍA (Sra.), Asesora, Subdirección de Marcas y Signos Distintivos, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Santiago
galergria@inapi.cl

CHINE/CHINA

DAI Shanpeng (Ms.), Director, National Intellectual Property Administration of the People's Republic of China (CNIPA), Beijing

YANG Hongju (Ms.), Director, National Intellectual Property Administration of the People's Republic of China (CNIPA), Beijing

DONG Yan (Ms.), Deputy Section Chief, National Intellectual Property Administration of the People's Republic of China (CNIPA), Beijing

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra
mcastro2@rree.go.cr

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Antoneta CVETIĆ (Ms.), Head, Service for Substantive Examination, Oppositions and Revocations of Trademarks, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia (SIPO), Zagreb
antoneta.cvetic@dziv.hr

DANEMARK/DENMARK

Bo Oddsønn SAETTEM (Mr.), Legal Advisor, Trademark and Design Department, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed IBRAHIM (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Fatima AL HOSANI (Ms.), Director, Trademarks Department, Ministry of Economy, Abu Dhabi

Shaima AL-AKEL (Ms.), Advisor, International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi Adela VÁSCONES MEDINA (Sra.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
t-hvascones@cancilleria.gob.ed

ESPAGNE/SPAIN

Gerardo PEÑAS GARCÍA (Sr.), Jefe, Sección de Diseños, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid

María José RODRÍGUEZ ALONSO (Sra.), Jefe de Servicio, Departamento de Marcas Internacionales y Comunitarias, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid
mariajose_2991@hotmail.com

ESTONIE/ESTONIA

Karol RUMMI (Ms.), Head, Trademark Department, The Estonian Patent Office, Tallinn
karol.rummi@epa.ee

Cady RIVERA (Ms.), Lawyer, Financial and Administrative Department, Ministry of Justice, Tallinn
cadykaisa.rivera@epa.ee

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Amy COTTON (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
amy.cotton@uspto.gov

Ioana DIFIORE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
difioreil@state.gov

David GERK (Mr.), Patent Attorney and Senior Policy Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
david.gerk@uspto.gov

Robert LAVACHE (Mr.), Senior Attorney Advisor, Legal Policy, Office of the Deputy Commissioner for Trademark Examination Policy, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
robert.lavache@uspto.gov

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Girma Bejiga SENBETA (Mr.), Special Advisor to the Director General, Ethiopian Intellectual Property Office (EIPO), Ministry of Science and Technology (MOST), Addis Ababa
gsenbeta821@gmail.com

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Biljana LEKIK (Ms.), Deputy Head, Trademark Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

Elizabeta SIMONOVSKA (Ms.), Deputy Head, Trademark Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Daria SHIPITSYNA (Ms.), Head of Projects, Commission on Intellectual Property, Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation (CCIRF), Moscow

Zhanna SHEVYREVA (Ms.), Advisor, Department for the Provision of State Service, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anna PHILIPPOVA (Ms.), Senior State Examiner, Trademark Examination Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow
anna.filippova@rupto.ru

FINLANDE/FINLAND

Mika KOTALA (Mr.), Senior Legal Counsel, Patents and Trademarks, Legal Affairs, Finnish Patent and Registration Office (PRH), Helsinki
mika.kotala@prh.fi

Dahlia WOLFRAM (Ms.), Legal Officer, Patents and Trademarks, Finnish Patent and Registration Office (PRH), Helsinki
dahlia.wolfram@prh.fi

FRANCE

Julie GOUTARD (Mme), conseillère juridique, Département juridique et administratif, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Arnaud FAUGAS (M.), adjoint aux affaires internationales, Service juridique et international, Institut national de l'origine et de la qualité, Montreuil

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève
premierconseiller@gabon-onug.ch

GÉORGIE/GEORGIA

Irakli KASRADZE (Mr.), Head, Trademarks, Geographical Indications and Designs Department, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Mtskheta
iraklikasradze@sakpatenti.org.ge

GRÈCE/GREECE

Georgia ATHANASOPOULOU (Ms.), Head, Trademarks, Examination and Admission Department, Directorate of Commercial Property, Ministry of Economy and Development, Athens
giouliath75@gmail.com

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, International Affairs Department, Industrial Property Organization (OBI), Athens

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
flor.garcia@wtoguatemala.ch

HONGRIE/HUNGARY

András JÓKÚTI (Mr.), Director General, Legal Affairs, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
andras.jokuti@hipo.gov.hu

Eszter KOVACS (Ms.), Legal Officer, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
eszter.kovacs@hipo.gov.hu

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Iskandar ISKANDAR (Mr.), Head, Certification Section, Directorate General of Intellectual Property (DGIP), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Widi NUGROHO (Mr.), Trademark Examiner, Directorate General of Intellectual Property (DGIP), Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Alaa ALSHUBBER (Mr.), Trademarks Register, Industrial Development and Regulatory Directorate, Baghdad

Maitham ZUBAIDY (Mr.), Section Manager, Trademarks and Geographical Indications Section, Ministry of Industry and Minerals, Industrial Development and Regularity Department, Baghdad
maitham_adham@yahoo.com

ISLANDE/ICELAND

Harald ASPELUND (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
ha@mfa.is

Margrét HJÁLMARSDÓTTIR (Ms.), Head, Office of Legal Affairs, Icelandic Patent Office, Ministry of Education, Science and Culture, Reykjavik
margret@els.is

Hanna Lilly KARLSDÓTTIR (Ms.), Senior Legal Advisor, Icelandic Patent Office**,** Ministry of Education, Science and Culture, Reykjavik
hanna@einkaleyfastofan.is

ISRAËL/ISRAEL

Daniela ROICHMAN (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva
unagencies@geneva.mfa.gov.il

ITALIE/ITALY

Alfonso PIANTEDOSI (Mr.), Head, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
alfonso.piantedosi@mise.gov.it

Renata CERENZA (Ms.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
renata.cerenza@mise.gov.it

Bruna GIOIA (Ms.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome

Silvia COMPAGNUCCI (Ms.), Examiner, Marks, Designs and Models, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
silvia.compagnucci@mise.gov.it

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hayato INOKUCHI (Mr.), Senior Research Officer, Intellectual Property Division, Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries, Tokyo
hayato_inokuchi870@maff.go.jp

Kosuke OMAGARI (Mr.), Design Examiner, Design Examination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
omagari-kosuke@jpo.go.jp

Takuya YOSHIZAWA (Mr.), Trademark Examiner, International Cooperation Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Ms.), Director, Industrial Property Protection Directorate, Ministry of Industry and Trade, Amman
zain.a@mit.gov.jo

KAZAKHSTAN

Assemgul ABENOVA (Ms.), Head, Division of Industrial Property, Department of Intellectual Property Rights, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana

Gaziz SEITZHANOV (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Andrew OSODO (Mr.), Head, Legal Affairs, Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries and Irrigation, Nairobi
andrewosodo@gmail.com

Wekesa KHISA (Mr.), Manager, Market Research and Product Development, Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries, Nairobi
wekesa.khisa@gmail.com

KIRGHIZISTAN/KYRKYZSTAN

Artyk BAZARKULOV (Mr.), Head, Examination Department, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek
inter@patent.kg

KOWEÏT/KUWAIT

Taqi ABDULAZIZ (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Baiba GRAUBE (Ms.), Head, Trademark and Industrial Designs Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga
baiba.graube@lrpv.gov.lv

LIBAN/LEBANON

Wissam EL AMIL (Mr.), Head, Office of Intellectual Property, Department of Intellectual Property, Directorate General of Economy and Trade, Ministry of Economy and Trade, Beirut

LIBYE/LIBYA

Abderouf JOHA (Mr.), Minister, National Authority for Scientific Research (NASR), Ministry of Higher Education and Scientific Research, Tripoli
aberofjoha@yahoo.com

LITUANIE/LITHUANIA

Lina MICKIENÈ (Ms.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius
lina.mickiene@vpb.gov.lt

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joana PIPIRAITE (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Faridah Binti YAAKOB (Ms.), Senior Intellectual Property Officer, Trademarks Department, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO)**,** Kuala Lumpur
faridahy@myipo.gov.my

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Political and Economic Department, Permanent Mission, Geneva
nicoleta.croitoru@gov.mt

MAROC/MOROCCO

Nafissa BELCAID (Mme), directrice générale par intérim, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC)**,** Casablanca

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (Sr.), Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Karla Priscila JUÁREZ BERMÚDEZ (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MONGOLIE/MONGOLIA

Gerelmaa LKHAAKHUU (Ms.), Trademark Examiner, Industrial Property, Intellectual Property Office, Implementing Agency of the Government of Mongolia (IPOM), Ulaanbaatar
gerelmaa@ipom.mn

NÉPAL/NEPAL

Bhuwan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGER

Abdourahamane GONI BOULAMA (M.), directeur de la législation, Ministère de la renaissance culturelle, des arts et de la modernisation sociale, Niamey
abbaboulama@yahoo.fr

NIGÉRIA/NIGERIA

Aisha SALIHU YUNUSA (Ms.), Principal Assistant Registrar, Trademarks, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
sayishah2@gmail.com

Jane IGWE (Ms.), Assistant Chief Registrar, Trademarks, Patents and Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
jaklint16@gmail.com

Amina SMAILA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Trine HVAMMEN-NICHOLSON (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
thv@ patentstyret.no

Ingeborg Alme RÅSBERG (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
iar@patentstyret.no

OMAN

Hilda AL HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Mansoura AL KHUSAIBI (Mr.), Researcher, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce and Industries, Muscat
maz5532hotmail.com

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Commerce and Industry, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Foreign Affairs, Permanent Mission, Geneva
george.tebagana@mofa.go.ug

PAKISTAN

Latif ZUNAIRA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
zunairalatif1@gmail.com

PARAGUAY

Berta DAVALOS JULIÁN (Sra.), Directora General Interina, Dirección de la Propiedad Industrial, Dirección Nacional de Propiedad Intelectual (DINAPI), Asunción
bdavalos@dinapi.gov.py

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Saskia JURNA (Ms.), Senior Policy Advisor, Economic Affairs and Climate Policy, Netherlands Patent Office, Netherlands Enterprise Agency, Ministry of Economic Affairs, The Hague
s.j.jurna@minez.nl

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Officer, Ministry of Agriculture, Nature and Food Quality, The Hague

PÉROU/PERU

Ray Augusto MELONI GARCÍA (Sr.), Director, Departmento de Signos Distintivos, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Presidencia del Consejo de Ministros (PCM), Lima
meloni@indecopi.gob.pe

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
agtalisayon@gmail.com

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
jheng0503bayotas@gmail.com

POLOGNE/POLAND

Edyta DEMBY-SIWEK (Ms.), Director, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
edemby-siwek@uprp.pl

Anna DACHOWSKA (Ms.), Head, Cooperation with International Institutions, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
adachowska@uprp.pl

PORTUGAL

Rui SOLNADO DE CRUZ (Mr.), Jurist, Legal Affairs Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

SONG Kijoong (Mr.), Deputy Director, Trademark Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
kjsog111@korea.kr

YI JIYOUNG (Ms.), Judge, Patent Court, Daejeon
easy0@scourt.go.kr

SOHN Eunmi (Ms.), Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
eunmi.sohn@korea.kr

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Hyon Il (Mr.), Vice Director General, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), State Administration for Quality Management of the Democratic People's Republic of Korea (SAQM), Pyongyang

RI Hye Yong (Ms.), Chief, International Registration Division, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

IM Jong Thae (Mr.), Senior Examiner, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

KIM In Sun (Ms.), Examiner, International Registration Division, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Kateřina DLABOLOVÁ (Ms.), Legal, International Department, Industrial Property Office, Prague
kdlabolova@upv.cz

ROUMANIE/ROMANIA

Alice Mihaela POSTĂVARU (Ms.), Head, Designs Division, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
postavaru.alice@osim.ro

Cătălin NIȚU (Mr.), Director, Legal, Appeals, International Cooperation and European Affairs Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Andrew SADLER (Mr.), Head, International, Brands and Trade, Trade Marks and Designs Directorate, Intellectual Property Office, Newport
andrew.sadler@ipo.gov.uk

RWANDA

Robert OPIRAH (Mr.), Director General, Trade and Investment and Intellectual Property Unit, Ministry of Trade and Industry, Kigali
ropirah@minicom.gov.rw

SÉNÉGAL/SENEGAL

Idrissa BA (M.), chef, Division informatique, Ministère de l'industrie et de la petite et moyenne industrie (MIPMI), Dakar
ba.idrissa@gmail.com

SEYCHELLES

Véronique Lucille BRUTUS (Ms.), Trade Attaché, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Isabelle TAN (Ms.), Director, Trade Marks Registry, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore
isabelle_tan@ipos.gov.sg

Samantha YIO (Ms.), Senior Trade Mark Examiner, Registry of Trade Mark, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Zdena HAJNALOVA (Ms.), Director, Trademarks and Designs Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica
zdenka.hajnalova@indprop.gov.sk

SOUDAN/SUDAN

Osman Hassan Mohamed HASSAN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Shashika SOMARATNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tharaka BOTHEJU (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Katarina ISAKSSON (Ms.), Legal Advisor, Trademark Department, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
nina.isaksson@prv.se

Marie-Louise ORRE (Ms.), Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
marie-louise.orre@prv.se

SUISSE/SWITZERLAND

Stéphane BONDADLLAZ (M.), conseiller juridique, Office fédéral de la communication (OFCOM), Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et des communications (DETEC), Berne

Nicolas GUYOT YOUN (M.), conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Corinne HOFMAN (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Irène SCHATZMANN (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Erik THÉVENOD-MOTTET (M.), conseiller juridique, expert en indications géographiques, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Jorge CANCIO (M.), expert, relations internationales, Office fédéral de la communication (OFCOM), Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et des communications (DETEC), Berne

Antony SESSA (M.), stagiaire juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Puttipat JIRUSCHAMNA (Mr.), Legal Officer, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce. Nonthaburi
putjir@gmail.com

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Makeda ANTOINE-CAMBRIDGE (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
prungeneva@foreign.gov.tt

Ornal BARMAN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève
samifnagga@gmail.com

TURQUIE/TURKEY

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Patent and Trademark Attorney, Geneva
tugba.akici@mfa.gov.tr

UKRAINE

Andriy NIKITOV (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
andriy.nikitov@mfa.gov.ua

URUGUAY

Gabriela Lourdes ESPÁRRAGO CASALES (Sra.), Jefa de Área Signos Distintivos, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo
gabriela.esparrago@miem.gub.uy

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Jorge VALERO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Ginebra

Violeta FONSECA OCAMPOS (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra
fonsecav@onuginebra.gob.ve

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra
camposg@onuginebra.gob.ve

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
mfakher@yahoo.com

ZAMBIE/ZAMBIA

Muyumbwa KAMENDA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Trade and Economic Section, Permanent Mission, Geneva
tanyamline2000@yahoo.co.uk

UNION EUROPÉENNE*/EUROPEAN UNION*

Florin TUDORIE (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
florin.tudorie@eeas.europa.eu

Krisztina KOVÁCS (Ms.), Policy Officer, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Intellectual Property and Fight Against Counterfeiting, European Commission, Brussels

Ptak WOJCIECH (Mr.), Policy Officer, Directorate General for Agriculture and Rural Development, European Commission, Brussels

Nestor MARTINEZ-AGUADO (Mr.), International Cooperation and Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante
nestor.martinez-aguado@ext.euipo.europa.eu

Sophia BONNE (Ms.), Team Leader, Intellectual Property Policy and Guidelines, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante

* Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status without a right to vote.

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya SYAM (Mr.), Program Officer, Development, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva
syam@southcentre.int

Caroline ENEME (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
munoz@southcentre.int

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
munoz@southcentre.int

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
alas@southcentre.int

Imadh Abdul AZEEZ (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva

Victor PINTO IDO (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
ido@ southcentre.int

ORGANISATION BENELUX DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OBPI)/BENELUX ORGANIZATION FOR INTELLECTUAL PROPERTY (BOIP)

Camille JANSSEN (M.), juriste, Département des affaires juridiques, La Haye
cjanssen@boip.int

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Julie FIODOROVA (Ms.), Deputy Head, Legal Support, Quality Supervision and Document Workflow Department, Moscow
int@eapo.org

Shushik MKHITARYAN (Ms.), Principal Specialist, International Relations Department, Moscow

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Raffaella BALOCCO (Ms.), Group Lead INN Programme, Geneva
baloccor@who.int

Antonio ROMEO (Mr.), IT Officer INN Programme, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jorge GUTTIÉREZ (Mr.), Expert, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association américaine du droit de la propriété intellectuelle (AIPLA)/American Intellectual Property Law Association (AIPLA)
Richard STOCKTON (Mr.), Chair, Industrial Designs Committee, Chicago
rstockton@bannerwitcoff.com

Association des industries de marque (AIM)/European Brands Association (AIM)
Alix WILLEMS (Ms.), Senior Intellectual Property Counsel, Brussels
willems.a.1@pg.com
Annemieke DE KOSTER (Ms.), Representative, Vevey
annemieke.dekoster@nestle.com

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Student's Association (ELSA International)
Emmanuelle GAILLARD (Ms.), Head, Brussels
Giacomo BENAGLIA (Mr.), Delegate, Brussels
Aleksandra SZCZEPANIAK (Ms.), Delegate, Brussels
Anastasia VIDAKI (Ms.), Delegate, Brussels
Ömer ZORLU (Mr.), Delegate, Brussels

Association française des praticiens du droit des marques et modèles (APRAM)
Emmanuel DE LA BROSSE (M.), conseil en propriété industrielle, membre, Sergy

Association interaméricaine de la propriété industrielle (ASIPI)/Inter-American Association of Industrial Property (ASIPI)
Jorge CHÁVARRO (Mr.), Officer, Colombia
jorgechavarro@cavelier.com
Luis DIEZ CANSECO (Mr.), Representative, Lima

Association internationale des juristes pour le droit de la vigne et du vin (AIDV)/International Wine Law Association (AIDV)
Matthijs GEUZE (Mr.), Representative, Divonne-les-Bains
matthijs.geuze@gmail.com
Douglas REICHERT (Mr.), Representative, Geneva

Association internationale pour les marques (INTA)/International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Mr.), Geneva Representative, Rolle
bruno.machado@bluewin.ch

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
Yasuko KUMON (Ms.), Expert, Tokyo
t.takahashi-jpaa@nifty.com
Ryohei SAITO (Mr.), Member, Tokyo
t.takahashi-jpaa@nifty.com

Association japonaise pour les marques (JTA)/Japan Trademark Association (JTA)
Chihiro IIJIMA (Ms.), Committee Member, Tokyo
iijima@onm-tm.jp

Chamber of Commerce of the United States of America (CCUSA)
Robert GRANT (Mr.), Director, Washington
rgrant@uschamber.com

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)
Toni POLSON ASHTON (Ms.), Counsel, Toronto
ashton@marks-clerk.ca
Jürgen BUCHHOLD (Mr.), Reporter, CET Group 2, Frankfurt
bucchold@olbrichtpatent.de

Health and Environment Program (HEP)
Madeleine SCHERB (Ms.), President, Geneva
madeleine@health-environment-program.org
Pierre SCHERB (Mr.), Legal Advisor, Geneva
avocat@pierrescherb.ch

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM, Managing Director, Geneva

MARQUES - Association des propriétaires européens de marques de commerce/ MARQUES - The Association of European Trade Mark Owners
Alessandro SCIARRA (Mr.), Chair, Geographical Indications Team, Milano

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Massimo VITTORI (Mr.), Managing Director, Geneva
massimo@origin-gi.com
Ida PUZONE (Ms.), Project Manager, Geneva
ida@origin-gi.com

IV. BUREAU/OFFICERS

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (M./Mr.) (Mexique/Mexico) Président par intérim/Acting Chair:

Simion LEVITCHI (M./Mr.) (République de Moldova/Republic of Moldova) Vice-président/Vice-chair:

Marcus HÖPPERGER (M./Mr.) (OMPI/WIPO) Secrétaire/Secretary:

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUALPROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

WANG Binying (Mme/Ms.), vice-directrice générale/Deputy Director General

Marcus HÖPPERGER (M./Mr.), directeur principal, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Senior Director, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Marie-Paule RIZO (Mme/Ms.), chef, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Brian BECKHAM (M./Mr.), chef, Section du règlement des litiges relatifs à l'Internet, Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Internet Dispute Resolution Section, WIPO Arbitration and Mediation Center, Patents and Technology Sector

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Ms.), conseillère juridique (Marques), Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Counsellor (Trademarks), Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Marina FOSCHI (Mme/Ms.), juriste, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Violeta GHETU (Mme/Ms.), juriste, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer,

Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Nathalie FRIGANT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Noëlle MOUTOUT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Matteo GRAGNANI (M./Mr.), Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

[يلي ذلك المرفق الثاني]

A

SCT/40/9
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 16 نوفمبر 2018

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الأربعون

جنيف، من 12 إلى 16 نوفمبر 2018

ملخص الرئيس

الذي اعتمدته اللجنة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

1. افتتحت السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) ورحّبت بالمشاركين نيابة عن المدير العام.

2. وتولى السيد ماركوس هوبرغر (الويبو) مهمة أمين لجنة العلامات.

3. وأعلنت الأمانة أنه بسبب عدم تمكّن رئيس لجنة العلامات السيد عادل المالكي من المشاركة، سيتولى السيد ألفريدو ريندون، نائب الرئيس، مهمة رئيس الدورة الأربعين للجنة العلامات بالنيابة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4. اعتمدت لجنة العلامات مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/40/1 Prov. 3).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد منظمة غير حكومية

5. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/40/7.

6. ووافقت لجنة العلامات على اعتماد الجمعية الفرنسية للمؤشرات الجغرافية الصناعية والحرفية (AFIGIA).

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة التاسعة والثلاثين

7. اعتمدت لجنة العلامات مشروع تقرير الدورة التاسعة والثلاثين (الوثيقة SCT/39/11 Prov.).

البند 5 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

قانون التصاميم الصناعية وممارساته-مشروع مواد ومشروع اللائحة التنفيذية

8. ذكّر الرئيس بأنّ "الجمعية العامة للويبو قرّرت، في دورتها المعقودة في سبتمبر 2018، أنها ستواصل، خلال دورتها القادمة في عام 2019، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2020.

9. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات أحاطت علما بكل البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن هذا البند. وفي حين ستبقى معاهدة قانون التصاميم مدرجة في جدول أعمال لجنة العلامات، فإن لجنة العلامات أحاطت علما حسب الأصول بقرار الجمعية العامة الداعي إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها في عام 2019.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

10. نظرت لجنة العلامات في الوثيقتين SCT/40/2 و SCT/40/2 Rev. (تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/ الخطوط: مشروع استبيان).

11. وخلص الرئيس إلى أنه التُمس من الأمانة ما يلي:

- تعميم الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/40/2 Rev. على أعضاء لجنة العلامات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب، للحصول على ردود في أجل أقصاه 31 يناير 2019؛

- وتجميع كل الردود في وثيقة كي تنظر فيها لجنة العلامات في دورتها الحادية والأربعين، علما بأن لجنة العلامات وافقت، بالنظر إلى الفترة المحدودة لإعداد تلك الوثيقة، على أن تُتاح الوثيقة في موعد أقصاه 8 مارس 2019.

مستجدات من الدول الأعضاء عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

12. أحاطت لجنة العلامات علما بالتقدم المحرز من قبل الأعضاء، ومن قبل سجل لاهاي الدولي للتصاميم، في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي (DAS) لأغراض التصاميم الصناعية.

13. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات ستطلب تزويدها بمعلومات محدثة حول هذا البند في دورتها القادمة.

اقتراح من وفد إسبانيا

14. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/40/8.

15. وخلص الرئيس إلى أن الأمانة ستعد مشروع استبيان بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/40/8 كي تنظر فيه اللجنة في دورتها القادمة.

البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

16. أبلغت الأمانة لجنة العلامات بما طرأ مؤخرا من مستجدات بخصوص تبادل بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية بين منظمة الصحة العالمية والويبو وبإبرام مذكرة تفاهم في هذا الشأن بين المنظمتين، وقدمت عرضا عن دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات الويبو العالمية لأدوات التوسيم.

17. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات أحاطت علما بهذا النشاط وبأنه التُمس من الأمانة تقديم معلومات محدثة في هذا الخصوص في الدورة القادمة للجنة العلامات.

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

18. نظرت لجنة العلامات في الوثائق SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.2 وSCT/39/9 وSCT/40/3.

19. وخلص الرئيس إلى ما يلي:

- أحاطت لجنة العلامات علما بالوثيقة SCT/40/3؛
- وستتواصل المناقشات حول الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.2 في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات؛
- وسيقدم وفد بيرو نسخة معدّلة من الوثيقة SCT/39/9 كي يُنظر فيها في إحدى الدورات المقبلة.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

20. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/40/4 والتمست من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

21. نظرت لجنة العلامات في الوثيقتين SCT/40/5 Prov. 2 وSCT/40/6 Prov. 2.

22. والتمس الرئيس من الأمانة ما يلي:

- دعوة الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب إلى تقديم ردود إضافية أو معدّلة على الاستبيانين الأول والثاني حتى 31 يناير 2019؛

- واستكمال الوثيقتين SCT/40/5 Prov. 2 وSCT/40/6 Prov. 2 كي تنظر فيهما لجنة العلامات في دورتها الحادية والأربعين؛

- وعرض المعلومات الواردة في كلا الوثيقتين في قاعدة بيانات.

23. وخلص الرئيس كذلك إلى أنه ستُنظّم جلسات إعلامية تدوم نصف يوم بشأن المؤشرات الجغرافية في إطار لجنة العلامات، وستُناقش موضوعاتها في الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات. ولهذا الغرض، طُلب من الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية اقتراح موضوعات ممكنة لأغراض الجلسات الإعلامية المذكورة قبل انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة العلامات.

مسائل أخرى

24. أشار الرئيس إلى أن الدورة القادمة للجنة العلامات ستدوم أربعة أيام (من 8 إلى 11 أبريل 2019).

البند 8 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

25. وافقت لجنة العلامات على ملخص الرئيس كما ورد في هذه الوثيقة.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

26. اختتم الرئيس الدورة في 16 نوفمبر 2018.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]